معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاجتماعي

عدد رقم 3 - شباط 2000

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤسسة وطنية مستقلة غير ربحية تقوم باعداد ابحاث تطبيقية في القضايا الاقتصادية وابعادها الاجتماعية وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية. تأسس المعهد عام 1994.

المراقب الاجتماعي سلسلة تعدها وحدة الابحاث الاجتماعية وتصدرها وحدة المراقبة الاقتصادية في ماس، وقد تم انشاء هذه الوحدة عام 1996 بمنحة من مؤسسة فورد وبدعم اضافي من مركز البحوث للتنمية الدولية IDRC (كندا).

إعـــــداد: جميل هلال
مجدي المالكي
ياسر شلبي
حسن لدادوة

الانتاج
التحرير اللغوي: كارن مان وسامي كيلاني
ترجمها الى الانجليزية: خليل توما
التنسيق الفني: لينا عبد الله

حقوق الطبع
© 2000 معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس و ص. ب. 2426، رام الله
تلفون: +972-2-298-7053/4
فاكس: +972-2-298-7055
بريد الكتروني: MAS@planet.edu

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب او اختزان مادته بطريقة الاسترجاع او نقله على أي وجه بأي طريقة كانت اليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك الا بموافقة معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

للحصول على نسخ
الاتصال مع المدير المالي والاداري في المعهد على العنوان المبين اعلاه.

تم تمويل هذا العدد من المراقب الاجتماعي من قبل مؤسسة فورد
شـــباط، 2000

تقـــديـــــــــم

يشكل حجم واتجاه التغيرات في المؤشرات الاجتماعية الرئيسية، انعكاساً بالغ الأهمية والدقة لمجمل السياسات والممارسات على الصعيد الوطني العام دون اغفال تأثير العوامل الخارجية خصوصاً في الحالة الفلسطينية.

وحيث أن هدف التنمية وغايتها القصوى، الإرتقاء بحياة المواطنين عبر تحسين مستوى ونوعية حياتهم وزيادة رفاههم، فإن عملية رصد حركة تطور المؤشرات الاجتماعية واتجاهاتها تنطوي على اهمية قصوى لتقييم كفاءة الاداء من جهة، ولتعزيز الوعي المجتمعي وتفعيل ادوات الرقابة العامة من جهة ثانية، وللتنبيه المبكر الى الثغرات واوجه القصور والتعرف على الفرص والامكانات المتاحة لترشيد السياسات وبلورة الاستراتيجيات الملائمة من جهة ثالثة، بغية النهوض بمجمل الاداء الوطني بما ينعكس بالايجاب على حياة المواطنين ومستوى رفاههم.

ورغم الإدراك الكامل لتعدد العوامل المؤثرة على المؤشرات الاجتماعية وتداخلها وامتدادها زمنياً، فقد كان متوقعاً، وبعد مرور اكثر من ست سنوات على بدء عملية التسوية السياسية منذ توقيع اتفاق اوسلو وما رافقها من دعم دولي، ان تشهد معظم المؤشرات الاجتماعية تطوراً ملموساً، خصوصاً تلك المتعلقة بتحسن مستويات المعيشة وانحسار معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض الفجوة التنموية سواء على الصعيد الجغرافي (الضفة وغزة) او المناطقي (مدينة–قرية–مخيم) او الطبقي (إتساع الطبقة الوسطىوانخفاض عدد الفقراء وتراجع وزنهم النسبي وزيادة دعمهم) او على صعيد تحسن الخدمات العامة وخصوصا في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والضمان الاجتماعي ...الخ.

غير ان المعطيات التي يوجزها العدد الثالث من المراقب الاجتماعي نؤكد عدم تحقق معظم تلك التوقعات، بل وتراجع وتذبذب العديد من المؤشرات الاجتماعية حتى قياساً بمستواها المتدني قبل بدء عملية التسوية. ولا شك ان ذلك يعود في الاساس الى استمرار السياسات والممارسات الاحتلالية للحكومة الاسرائيلية. كما يعود ايضاً، الى استمرار غياب رؤية تنموية شمولية، وسياسات وطنية تترجم الى خطط وبرامج عمل قطاعية متسقة واضحة الاهداف، محددة الاولويات ومجدولة التنفيذ.

ويأمل المعهد ان يكون العدد الثالث من المراقب الاجتماعي قد نجح في تسليط الضوء على بعض الظواهر التي ينذر استمرارها بمخاطر مستقبلية، مما يستوجب الاسراع في انتهاج السياسات والخطط وبرامج العمل الملائمة لمحاصرتها وتقليص اضرارها.

ويسعدني كمديرة للمعهد ان اغتنم فرصة صدور العدد الثالث من المراقب للإعراب عن فائق التقدير والعرفان لكافة المؤسسات والافراد الذين ساهموا في تزويدنا بالمعلومات والبيانات والملاحظات، التي مكنت فريق البحث في الوحدة الاجتماعية من اعداد هذا العدد. ونخص بالذكر، اولئك الذين شاركوا في ورشة العمل التي ناقشت مسودة المراقب، فقد كان لملاحظاتهم ومداخلاتهم بالغ الاثر في تطويره واعداده للنشر. والدعوة مفتوحة لكل من يرغب في اثراء هذا العمل بالمساهمة عبر ملء نموذج التقييم المرفق من اجل تطوير العدد القادم، الذي سنسعى الى جعله عدداً خاصاً ملخصا لابرز التطورات الاجتماعية في السنوات الست السابقة 1994–1999، لان التقييم هو الوسيلة الاساسية للتقويم والتطوير.

ويسعدني ايضاً ان اتقدم بخالص الشكر لفريق العمل في المراقب الاجتماعي الذي تكبد مشقة البحث عن المعلومة وجمعها وتدقيقها وتحليل مدلولاتها.

واتقدم كذلك بالشكر والعرفان لمؤسسة فورد التي قدمت الدعم المالي.

د. غـــانية ملحيـــس
المديـــــر العـــــام

المحتويـــــــــــــــــات

المؤشرات الاجتماعية **xi**

1- مقدمة **1**

2- مؤشرات السكان والزواج والطلاق **4**

2-1 تقديرات السكان للعام 1998 **3**

2-2 الزواج والطلاق **4**

2-2-1 تزايد عقود الزواج وثبات عدد وقوعات الطلاق في الأراضي الفلسطينية في العام 1998 5

2-2-2 محافظتي الخليل وغزة تسجلان أعلى عدد من عقود الزواج، بينما سجلت محافظتي رام الله وغزة أعلى عدد من حالات الطلاق 7

2-2-3 نحو نصف المطلقين من المتزوجين لسنة أو أقل 7

2-2-4 شيوع ظاهرة الزواج المبكر بين الإناث 8

2-2-5 أكثر من نصف عقود الزواج في الأراضي الفلسطينية تتم بين أفراد تقل أعمارهم عن 25 عاماً 9

2-2-6 تواصل ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع الفلسطيني 9

2-2-7 أكثر من ربع المطلقات تقل أعمارهن عن 20 عاماً 10

2-2-8 ارتفاع نسبة الطلاق بين الأفراد الأقل تعليماً، وخصوصاً بين الإناث 11

3- مؤشرات الصحة **12**

3-1 فجوة واسعة بين السجلات الرسمية ونتائج المسوح في معدل وفيات الرضع **12**

3-2 معدل عدد الأطباء للسكان **14**

3-3 تراجع الكفاية السريرية في الضفة الغربية **14**

3-4 تراجع نسب المؤمنين صحياً **12**

3-5 ارتفاع نسبة الولادة في المستشفيات **17**

3-6 أزمة وزارة الصحة **17**

4- مؤشرات تعليمية **21**

4-1 استمرار تزايد الملتحقين برياض الأطفال، وخصوصاً من الذكور **22**

4-2 تحسن مشاركة الإناث في التعليم الأساسي **23**

4-3 استمرار تفوق نسبة الذكور في الفرع العلمي، وارتفاع طفيف في نسبة الملتحقين بالفرع المهني **23**

4-4 ثلثا طلبة المدارس في القطاع الحكومي والربع في مدارس الوكالة **24**

4-5 تمايز وسط الضفة الغربية في التعليم الخاص عن باقي المناطق **25**

4-6 انخفاض طفيف في نسبة التسرب من المدارس في المرحلة الأساسية وارتفاعها في المرحلة الثانوية **25**

4-7 تزايد معدل عدد الطلبة لكل معلم **26**
4-8 ثبات معدل عدد الطلبة لكل شعبة، والمدارس الخاصة تتفوق في هذا المجال على مدارس الحكومة والوكالة **27**
4-9 كليات المجتمع المتوسطة: استمرار تفوق الإناث **29**
4-10 تقلص الفجوة بين عدد الطلاب والطالبات في الجامعات الفلسطينية **29**
4-11 ارتفاع نسبة طلاب الجامعات إلى عدد السكان **30**
4-12 تكرس الطابع المحلي للجامعات **30**
4-13 أزمة التعليم الفلسطيني **31**
4-13-1 الجامعات الفلسطينية: أزمة موارد وغياب تكامل 33
4-13-2 غياب التخطيط الجامعي الشمولي 33

5- مؤشرات ثقافية **26**
5-1 هامشية السينما **36**
5-2 اقل من نصف المراكز الثقافية المرخصة فاعل معظمه في الضفة الغربية **27**
5-3 ندرة البيانات حول المراكز البحثية وحركة النشر المحلية **38**
5-4 أكثر من نصف الصحف المرخصة لا يصدر **38**
5-5 استمرار خلو قطاع غزة من محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة **40**
5-5-1 إذاعة فلسطين: غلبة البرامج الإعلامية والترفيهية 40
5-5-2 تباين واسع في مشاهدة تلفزيون فلسطين بين الضفة الغربية وقطاع غزة 41
5-5-3 "قناة الجزيرة" المحطة المفضلة لمقتني الصحون اللاقطة 42
5-5-4 تقارب نسبة الأسر التي تمتلك لاقط فضائي في الضفة الغربية وقطاع غزة 42
5-6 تركز المكتبات العامة التي تشرف عليها وزارة الثقافة في الضفة الغربية **43**
5-7 المتاحف والمسارح والمهرجانات الفنية: غالبية في وسط الضفة الغربية **44**
5-8 اقتناء الحاسوب: تفاوت واسع في اقتناء أجهزة الكمبيوتر بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة **45**
5-9 تمركز غالبية النوادي الرياضية في الضفة الغربية **47**
5-10 بعض الجمعيات الخيرية يقوم بنشاطات ذات طابع ثقافي **47**

6- مؤشرات الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة **50**
6-1 ظروف العمل وحقوق العمال **50**
6-1-1 أقل من نصف المنشآت لديها تأمين إصابات عمل 51
6-1-2 ظروف العمل في القطاع العام أفضل من مثيلتها في القطاع الخاص، و 15% من المستخدمين أعضاء في نقابات عمالية أو مهنية 51
6-2 تراجع أعداد متلقي المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية **53**
6-3 زيادة أعداد متلقي الدعم من"الأونروا" **54**

6-4 زيادة في أعداد متلقي المساعدة من لجان الزكاة **54**
6-5 ضعف الطلب على بيوت المسنين **55**
6-6 غالبية التجمعات السكانية في الضفة الغربية مربوطة بشبكتي مياه كهرباء **56**

7- مؤشرات مستويات المعيشة **43**
7-1 زيادة حصة الطعام من الإنفاق في الضفة الغربية وقطاع غزة **44**
7-1-1 تقلص طفيف في فجوة الاستهلاك والإنفاق بين الضفة الغربية وقطاع غزة 60
7-1-2 انخفاض معدل إنفاق الفرد في وسط الضفة الغربية، واستمرار اتساع الفجوة بين وسط الضفة وباقي المناطق 61
7-2 اتساع الفجوة بين المحافظات الفلسطينية في مستويات المعيشة **63**
7-3 الأسر ذات مستويات المعيشة الأدنى أكثر انتشاراً في شمال الضفة الغربية وجنوبها **65**
7-4 الأسر الكبيرة أكثر عرضة لمستوى معيشي منخفض **67**
7-5 توسع الفجوة في معدلات الأجور بين العاملين في سوق العمل الفلسطيني والعاملين في إسرائيل والمستوطنات **67**
7-5-1 اتساع فجوة الأجور بين الجنسين في بعض القطاعات وتقلصها في قطاعات أخرى 68
7-5-2 تفاوت في معدلات الأجور بين القطاعات الاقتصادية 68
7-5-3 توسع فارق الأجور بين الضفة والقطاع 69
7-6 انخفاض معدلات البطالة **69**
7-6-1 تزايد نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات 70

8- مؤشرات الجريمة والضحية وحوادث السير **71**
8-1 تزايد كبير في عدد الأفعال الإجرامية المسجلة **71**
8-2 ثلثا الجرائم في الأراضي الفلسطينية مصنفة تحت بند الاعتداء/ المشاجرة **71**
8-3 محافظة طولكرم الأعلى في معدلات "الجريمة" ونابلس الأدنى **72**
8-4 محافظة رام الله الأعلى في جرائم السرقة **72**
8-5 النسبة الأكبر من الموقوفين في السجون الفلسطينية متهمين بارتكاب جرائم اعتداء **73**
8-6 غالبية الأحداث المتهمون بارتكاب أفعال إجرامية من أسر كبيرة العدد **73**
8-7 أكثر من ربع مليون قضية أمام المحاكم النظامية الفلسطينية **74**
8-8 استمرار تصاعد وتيرة حوادث السير وعدد الإصابات والوفاة، وتحديداً بين الأطفال **75**

9- مؤشرات البيئة القانونية **58**
9-1 مرحلة التشريع الأولى: جمع السلطة التنفيذية بين مهام التشريع والتنفيذ **78**
9-2 المرحلة الثانية: المجلس التشريعي يجهد لتثبيت دوره التشريعي **79**
9-3 ثلاثة وأربعون مشروع قانون قدمت للمجلس التشريعي حتى نهاية العام 1998 **81**
9-4 تعثر الدور الرقابي للمجلس التشريعي **82**

9-5 تحسن في وتيرة مصادقة السلطة التنفيذية على المشاريع المقرة من المجلس التشريعي 82
9-6 تطور في بعض أشكال مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمختصين في عملية التشريع 83
9-7 في انتظار ترسيم العلاقة بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي 87
9-8 غياب استقلالية القضاء 89
9-9 إنجاز كم كبير من مشاريع القوانين، ولكن ... 90
9-10 حقوق المواطن 90

المـــــراجـــــع 93

الملحق الاحصائي 71

المفاهيم والمصطلحات

اعتمدت تعريفات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، والتي تعتمد المعايير الدولية المستخلصة من توصيات الأمم المتحدة في تفسير المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مسوحها، وقد صيغت بما يتناسب وأهداف المسوح وظروف المجتمع الفلسطيني.

نسبة الجنس : عدد الذكور لكل مائة من الإناث ضمن السكان.

كثافة المسكن : وهي عدد الأفراد في الغرفة، وتحسب بقسمة عدد أفراد الأسرة الذين يسكنون في الوحدة السكنية على عدد الغرف التي يسكن فيها أفراد الأسرة.

التركيب العمري والنوعي: تركيب السكان حسب عدد أو نسبة الذكور والإناث ضمن كل فئة عمرية. ويعد التركيب العمري والنوعي للسكان النتيجة التراكمية للاتجاهات السابقة في معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة. ويعتبر توفر المعلومات حول التركيب العمري والنوعي شرطا أساسيا مسبقا لوصف وتحليل العديد من أنواع البيانات الديمغرافية.

المدراس الخاصة: هي المدارس التي لا تتبع لأي من الوزارات المختلفة أو وكالة الغوث الدولية.

معدل التسرب: هو مجموع الطلبة الذين تركوا المدرسة (مرحلة التعليم العام) نهائيا، ولم يلتحقوا بأي مدرسة أخرى خلال العام الدراسي الذي يبدأ في 9/1 من العام وينتهي في 8/31 من العام التالي، إلى مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم العام خلال تلك الفترة، أي أن هذا المعدل قد حسب للأفراد الذين اكملوا اقل من 12 سنة دراسية.

معدلات الالتحاق العمرية: هو مجموع الطلبة الملتحقين فعلا في مؤسسات التعليم العام في مرحلة معينة إلى مجموع السكان الذين تقع أعمارهم ضمن السن القانوني للالتحاق في تلك المرحلة.

معدل الخصوبة الكلي: متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (أو مجموعة نساء) خلال فترة حياتها (حياتهن) الإنجابية حسب معدلات الخصوبة العمرية لسنة ما، وهو ناتج عن مجموع معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية مضروبا في خمسة.

معدل وفيات الرضع: عدد وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة) لكل 1,000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

المولود الحي: هو الطفل الذي ولد حيا وصرخ أو بكى عند الولادة أو ظهرت عليه أية علامة أخرى من علامات الحياة عند الولادة.

وفيات الذين أعمارهم تقل عن 5 سنة: نسبة المتوفين من الأطفال المولودين قبل بلوغهم العمر خمسة سنوات.

إنفاق الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. النقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، الزكاة، الصدقات، الهدايا، التبرعات، الفوائد على الديون، والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. السلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي.
4. القيمة التقديرية للمسكن الملك.

نسبة الإعالة: عدد المعالين وتشمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وكبار السن الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر، لكل 100شخص في سن العمل، أي الذين أعمارهم بين 15–64 سنة.

مستوى المعيشة: = استهلاك الأسرة من الطعام / استهلاك الأسرة الكلي

هذا المؤشر مبني على فرضية تقول: يتحدد مستوى المعيشة (موقع الأسرة من الفقر) على نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي للأسرة، (قانون أنجز)، بمعنى أنه إذا زادت حصة الطعام فإنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للمسكن، التعليم، الصحة ..الخ. ومن الجدير بالذكر أن نسبة استهلاك الطعام في الدول الغنية لا تزيد عن 20.%

القوة البشرية: جميع الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين أتموا 15 سنة فأكثر.

العمالة: تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرائق.

العمالة المحدودة: تضم هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء كانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب ويرغبون في ذات الوقت، بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (35 ساعة فأكثر أسبوعيا)، ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرائق، كالبحث عن عمل إضافي، أو يحاولون زيادة الساعات في نفس العمل، أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة بهدف زيادة ساعات العمل. ويندرج كذلك ضمن العمالة المحدودة أولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لأسباب اقتصادية، مثل عدم كفاية الراتب، أو لظروف العمل السيئة.

المهنة: المقصود بالمهنة الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان عاملا، أو الذي باشره سابقا إذا كان عاطلا عن العمل، بغض النظر عن طبيعة عمل المنشأة التي يعمل بها، وبغض النظر عن مجال الدراسة أو التدريب الذي تلقاه الفرد.

النشاط الاقتصادي: هو نوع العمل الذي تزاوله المنشأة التي يعمل فيها الفرد (بغض النظر عن مهنته) إذا كان يعمل في منشأة. أما إذا كان بائعا متجولا فيبين نشاطه الرئيسي نوع السلعة أو نوع العمل (أو الاثنين معا) الذي يزاوله.

الأجرة اليومية للعامل: مجموع الأجر النقدي الصافي المدفوع لجميع المستخدمين مقسوما على مجموع أيام العمل للمستخدمين، حسب معدل سعر الصرف لشهر البحث.

الإعاقة: "قصور عند شخص ما ناتج عن العجز أو العجز الجسدي أو العقلي يحد أو يمنع من قدرته بالمقارنة مع شخص طبيعي يماثله عمراً وجنساً ويعيش نفس الظروف الاجتماعية". ويعتبر المصطلح كذلك تصنيفاً للحالات التي من المحتمل أن يجد المعاقون أنفسهم فيها. وقصور هذه الحالات يحد من مقدرتها على التفاعل مع المحيط الاجتماعي، ومثال ذلك عدم القدرة على استخدام المواصلات العامة والعمل والاستخدام الجزئي والعزلة الاجتماعية وملازمة الفراش.

التقسيمات الجغرافية: تم اعتماد التقسيمات الإدارية السائدة ، حيث قسمت الأراضي الفلسطينية إلى منطقتين هما: الضفة الغربية وقطاع غزة. وقسمت الضفة الغربية إلى 9 محافظات، وأحيانا إلى 3 مناطق:

شمال الضفة الغربية: ويضم محافظات نابلس، طولكرم، قلقيلية، جنين، طوباس وسلفيت .

وسط الضفة الغربية: ويضم محافظات رام الله– البيرة، القدس وأريحا .

جنوب الضفة الغربية: ويضم محافظتي بيت لحم والخليل .

باقي الضفة الغربية: المقصود به الضفة الغربية، بدون القدس العربية وضواحيها التي ضمتها إسرائيل في أعقاب حرب حزيران 1967. ويعود استثناء القدس إلى طبيعة البيانات الإحصائية المتوفرة.

الأسرة: لأغراض التعداد تعرف الأسرة بأنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.

وتقسم الأسر التي تم عدها في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 إلى:

أسرة خاصة: هي الأسرة التي ينطبق عليها تعريف الأسرة السابق الذكر.

مسكن عام (أسرة جماعية): وهي الأسر التي تم عدها في الأماكن التي ينطبق عليها تعريف المسكن العام السابق الذكر وتسمى أيضا أسر المؤسسات.

أنواع الأسر الخاصة: تقسم الأسر الخاصة (المعيشية) حسب تركيبها الأسري إلى الأنواع التالية:

1. **أسرة من فرد واحد:** وهي الأسرة التي تتكون من **شخص واحد فقط**.
2. **أسرة نووية (الأسرة النواة):** وهي الأسر المعيشية التي تتكون كلية من نواة أسرية واحدة، وتتشكل من: أسرة مؤلفة من **زوجين فقط**، أو من **زوجين مع ابن أو ابنة**(بالدم فقط وليس بالتبني) أو أكثر، أو **أب(رب الأسرة) لديه ابن أو ابنة** أو أكثر، أو **أم(رب الأسرة) لديها ابن أو ابنة** أو أكثر، **مع عدم وجود أي شخص من الأقرباء الآخرين أو من غير الأقارب.**
3. **أسرة ممتدة:** تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر **مع وجود شخص أو أكثر** في الأسرة تربطهم برب الأسرة **صلة قرابة** (بالدم أو بالنسب) **مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب** (الآخرون)، **أو** تتكون من **شخصين أو أكثر تربط بينهما صلة قربى**، دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية.باختصار يجب وجود رب أسرة ووجود شخص واحد على

الأقل **من الأقارب** غير الزوج/الزوجة وغير الأبناء، **مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب**.

4. **أسرة مركبة:** تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر، مع وجود أو عدم وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطهم برب الأسرة صلة قرابة (بالدم أو بالنسب) مع وجود شخص واحد على الأقل من غير الأقارب (الآخرين)، أو تتكون من شخصين أو أكثر لا تربط بينهما صلة قربى، دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية. باختصار يجب وجود رب أسرة وشخص واحد على الأقل من غير الأقارب، **بغض النظر عن باقي أفراد الأسر**.

الضفة الغربية وقطاع غزة: مؤشرات اجتماعية مختارة، 1996-1998

المؤشر	وحدة الحساب	1996	1997	1998
السكان*	ألف شخص	2534.6	2783.1	2897.5
نسبة الجنس	ذكر/ 100 أنثى	102.1	101.9	101.9
اقل من 15 سنة	(%)	47.9	46.8	46.9
64-15سنة		48.5	49.7	49.7
65سنة فما فوق		3.6	3.5	3.4
نسبة الإعالة	(%)	106.2	102.2	101.3
معدل النمو السكان**	(%)	5.8	1.8	4.1
توقع العمر عند الولادة**	سنة			
الجنسين		❖ 71.7	71.35	71.5
ذكور		❖ 70.0	69.76	69.9
إناث		❖ 73.5	72.99	73.1
وفيات الرضع**	لكل 1000 مولود حي	27.3	24.2	23.7
ذكور		30.3	26.9	26.3
إناث		24.0	21.4	21.0
وفيات الأمومة	لكل 100 ألف مولود حي	❖ 70- 80	_	_
معدل الخصوبة الكلية**	مولود/امرأة	6.06	6.04	5.94
استخدام وسائل منع الحمل	(%)	45.2	_	_
معدل المواليد الخام**	مولود/ ألف	40.02	42.69	42.0
معدل الوفيات الخام**	لكل 1000	6.23	4.78	4.65
العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور	سنة	❖23.0	23	23.90
العمر الوسيط عند الزواج الأول للإناث	سنة	18.0	18	18.70
نسبة السكان الحضر من مجموع السكان	(%)	-	54.0	_
نسبة سكان المخيمات إلى مجموع السكان	(%)	-	15.9	_
نسبة اللاجئين إلى مجموع السكان	(%)	-	41.4	_
معرفة القراءة للبالغين	(%)من السكان 15 +	❖ 84.3	86.1	_
ذكور		91.5	92.2	_
إناث		77.0	79.7	_
نسبة التسرب	(%)	2.8	2.2	2.1
معدل عدد الطلبة/ معلم	طالب/ معلم	_	29.2	29.5
معدل عدد الطلبة/ شعبة- المرحلة الأساسية	طالب/ شعبة	37.2	37.3	37.2
معدل عدد الطلبة/ شعبة- المرحلة الثانوية	طالب/ شعبة	30.2	29.9	30.2
نسبة طلبة البكالوريوس في الجامعات المحلية	(%)من السكان	1.8	1.8	2.10
الأسر المربوطة بيوتها بشبكة مياه	(%)	84.1	83.7	85
الأسر المربوطة بيوتها بشبكة مجاري	(%)	34.0	33.8	38
نسبة الأسر المربوطة مساكنها بالكهرباء	(%)	98.1	94.7	94.6
نسبة الأسر التي تمتلك حاسوب	(%)	_	4.0	7
نسبة الأسر التي تمتلك تلفزيون	(%)	89.6	85.0	89
الكثافة السكنية***	فرد/غرفة	2.45	2.0	1.88
نسبة الأسر التي تقتني مكتبة بيتيه	(%)	22.9	13.9	_
عد المكتبات العامة****	عدد	295	_	13
إنفاق الفرد الشهري (بأسعار 1996)	دينار أردني	84.1	84.4	82.6
إنفاق الأسرة على الطعام من الإنفاق الكلي	(%)	38.7	38.5	40.3
حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي	دولار أمريكي	1774.4	1762.8	1889.6

المؤشر	وحدة الحساب	1996	1997	1998
نسبة متلقي المساعدة النقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية	(%)من السكان	3.5	3.6	3.4
نسبة متلقي المساعدة النقدية من الأنروا	(%)من السكان	3.5	3.3	3.4
نسبة القوى العاملة المشاركة	(%)من السكان 15+	40.0	40.5	41.4
معدل البطالة	(%)	23.8	20.3	14.4
ذكور		24.5	20.3	14.4
إناث		19.6	20.1	15.2
العاملون في القطاع الحكومي	(%) من العاملين	17.6	17.6 ❖❖	16.4
العاملون في إسرائيل والمستوطنات	(%)	14.1	17.1	21.7
نسبة العاملين في الزراعة	(%)	14.2	13.1	12.1
نسبة العاملين في الصناعة	(%)	16.8	16.4	15.9
نسبة النساء من القوى العاملة	(%)	13.9	14.2	13.6
نسبة القوى العاملة إلى السكان	(%)	20.8	21.5	22.0
الأجر اليومي الوسيط (بأسعار 1996)*****	شيكل	46.2	46.5	50.8
نسبة أجر المرأة إلى أجر الرجل*****	(%)	70.6	68.0	66.8
نسبة الأسرة في المستشفيات	سرير/ ألف مواطن	1.00	1.17	1.13
نسبة الأطباء	طبيب/ 100 ألف	-	99	114.9
الجرائم المسجلة***	عدد	6726	8765	22286

ملاحظة: يؤخذ بعين الاعتبار، عند المقارنة، أن بيانات عام 1997 المتعلقة بالسكان والمنزل مصدرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 1997، وبيانات السنوات الأخرى مصدرها مسوح بالعينة نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبعض بيانات عام 1998 هي فرضيات بنى عليها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقديراته للسكان عام 1998 .

*اسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بناء على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.

**بيانات عام 1998 فرضيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي قدر، بناء عليها، عدد السكان في عام 1998 .

***باستثناء ذلك الجزء من القدس الذي ضمته إسرائيل بعد حرب عام 1967.

****عدد المكتبات عام 1996 يشمل المكتبات التي قام بمسحها فريق بإشراف وزارة الثقافة، وتشمل كل المكتبات التي تقدم خدمات للجمهور، ومن ضمنها مكتبات المساجد، بينما رقم 1998 فهو يخص فقط المكتبات العامة التي تشرف عليها وزارة الثقافة.

*****الأجور بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة، كل على حدة، تخص فقط العاملين فيهما، بينما أجور المجموع، أي الضفة الغربية وقطاع غزة فهي تشمل أيضا أجور العاملين منهما في إسرائيل والمستوطنات.

❖البيانات خاصة بعام 1995.

❖❖الربع الثالث من عام 1997.

1- مقدمة

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) العدد الثالث من "المراقب الاجتماعي" متضمناً مجموعة من البيانات الراصدة للتغيرات الاجتماعية في مجالات السكان والصحة والتعليم والثقافة والضمان الاجتماعي ونوعية الحياة ومستويات المعيشة والجريمة والبيئة القانونية. يسعى العدد الثالث من المراقب إلى رصد اتجاهات التغيير في هذه المؤشرات الاجتماعية، بقدر ما تسمح به البيانات الإحصائية وسلاسلها الزمنية، استناداً إلى بيانات العام 1998 ومقارنة ببيانات العامين 1997 و1996. وانطلاقاً من مبدأ توسيع نطاق التغطية لأبرز المؤشرات الاجتماعية، أدخل "ماس" في هذا العدد مؤشراً جديداً تناول "البيئة القانونية" بهدف رصد أهم القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي والتحولات في العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية، والقضائية، والتنفيذية).

كان من المخطط أن يتخصص هذا العدد من "المراقب الاجتماعي" في تحليل نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 1997، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. لكن عدم نشر البيانات التفصيلية لنتائج[1] التعداد في الوقت المناسب لم يمكن من تنفيذ المخطط. وللسبب ذاته ارتأت وحـــدة البحوث الاجتماعية في (ماس) حصر تحليلها في مجال السكان في نطاق المعطيات الخاصة بالزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية، حيث لم تتوفر بيانات ديمغرافية تفصيلية جديدة للعام 1998.

يرصد هذا العدد من "المراقب الاجتماعي" الفجوات أو التفاوتات بين المناطق المختلفة وفق ما تتيحه المؤشرات المختلفة. وتظهر المؤشرات استمرار الفجوة، في عدد من المؤشـــرات، بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي فجوات في غالبيتها لصالح الضفة الغربية. كما تظهر **استمرار التفاوت بين المناطق (الفجوات الجهويـــة) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (شمال، وسط، جنوب). وغالباً ما كان هذا التفاوت لصالح منطقة وسط الضفة الغربية مقارنة بشمالها وجنوبها، ولصالح القدس مقارنة بالمناطق الأخرى في الضفة الغربية، ولصالح شمال القطاع ومدينة غزة مقارنة بمناطقه الأخرى**.

كما يظهر هذا العدد من المراقب الاجتماعي استمرار التفاوت في أجور العاملين وفي مستويات المعيشة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشير إلى استمرار التفاوتات المناطقية أو الجهوية في كل منهما. وشملت التفاوتات المناطقية النشاط الثقافي، من حيث الكم والنوع. وتبرز اختلافات

[1] نشرت نتائج تفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997 في نهاية العام 1999.

واضحة في توزع الملتحقين في سوق العمل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن حيث جهات التشغيل. فعلى سبيل المثال يشغل القطاع العام في قطاع غزة من القوى العاملة ما يعادل ضعف ما يشغله في الضفة الغربية.

ويوضح هذا العدد من المراقب استمرار التمايز بين الجنسين لصالح الذكور. فعلى الرغم من تحسن وضع الإناث في بعض المؤشرات، إلا أن الفجوة ما زالت كبيرة بين الجنسين. فعلى صعيد التعليم، ورغم أن الفجوة في المرحلة الأساسية تكاد تكون معدومة، إلا أنها تظهر في المرحلة الثانوية وكذلك في المرحلة الجامعية، حيث ازدادت نسبة التسرب في المرحلة الثانوية بين الإناث وبشكل كبير مقارنة بالذكور. كما أن التوجه نحو التخصص العلمي يأخذ طابعاً ذكورياً، ويأخذ التوجه نحو الفرع الأدبي طابعاً أنثوياً. وهو ما يكشف عن فجوة نوعية بين الجنسين. وما زالت نسبة الذكور في الجامعات الفلسطينية تزيد عن نسبة الطالبات، وهو أمر معكوس في الكليات المتوسطة، مما يعيد إنتاج الفجوة النوعية بين الجنسين، فالتخصصات التي تقدمها الجامعات تختلف عن تلك التي تقدمها الكليات المتوسطة، وينعكس هذا، فيما بعد، على طبيعة المهن لكل من الجنسين وعلى الأدوار المهنية لكـــل منهما.

وتظهر الفجوة بين الجنسين، أيضاً، في سوق العمل، وفي الأجور، وفي الزواج المبكر، حيث أن نسبة الملتحقات الإناث في سوق العمل متدنية جداً مقارنة بنسبة الملتحقين الذكور. كما أن معدل الأجور للإناث يقل بنسبة ملحوظة عن معدل الأجور بالنسبة للذكور وفي مختلف القطاعات الاقتصادية. أما بالنسبة للعمر عند الزواج، فقد أظهرت النتائج استمرار ظاهرة الزواج المبكر عند الإناث وبنسبة تفوق كثيراً معدلها عند الذكور.

وعلى صعيد البيئة القانونية، أظهر هذا العدد من المراقب، وبعد خمس سنوات من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، استمرار الازدواجية القانونية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم صدور عدد من القوانين الموحدة من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني.

يشوب هذا العدد من المراقب الاجتماعي عدد من النواقص مردها إما عدم توفر البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات، أو توفر بيانات ذات نوعية متدنية لا تمكن من التعمق في التحليل. ويتضمن كل جزء إشارة إلى هذه النواقص عند التطرق إليها.

ولا بد من التأكيد على أن معالجة بعض المؤشرات التي يشملها هذا العدد من "المراقب الاجتماعي" تتم بشكل محدود، وذلك لأن العديد من الظواهر الاجتماعية التي تنعكس في هذه

المؤشرات تحتاج إلى دراسات تحليلية، وقد تحتاج دراسات ميدانية لتحليلها. فالبيانات المتوفرة عن بعض الظواهر كالجريمة والضحية والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والبيئة القانونية تتيح المجال لرصد التغيرات الكيفية التي تدخل على هذه المؤشرات، إلاّ أنها لا تتيح رصـــد متغيراتها النوعية أو تراكمات التحولات الكمية التي تتحول إلى متغيرات نوعية. ومن هنا يمكن أن يوفر الـــمراقب الاجتماعي موضوعات تصلح لأن تشكل مواد لأبحاث أو رسائل جامعية، ويقدم بهذا خدمة للبحث الاجتماعي الفلسطيني.

2- مؤشرات السكان والزواج والطلاق

لم تتوفر بيانات تفصيلية حول الإحصاءات الحيوية الخاصة بالمواليد والوفيات بعد التعداد العام الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1997، لذا ستقتصر البيانات الديمغرافية هنا على الإسقاطات السكانية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استنادا لنتائج التعداد العام – 1997 للأعوام 1997–2025.

وفر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقارير سنوية حول الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية للسنوات الثلاث 1996 و1997 و1998، وهي تمكّن من إلقاء الضوء على حالات الزواج لهذه السنوات على مستوى المنطقة والمحافظة، وحسب الفئة العمرية والفترة الزمنية والعمر الوسيط عند الزواج. كما تتيح رصد مدى انتشار حالات الزواج المبكر، وحالات الطلاق.

2-1 تقديرات السكان للعام 1998

اعتماداً على الإسقاطات السكانية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ارتفع عدد سكان الأراضي الفلسطينية إلى 2,897,452 فرداً في منتصف العام 1998، منهم 1,857,872 فرداً في الضفة الغربية و1,039,580 فرداً في قطاع غـــزة[2].

عدد السكان للعام 1998 على الفرضيات التالية: ارتفاع معدل صافي الهجرة من 1.8% في العام 1997 إلى 3.45% في العام 1998، وانخفاض معدل الوفيات الخام من 4.78 لكل ألف من السكان للعام 1997 إلى 4.65 للعام 1998، وكذلك انخفاض معدل المواليد الخام من 42.69 لكل ألف من السكان للعام 1997 إلى 42.01 للعام 1998، بينما أشارت الفرضيات إلى ارتفاع معدل النمو السكاني من 3.97% للعام 1997 إلى 4.08% عام 1998[3].

وتقوم إسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للسكان للعام 1998 على فرضية أن معدل الخصوبة الكلية سيكون 5.94 طفلاً لكل امرأة في سن الإنجاب في الضفة الغربية وقطاع غزة (5.49 طفلاً في

[2] اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على النتائج النهائية للتعداد كسنة أساس للإسقاطات السكانية بين الأعوام 1997-2025، واعتمدت طريقة المكونات (component method) في تقدير أعداد السكان المستقبلية. تعتمد هذه الطريقة على فرضيات يتم وضعها حول الاتجاهات المستقبلية للخصوبة والوفيات والهجرة. وتم شمل عدد السكان المقيمين إقامة معتادة فقط في الأراضي الفلسطينية (بما في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية في العام 1967) بالاعتماد على البيانات النهائية للتعداد حسب الجنس والعمر. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. سكان الأراضي الفلسطينية، 1997-2025) .

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. سكان الأراضي الفلسطينية، 1997- 2025.

الضفة الغربية و6.84 في قطاع غــزة) للعام 1998. وهي فرضيات مبنية على نتائج التعداد العــام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، والتي أظهرت أن معدل الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة 6.04 طفلاً لكل امرأة في سن الإنجاب (في الضفة الغربية 5.61، وفي قطــاع غزة 6.9)[4].

بالمقارنة مع الدول الأخرى، وخاصة المجاورة منها، يظهر معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعاً، فقد بلغ هذا المعدل بين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر 4.7 طفلاً لكل امرأة للعام 1996[5]، وفي إسرائيل 2.7 في سن الإنجاب للعام 1997، وبلغ في المعدل للعام نفسه في الأردن 4.9، وفي مصر 3.4، وبلغ في الدول النامية في العام نفسه 3 أطفال لكل امرأة في سن الإنجاب، وفي الأقطار العربية 4.1 طفلاً، وبلغ على مستوى العالم 2.7 طفلاً لكل امرأة في سن الإنجاب[6].

ليس من المتوقع أن تكون تغيرات جدية قد دخلت على التوزع السكاني أو العمري بين التجمعات السكانية. فلم تقع بين العامين 1997 و1998 أية تغيرات جدية أو أحداث قد تؤثر على هذا التوزع. ولهذا يمكن القول أن نسبة السكان في المناطق الحضرية، والبالغة 54% من إجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم تدخل عليها تغيرات تذكر. كما أن الإسقاطات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تؤكد على استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني؛ إذ أن 46.9% من السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة.

يؤثر التركيب العمري للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على ارتفاع نسبة الإعالة مقارنة بدول أخرى. فقد بلغت هذه النسبة 101.3% في العام 1998 حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بينما بلغت في مصر 70.1%، وفي الأردن 83.0% وفي إسرائيل 61.9%، وفي الدول النامية 62.5%، وفي الدول العربية 65.7%، وعلى المستوى العالمي 59.6% وجميعها للعام 1997[7].

2-2 الزواج والطلاق

2-2-1 تزايد عقود الزواج وثبات عدد وقوعات الطلاق في الأراضي الفلسطينية في العام 1998

تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تزايداً في عدد عقود الزواج في الأراضي الفلسطينية المسجلة في العام 1998 مقارنة بالعام 1997. فقد ازداد هذا العدد من 23492 عقداً للعام 1997 إلى 24400 عقداً للعام 1998، أي بزيادة قدرها 3.9%. وبلغ عدد عقود الزواج للعام 1998 في الضفة الغربية 16285 عقداً وفي قطاع غزة 8115 عقداً، بزيادة نسبتها 2.5% في

[4] تختلف فرضيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول معدلات الخصوبة الكلية للعام 1998، المبنية على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997، عن بيانات وزارة الصحة، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً لبيانات وزارة الصحة الفلسطينية، 5.58 طفلاً لكل امرأة في سن الإنجاب، وفي الضفة الغربية 5.61 وفي قطاع غزة 5.54، ومعدلات قطاع غزة مبنية على عدد المواليد المسجلين، بينما تم اعتماد معدل الخصوبة في الضفة الغربية بناء على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997 .

[5] Israeli Central Bureau of Statistics. 1998. Statistical Abstract of Israel- No. 49, Jerusalem. P7.

[6] الأرقام الواردة عن معدل الخصوبة الكلية في الدول الأخرى مأخوذة عن UNDP, Human Development Report: 1999, p197-200.

[7] الأرقام الواردة عن نسبة الإعالة في الدول الأخرى مأخوذة عن المصدر السابق، الصفحات نفسها.

الضفة الغربية و6.6% في قطاع غزة عن العام 1997 (الجدول 2-1 في الملحق).

بقيت نسبة عقود الزواج إلى السكان في عمر 15 سنة وأكثر، وهي الفئة المؤهلة للزواج، ثابتة في الضفة الغربية وقطاع غزة بين العامين 1997 و1998 حيث بلغت هذه النسبة 1.59 عقد زواج لكل مائة شخص. وسجلت هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً في قطاع غزة في العام 1998، حيث بلغت 1.57 مقارنة بـــ 1.54 في العام 1997. بينما سجلت هذه النسبة انخفاضاً طفيفاً في الضفة الغربية إذ بلغت 1.59 في العام 1998 مقارنة مع 1.61 للعام 1997.

لم يطرأ تغير يذكر على عدد وقوعات الطلاق المسجلة في العام 1998 عن العام الذي سبقه، حيث بلغت 3465 واقعة طلاق في العام 1998 منها 2213 واقعة في الضفة الغربية أو ما يعادل 7.1 لكل ألف من المتزوجين الذكور و6.8 لكل ألف من المتزوجات الإناث، و1252 واقعة في قطاع غزة، أي ما يعادل 7.7 لكل ألف من المتزوجين الذكور و7.3 لكل ألف من المتزوجات. وفي العام 1997، بلغ عدد وقوعات الطلاق 3449 واقعة في الأراضي الفلسطينية، منها 2143 واقعة في الضفة الغربية و1306 واقعة في قطاع غزة (الجدول 2-1).

2-2-2 محافظتي الخليل وغزة تسجلان أعلى عدد من عقود الزواج، بينما سجلت محافظتي رام الله وغزة أعلى عدد من حالات الطلاق

وفقاً لأعداد عقود الزواج وحالات الطلاق في المحافظات، يلاحظ أن هناك تناسباً طردياً لعدد عقود الزواج في محافظتي الخليل وغزة مع عدد سكان هاتين المحافظتين خلال العامين 1997 و1998 ، فقد سجلت محافظة الخليل العدد الأعلى من عقود الزواج في الضفة الغربية في العامين 1997 و 1998، حيث بلغت 3416 عقداً و 3792 عقداً على التوالي. في المقابل سجلت محافظة أريحا أقل عدد من عقود الزواج للعامين المذكورين، (الجدول رقم 2-1 في الملحق)وهما أكبر وأصغر محافظتين على التوالي في الضفة الغربية من حيث عدد السكان. كذلك سجلت محافظة غزة أعلى عدد من عقود الزواج في قطاع غزة حيث بلغت 2891 عقداً في العام 1997 و3076 عقداً في العام 1998. في حين سجلت محافظة رفح أقل عدد من عقود الزواج، وهما، على التوالي، أكبر وأصغر محافظتين في قطاع غزة.

سجلت كل من محافظة رام الله ومحافظة غزة الأعداد الأعلى لوقوعات الطلاق. ففي العامين 1997 و 1998، بلغ عددها 439 و 437 واقعة طلاق على التوالي في محافظة رام الله، وبلغ عددها، في محافظة غزة، للعامين المذكورين، 486 و487 واقعة طلاق على التوالي.

2-2-3 نحو نصف المطلقين من المتزوجين لسنة أو أقل

بلغت نسبة عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية في شهري تموز وآب 26% من مجموع عقود الزواج في العام 1997، وبلغت هذه النسبة 27% من مجموع عقود الزواج في العام 1998. في حين كان شهر شباط أقل الشهور تسجيلاً لعقود الزواج في العام 1997، حيث بلغت نسبتها 4.6% من مجموع عقود الزواج في ذلك العام. وكان شهر كانون الثاني أقل تسجيلاً لعقود الزواج في العام 1998، حيث بلغت نسبتها 3% من مجموع عقود الزواج لذلك العام. أما حالات

الطلاق فقد كانت أكثر تسجيلاً في شهر آب خلال العامين 1997 و1998، حيث بلغت نسبتها على التوالي 10.6% و12.5% من مجموع عقود الطلاق. يعود سبب ارتفاع نسبة الزواج في الصيف إلى إجازات العمل والإجازات المدرسية وعودة المغتربين والأقارب من الخارج. **وترتفع نسبة المطلقين الذين مضى على زواجهم سنة أو أقل من إجمالي حالات الطلاق،** حيث بلغت في الأراضي الفلسطينية 1674 حالة طلاق في العام 1998، منها 1097 حالة في الضفة الغربية، و577 حالة في قطاع غزة، وبلغت نسبتها 84% من إجمالي حالات الطلاق في العام 1998، وكانت هذه النسبة 50% في العام 1997[8]. ومن المتوقع أن تكون السنة الأولى من الزواج ذات مشكلات خاصة تدفع إلى الطلاق. ولا شك بأن هناك حاجة إلى معطيات ميدانية لاكتشاف أسباب هذه الظاهرة (المستويات التعليمية، الأوضاع السكنية، الفئة العمرية، حصول حمل أم لا في السنة الأولى، العلاقات العائلية).

2-2-4 شيوع ظاهرة الزواج المبكر بين الإناث

تراوحت أعمار غالبية الذكور الذين تزوجوا خلال الأعوام 1996، 1997 و 1998 بين 20-29 عاماً، بينما قلت أعمار غالبية الإناث اللواتي تزوجن في السنوات المذكورة عن 20 عاماً. فقد بلغت نسبة الذكور الذين تزوجوا خلال الأعوام 1996، و1997 و1998 ولم يبلغوا العشرين من العمر نحو 11% من مجموع الذكور الذين تزوجوا خلال السنوات المذكورة. وارتفعت تلك النسبة في فئة الأعمار 20-29 إلى 69.8% في العام 1996 وإلى 71% في العامين 1997 و 1998. أما لدى الإناث فبلغت نسبة اللواتي تزوجن في الأعوام 1996، 1997 و 1998 ولمّا يبلغن سن العشرين نحو 61%. وتنخفض تلك النسبة في فئة الأعمار 20-29 إلى نحو 32% في الأعوام المذكورة (الجدول 2-2 في الملحق).

وتشير بيانات تقريري الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية للعامين 1997 و 1998 إلى أن نسبة المتزوجات لأول مرة واللواتي تقل أعمارهن عن 15 عاماً بلغت 3.5% في العام 1997، وانخفضت إلى 1.4% في العام 1998 من مجموع زيجات الإناث[9]، علماً بأن العمر الأدنى المسموح به لتسجيل عقد الزواج رسمياً في المحاكم الشرعية هو 15 عاماً قمرياً، أي حوالي 14.5 سنة شمسية (الجدول 2-3 في الملحق). وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن العمر الوسيط عند الزواج الأول في العام

[8] بيانات العام 1998 مأخوذة من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية- 1998. رام الله، ص ص 86-88. وبيانات العام 1997 مأخوذة من: الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية- 1997، ص ص83-85 .

[9] لم تسجل حالات زواج بين الذكور الذين أعمارهم أقل من 15 عاماً.

1997 لدى الإناث كان 18 عاماً، ولدى الذكور 23 عاماً، وارتفع في العام 1998 إلى 18.70 عاماً لدى الإناث، و 23.94 عاماً لدى الذكور.

تدل المعطيات السابقة على **تفشي ظاهرة الزواج المبكر في مجتمع الضفة والقطاع، بخاصة بين الإناث.** ولعل شيوع ظاهرة الزواج المبكر بين الإناث يعكس مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وقد ترتبط الظاهرة بقلة فرص العمل المتوفرة للمرأة في القطاع الرسمي من الاقتصاد، إضافة إلى العوامل الثقافية التي تفضل زواج الفتيات، وبشكل أقل الذكور، في أعمار مبكرة.

2-2-5 أكثر من نصف عقود الزواج في الأراضي الفلسطينية تتم بين أفراد تقل أعمارهم عن 25 عاماً

تبين عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية للعامين 1997 و1998 أن نحو 53% من حالات الزواج تمت بين إناث وذكور تقل أعمارهم عن 25 عاماً. وتبين أن نحو 3% (706 حالة) من عقود الزواج تمت بين ذكور تزيد أعمارهم عن 30 عاماً وإناث تقل أعمارهن عن 19 عاماً. بينما لا توجد سوى 40 حالة زواج في العام 1998 و32 حالة في العام 1997 تزيد فيها أعمار الزوجات عن 30 عاماً وتقل أعمار الأزواج عن 24 عاماً. تشير هذه المعطيات إلى أن تقارباً نسبياً في السن يسود بين الزوج والزوجة، رغم وجود تسامح اجتماعي لزواج الرجل من فتاه تصغره سناً بعشر سنوات أو أكثر، بينما لا يوجد مثل هذا التسامح في حالات الزواج التي يزيد فيها عمر الزوجة عن عمر الزوج. ويعكس هذا تدني مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني وتدني التوقع منها أن تتولى زوجها عند تقدمه في السن، إضافة إلى توقعات الخصوبة العالية السائدة اجتماعياً (الجدول 2-3 في الملحق).

2-2-6 تواصل ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع الفلسطيني

بلغت نسبة الذكور المتزوجين من زوجتين فأكثر في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام 1996 و 1997 و1998 على التوالي: 6.5%، 6.5% و6.2%، وذلك من مجموع الذين تزوجوا في هذه الأعوام. وبلغت نسبة هؤلاء من مجموع حالات الزواج في الضفة الغربية للعام 1998 نحو 5.6%، وبلغت هذه النسبة في قطاع غزة 7.3%. كما أن غالبية المتزوجين من أكثر من زوجة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1998 تزوجوا من عزباوات (71.8% في الضفة الغربية و 52% في قطاع غزة). بينما بلغت نسبة المتزوجين من أكثر من زوجة الذين تزوجوا من مطلقات في العام 1998 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 25.9% و 39.2% على التوالي. وبلغت نسبة المتزوجين من زوجتين فأكثر تحت سن 30 عاماً 22%

من مجموع المتزوجين من زوجتين في العام 1998. ووصلت هذه النسبة إلى 73% بين الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً، وتنخفض بين الذين تزيد أعمارهم عن 54 عاماً إلى 11.5%. ويلاحظ أن 67% من مجموع المتزوجين من زوجة فأكثر في العام قد تزوجوا من زوجات تقل أعمارهن عن 30 عاماً (الجدول 2-5 في الملحق). قد يكون الإنجاب من دوافع تعدد الزوجات بين الفئات الشابة وخاصة إنجاب الذكور، حيث يسود الاعتقاد في مجتمعنا أن المرأة هي المسئولة بيولوجياً عن تحديد الجنس للأبناء. بينما يعتقد أن تعدد الزوجات بين الفئات المتقدمة في السن ترتبط غالباً بحاجة الزوج للرعاية من زوجة شابة نسبياً في حالة مرض أو عجز الزوجة السابقة.

2-2-7 أكثر من ربع المطلقات تقل أعمارهن عن 20 عاماً

ارتفعت نسبة المطلقات اللواتي تقل أعمارهن عن 20 عاماً من 23% من مجموع حالات الطلاق لدى الإناث في العام 1996 إلى نحو 27 % في العامين 1997 و1998 في المقابل بلغت نسبة الطلاق لدى الذكور الذين تقل أعمارهم عن 20 عاماً نحو 4.9% من مجموع حالات الطلاق لدى الذكور في السنوات الثلاث المذكورة. كما يلاحظ أن 25.9% من مجموع المطلقات هن من الفئة العمرية 20-24 عاماً، وكن قد تزوجن وأعمارهن تقل عن 20 عاماً، وهو ما يعزز الافتراض بأن الزواج المبكر هو أحد العوامل المهمة المسببة للطلاق (الجدول 2-6 في الملحق).

وعند مقارنة أعمار المطلقات مع أعمار المطلقين للعام 1998، يلاحظ أن نسبة المطلقات اللواتي تقل أعمارهن عن 20 عاماً وكن متزوجات من أزواج في الفئة العمرية نفسها بلغت 12% من مجموع المطلقات في هذه الفئة، بينما بلغت نسبة الطلاق بين الذكور الذين تقل أعمارهم عن 20 عاماً ومتزوجين من نساء في الفئة العمرية نفسها 79% من مجموع المطلقين في هذه الفئة. وبلغت هذه النسبة بين المطلقات اللواتي كن متزوجات من أزواج تتراوح أعمارهم بين 20-24 عاماً نحو 49.7% من مجموع المطلقات، وتنخفض النسبة تدريجياً مع ارتفاع أعمار الأزواج. يشير هذا إلى تأثير الزواج المبكر في زيادة نسبة الطلاق بين الجنسين وخاصة بين الإناث.

لدى مقارنة وقوعات الطلاق وعمر الحياة الزواجية، **يلاحظ انخفاض عام في نسبة الطلاق كلما زاد عمر الحياة الزوجية.** فنحو 65% من مجموع وقوعات الطلاق في العام 1998 تمت خلال أقل من 4 سنوات زواج، وتهبط النسبة إلى 15.8% بين الذين تزيد مدة زواجهم عن 8 سنوات. تشير هذه المعطيات إلى أن نسبة الطلاق ترتفع بشكل عام بين الزيجات الشابة. وقد يعود أحد أسباب هذا إلى غياب الأطفال عند هذه الزيجات وقلة

الالتزامات الاجتماعية التي تعطي هامشاً أوسع لحرية الانفصال. فمن المتوقع أن تزداد الضغوط الاجتماعية من قبل الأقارب كلما تزايدت الالتزامات الاجتماعية وخاصة إنجاب الأبناء مما يقلل من إمكانية الطلاق ويصعب اختياره كأحد الحلول للمشاكل بين الزوجين.

8-2-2 ارتفاع نسبة الطلاق بين الأفراد الأقل تعليماً، وخصوصاً بين الإناث

تشير بيانات المحاكم الشرعية، وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية للعام 1998، أن نسبة المطلقين بين حملة الشهادات الثانوية فما دون بلغت 80.6% من مجموع عدد المطلقين. بينما تبلغ هذه النسبة لدى المطلقات 87.3%. لا تعني هذه المعطيات بالضرورة أن تدني درجة التعليم يدفع نحو الطلاق، إن أخذنا بعين الاعتبار أن نحو 60% من هؤلاء تقل أعمارهم عن 24 عاماً. ولذا فقد يكون تأثير عامل السن (صغر سن الزوجة أو الزوج) أكبر من تأثير مستوى التعليم. ولا شك بأن التعليم قد يؤثر إيجاباً على نجاح الحياة الزوجية، ولكنه ليس، بالضرورة، عاملاً كابحاً للطلاق بل قد يزيد من تحرر المرأة أو الرجل من ضغوط المجتمع ويزيد من استقلالية المرأة الاقتصادية عن زوجها وعائلتها، ويعزز، بالتالي، من جرأة المرأة والرجل على الطلاق في حالة انعدام التفاهم. لكن المعطيات لا توفر تأكيدا على علاقة وثيقة بين التعليم والطلاق. ويستدعي هذا فحص مجموعة من المتغيرات مجتمعة، وهو ما لا توفره البيانات الإحصائية المتوفرة حالياً.

وقد يكون التباين بين مستوى تعليم الزوج والزوجة عاملاً مساهماً في وقوع الطلاق، حيث بلغت نسبة المطلقين الحائزين على شهادة البكالوريوس ودرجة تعليم زوجاتهم سابقاً لا تتعدى التوجيهي نحو 62% من هذه الفئة. في المقابل بلغت نسبة الحائزات على شهادة البكالوريوس ودرجة تعليم أزواجهن سابقاً لا تتعدى التوجيهي نحو 33% من هذه الفئة.

خلاصـــــة

تشير المعطيات حول الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للأعوام 1996 و1997 و1998، إلى ارتفاع في عقود الزواج في الأراضي الفلسطينية وثبات في وقوعات الطلاق. كما تشير إلى تفشي ظاهرة الزواج المبكر بين الإناث بشكل خاص، وارتفاع وقوعات الطلاق بين الأفراد الأقل تعليماً، وبين حالات الزواج المبكر نسبياً وخلال فترة السنوات الأولى من الزواج.

إلا أن هذه البيانات لا توفر معطيات كافية لتحليل ورصد العلاقة بين متغيرات متعددة قد يكون لها علاقة بالزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية. ويستدعي هذا توفير بيانات حول الطلاق وعلاقات القرابة بين الأزواج، الطلاق ونوع التجمعات السكنية؛ والطلاق وعدد الأطفال في الأسرة؛ والطلاق والمهنة والحالة العملية للنساء، وذلك من خلال دراسات مسحية تتيح إمكانية التحليل بعمق والخروج باستخلاصات تفيد المخطط وصانع القرار في صياغة سياسات سكانية واجتماعية مؤثرة.

3- مؤشرات الصحة

يعتمد هذا الجزء من المراقب على تقرير وزارة الصحة الفلسطينية السنوي لعام 1998، وعلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول بعض المؤشرات الصحية. وتعتمد بعض البيانات المهمة على السجلات الرسمية، خاصة ما يخص بيانات الولادات الجديدة، والوفيات، ولأن التسجيل غير شامل لكل حالات الولادة والوفاة، فإن المؤشرات المتعلقة بهما أقل مما هي في الواقع، مما يوجب الحذر عند مقارنتها مع بيانات المسوح الميدانية.

3-1 فجوة واسعة بين السجلات الرسمية ونتائج المسوح في معدل وفيات الرضع[10]

بلغ عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم في العام 1998 في الضفة الغربية وقطاع غزة 88708 مولوداً، منهم 51648 في الضفة الغربية و 37060 في قطاع غزة. ومقارنة مع العام 1997 فقد ازداد عدد المواليد في الضفة الغربية وقطاع غزة بـــ 3.8%، بزيادة 7.9% في الضفة الغربية، مقابل تناقص عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم في قطاع غزة بـــ 1.3%. في حين سجل عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم في العام 1998 انخفاضاً عن العام 1996 بنسبة 2.6% في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبنسبة 2.3% في الضفة الغربية، وبنسبة 2.9% في قطاع غزة.

ومقارنة مع العام 1997 فقد سجلت نسبة الولادات المبلغ عنها إلى كل 1000 شخص في العام 1998 في الضفة الغربية وقطاع غزة زيادة طفيفة رغم تراجعها في قطاع غزة، نتيجة لزيادة هذه النسبة في الضفة الغربية بصورة فاقت معدل تراجع هذه النسبة في قطاع غزة؛ فقد بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة 34.3 للعام 1997 وبلغت 34.5 للعام 1998، وبلغت في الضفة الغربية لوحدها 32.3 للعام 1997 و33.7 للعام 1998، بينما تراجعت هذه النسبة في قطاع

[10] بيانات الولادات والوفيات المبلغ عنها لا تشمل محافظة القدس.

غزة من 37.5 في العام 1997 إلى 35.6 في العام 1998[11].

وتحسن معدل الوفيات المبلغ عنها بين الرضع في الضفة الغربية في العام 1998، وانعكس ذلك على تحسن هذا المعدل في الضفة الغربية وقطاع غزة رغم زيادة هذا المعدل في قطاع غزة؛ فقد بلغ هذا المعدل 15 رضيعاً لكل 1000 مولود حي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 9.5 في الضفة الغربية و 22.7 في قطاع غزة للعام 1998. هذا مقابل 15.8 في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 12.6 في الضفة الغربية، و 20 في قطاع غزة للعام 1997[12] (الجدول 3-1 في الملحق).

تفترض إسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل وفيات الرضع يساوي 22.1 رضيعاً لكل ألف مولود حي في الضفة الغربية، و 26.2 في قطاع غزة[13]. وتستدعي الفروق بين المنطقتين على هذا الصعيد إجراء دراسات تفصيلية عن الوضع الصحي في كل منهما لاستكشاف أسباب زيادة هذا المعدل في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية.

كما تشير فرضيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى فارق في معدل وفيات الرضع بين الجنسين، حيث يزيد معدل وفيات الرضع بين الذكور عنه بين الإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث أفترض أنها 26.3 رضيعاً لكل ألف مولود حي بين الذكور ، و21.0 بين الإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1998، بواقع 24.6 رضيعاً لكل ألف مولود حي بين الذكور، و19.6 بين الإناث في الضفة الغربية، و 29.2 بين الذكور و23.2 بين الإناث في قطاع غزة للعام ذاته[14].

بالمقارنة مع دول أخرى، فإن معدل وفيات الرضع في الضفة الغربية وقطاع غزة يحتل موقعاً وسطاً، حيث أن هذا المعدل بلغ في العام 1997 في إسرائيل 6 وفيات لكل ألف مولود حي، وفي الأردن 20، وفي مصر 54، ويبلغ هذا المعدل بين جميع دول العالم 58، وبين الدول المتقدمة 6، وبين الدول النامية 64 وفاة لكل ألف مولود حي[15].

وعلى صعيد وفيات الأطفال بين سن الواحدة والخمس سنوات، بلغ عدد الوفيات بالأعداد المطلقة 185 طفلاً، بعد أن كان 212 طفلاً في العام 1997[16]، و207 أطفال في العام

---

11 بيانات عام 1997 مأخوذة من: وزارة الصحة الفلسطينية، الوضع الصحي في فلسطين: التقرير السنوي - 1997، ص65. أما بيانات عام 1998 فهي مأخوذة من تقرير وزارة الصحة السنوي للعام 1998، ص71 .

12 ورد في "المراقب الاجتماعي، العدد رقم 2" أن معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي في الضفة الغربية بلغ 12.4 رضيعاً، وذلك بالاستناد إلى نسخة أولية من التقرير السنوي لوزارة الصحة، لكن عند نشر النسخة النهائية الرسمية تبين أن المعدل الصحيح يبلغ 12.6 رضيعاً.

13 المصدر السابق

14 المصدر السابق

15 المصدر :UNDP, Human Development Report 1999, pp 168-171.

16 ورد في "المراقب الاجتماعي، العدد رقم 2" أن عدد وفيات الأطفال في الضفة الغربية بلغ 216 طفلاً في العام 1997 والصحيح هو 212 طفلاً، والسبب في الاختلاف يعود لاعتماد

1996. ويتعذر حساب نسبة التغير بين السنوات المختلفة مقارنة بعدد المواليد الأحياء لعدم توفر معطيات كافية (الجدول 3-1 في الملحق).

3-2 معدل عدد الأطباء للسكان

بلغ معدل عدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان في العام 1998 في الضفة الغربية وقطاع غزة 114.9 طبيباً، وهو أعلى من معدل العام 1997 الذي كان 99 طبيباً. وقد شمل هذا الارتفاع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت الزيادة في قطاع غزة تفوق مثيلتها في الضفة الغربية، حيث ارتفع في قطاع غزة من 156 طبيباً في العام 1997 إلى 178 طبيباً في العام 1998، بينما ارتفع في الضفة الغربية من 73 طبيباً إلى 79.6 طبيباً بين العامين المذكورين[17]. وتعتمد هذه المعدلات على السجلات الإدارية لكل من نقابة الأطباء في الضفة الغربية والجمعية الطبية في قطاع غزة، علماً بأن هناك عدداً من الأطباء الممارسين للمهنة وغير مسجلين في أي من هاتين المؤسستين. وحسب ما أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن هناك تذبذباً في عدد الأطباء المسجلين لدى هاتين المؤسستين بين السنوات المختلفة، وهو ما يصعب من تقدير معدل عدد الأطباء للسكان بشكل دقيق، مع التأكيد بأن المعدلات المذكورة تمثل الحد الأدنى.

بالمقارنة مع دول مجاورة، فإن معدل عدد الأطباء المسجلين للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر متدنياً، حيث كان هذا المعدل، في العام 1997، في إسرائيل 459 طبيباً لكل مائة ألف من السكان، وفي الأردن 158، وفي مصر 202، وفي لبنان 191، وفي سوريا 109. وبالمقارنة مع **المعدلات العالمية فإن الضفة الغربية وقطاع غزة تقترب من المعدل العالمي وتفوق معدل الدول النامية، لكنها تقل بشكل كبير عن معدل الدول المتقدمة**، حيث بلغ هذا المعدل بين الدول النامية 76 طبيباً، وبين الدول المتقدمة 253 طبيباً، وعلى المستوى العالمي 122 طبيباً لكل مائة ألف من السكان[18].

3-3 تراجع الكفاية السريرية في الضفة الغربية

وفقاً لبيانات وزارة الصحة الفلسطينية فقد بلغ عدد الأسرّة في الضفة الغربية وقطاع غزة 3183 سريرا، منها 1941 سريراً في الضفة الغربية و 1242 سريراً في قطاع

العدد المذكور من المراقب على النسخة الأولية من التقرير السنوي لوزارة الصحة، وتم التعديل وفقاً للنسخة النهائية الرسمية من هذا التقرير الذي تم نشره بعد إصدار العدد المذكور من المراقب.

17 الأرقام الواردة عن معدل عدد الأطباء للسكان مصدرها: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات غير منشورة.

18 المصدر: UNDP, Human Development Report 1999, pp 172-175.

غزة[19]. بينما بلغ عدد الأسرة في العام 1997 في الضفة الغربية وقطاع غزة 3227 سريراً، منها 2070 سريراً في الضفة الغربية و 1187 سريراً في قطاع غزة حسب تقرير وزارة الصحة السنوي لعام 1997. ووفقاً لأرقام وزارة الصحة فإن معدل عدد الأسرّة لعدد السكان قد تراجع في وسط الضفة الغربية بصورة كبيرة، مما أدى إلى تراجع الكفاية السريرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم أن هذا المعدل قد تحسن في شمالها وجنوبها. ولم يتغير هذا المعدل في قطاع غزة في العام 1998 مقارنة بالعام 1997. وقد نتج تراجع الكفاية السريرية عن نقص عدد الأسرّة في مستشفيات المنظمات غير الحكومية، وبقاء عدد الأسرّة في المستشفيات الحكومية في العام 1998 ثابتاً مقارنة بالعام 1997، وينسحب هذا على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. في حين تحققت زيادة طفيفة في عدد الأسرّة المتوفرة في مستشفيات القطاع الخاص (الجدول 3–2 في الملحق).

من الواضح أن تراجع الكفاية السريرية يعود إلى عدم قيام وزارة الصحة الفلسطينية – كأكبر مقدم للخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة – بزيادة عدد الأسرّة في المستشفيات أو توسيع المستشفيات نفسها خلال العام السابق، بما يتناسب مع الزيادة الطبيعة في عدد السكان. أما المؤسسات الصحية التابعة لمنظمات غير حكومية، فيرجح أن يكون تراجع عدد الأسرّة المتوفرة لديها ناتج عن تراجع حجم التمويل الأجنبي لهذه المؤسسات، والمنافسة مع الجهات الأخرى التي تقدم الخدمات الصحية وخاصة القطاع الخاص.

[19] يضاف إليها 87 سريراً موجودة في مستشفيات التأهيل: أبو ريا، بيت لحم للتأهيل والأميرة بسمة في القدس، فهذه الأسرّة محسوبة مع أعداد الأسرّة العاملة في تقرير وزارة الصحة للعام 1997، وهي داخلة في حساب نسبة الأسرّة إلى كل 1000 من السكان. (وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي 1998، ص ص 24-25)

3-4 تراجع نسب المؤمنين صحياً

أشار تقرير وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن نسبة الأسر المغطية بالتأمين الصحي الحكومي للعام 1998 بلغت حوالي 40% من الأسر في الضفة الغربية، و60% في قطاع غزة. وغطى التأمين الحكومي 1035761 شخصاً[20] في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1998، منهم 448149 في الضفة الغربية. وتظهر بيانات التأمين الصحي الحكومي في الضفة الغربية تراجعاً في عدد المؤمنين لدى التأمين الصحي الحكومي بنسبة 5.2%. كما يظهر التقرير أن التراجع اقتصر على فئتي التأمين الاختياري والجماعي. فقد تراجع في الفئة الأولى بنسبة عالية بلغت 64.8%، وتراجع في الثانية بنسبة 5.8%، في حين تحققت زيادة في نسبة المؤمنين بين فئات التأمين الأخرى (موظفي الحكومة، وحالات الشؤون الاجتماعية، والعمال وخاصة في إسرائيل). **ويشير انخفاض حجم المؤمنين صحياً، وتحديداً بين فئتي الاختياري والجماعي، إلى تراجع في الخدمات الصحية ونوعيتها في العام 1998، وتراجع ثقة الجمهور بنوعية الخدمات الصحية الحكومية وكفايتها.** وهو أمر متوقع في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها وزارة الصحة.

وبلغت نسبة تغطية التأمين الصحي الحكومي للأفراد 40.4% في الضفة الغربية وقطاع غزة (بدون محافظة القدس) [21] للعام 1998، وبلغت هذه النسبة 29.5% في الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)، و 56.4% في قطاع غزة. وتمثل هذه النسب تراجعاً في الضفة الغربية مقارنة بالعام 1997، حيث بلغت 31.9% من الأفراد في العام 1997، بينما شهدت تحسناً في قطاع غزة، حيث بلغت 55.4% في العام 1997. لكن تراجع نسبة تغطية التأمين الصحي الحكومي في الضفة الغربية أدى إلى تراجعها على المستوى الوطني (41.4% في العام 1997، 40.4% في العام 1998)[22].

ولعل سمة الإجبارية التي تلازم بعض فئات التأمين الصحي الحكومي، كموظفي الحكومة، وحالات الشؤون الاجتماعية، والعمال وخاصة العاملين في إسرائيل، من الأسباب التي حدّت من تراجع عدد المؤمنين صحياً بنسبة أكبر من التي تحققت في العام 1998. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد المؤمنين صحياً ونسبتهم من السكان خلال الأعوام التي سبقت العام 1998، ومنذ قيام السلطة الوطنية، كانت في ازدياد مطّرد، مما يشير إلى التأثير السلبي للأزمة المالية لوزارة الصحة التي استفحلت منذ أواسط العام 1997. في حين لا تتوفر معطيات عن عدد المؤمنين

[20] لا يشمل هذا الرقم العاملين في الأجهزة الأمنية وعائلاتهم.

[21] بدون العاملين في الأجهزة الأمنية وأفراد أسرهم .

[22] مصدر بيانات العام 1997 تقرير وزارة الصحة السنوي للعام 1997، ص26. وبيانات 1998 مأخوذة من تقرير وزارة الصحة السنوي للعام 1998، ومن مسودة تقرير الوزارة للعام 1998 الخاص بمحافظات الضفة الغربية.

صحياً لدى القطاع الخاص أو المؤمنين ذاتياً من خلال أماكن عملهم، وهو ما يعيق الخروج بتقدير دقيق عن نسبة المؤمنين صحياً بالنسبة لعدد السكان، أو حجم الذين قاموا بتحويل تأمينهم الصحي من تأمين حكومي إلى آخر خاص.

3-5 ارتفاع نسبة الولادة في المستشفيات

تشير بيانات مكان الولادة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، خلال السنوات 1996-1998، إلى ميل متزايد نحو الإقبال على الولادة في المستشفيات، وتناقص نسبة الولادة في البيوت؛ فقد بلغت نسبة الولادات في المستشفيات الحكومية وغير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 73.3% في العام 1998، بزيادة مقدارها 2.1% مقارنة بالوضع في العام 1997، و6.9% مقارنة بالوضع في العام 1996، وتناقصت نسبة الولادات في البيت من 14.7% في العام 1996 إلى 9.7% في العام 1997 وإلى 7.2% في العام 1998. ويزيد الإقبال على الولادة في المستشفيات في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة الولادة في المستشفيات في الضفة الغربية 84.8% من إجمالي عدد الولادات المبلغ عنها في العام 1998، بينما لم تزد هذه النسبة عن 57.3% في قطاع غزة للعام ذاته. وتتوجه النساء في قطاع غزة للولادة في العيادات (الحكومية والخاصة) أكثر من نساء الضفة الغربية (الجدول 3-3 في الملحق). ويعود ذلك، بصورة رئيسية، إلى طبيعة الخدمات الصحية الخاصة بالولادة المتوفرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

3-6 أزمة وزارة الصحة

شهد قطاع الصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1998 أزمة حقيقية سواء في توفر الخدمات الصحية أو نوعيتها. وتركزت الأسباب التشخيصية للأزمة على نقص الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع الحيوي. وقد تصدرت أزمة القطاع الصحي العام عناوين الصحف الفلسطينية، أكثر من مرة خلال العام 1998. كما احتلت حيزاً غير بسيط من مناقشات المجلس التشريعي.

أبرزت مناقشات المجلس التشريعي أن وزارة الصحة تمر في أزمة، تمثلت – كما ورد في أحد المحاضر الحرفية لجلسات المجلس التشريعي الفلسطيني، على لسان وزير الصحة[23] – في الجوانب التالية:

أولاً، نقص الأدوية الناجم عن امتناع الموردين عن تزويد وزارة الصحة بالأدوية والمعدات الطبية ومواد التطعيم والمواد الغذائية. وقدر عدد الأصناف الطبية الضرورية الناقصة في المستودعات الطبية بـــ 44 صنفاً. وعبرت وزارة الصحة عن مخاوف من تفاقم الوضع بحيث يصل عدد الأصناف الطبية الضرورية الناقصة إلى 400 صنفاً من أصل 575 صنفاً ضرورياً في

[23] عقدت هذه الجلسة بتاريخ 1999/6/9، وكانت مخصصة لاستفسارات أعضاء المجلس لبعض الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية ومن ضمنهم وزير الصحة.

مستودعات الوزارة. وقد دفع تفاقم ديون وزارة الصحة الموردين إلى التوقف عن توريد اللوازم الطبية للوزارة، مما تسبب في نفاذ المخزون الاستراتيجي الذي راكمته وزارة الصحة على مدار أربع سنوات والذي كان يكفي لمدة ستة أشهر.

ثانياً، اضطرار وزارة الصحة لتأجيل العمليات الجراحية القابلة للتأجيل لتوفير الخيوط الجراحية ومواد التخدير لحالات الطوارئ القصوى، بسبب نقص الأموال اللازمة.

ثالثاً، افتقار الوزارة إلى الإمكانيات للقيام بالصيانة الدورية الضرورية للأجهزة والمعدات الطبية في المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية.

رابعاً، قيام شركات الكهرباء بقطع التيار الكهربائي، كإجراء تحذيري، بسبب عدم تسديد الفواتير المستحقة لها على وزارة الصحة. وانسحب الوضع ذاته على شركات التنظيف التي توقفت عن القيام بهذه المهمة في المستشفيات الحكومية، على وجهها الأكمل، بسبب عدم إيفاء وزارة الصحة لمستحقاتها المالية تجاه هذه الشركات.

وانعكست الأزمة المالية لوزارة الصحة على المستشفيات ومراكز العلاج الفلسطينية التي تتعامل معها الوزارة، مثل مستشفى المقاصد الخيرية، ومستشفى المطلع، ومستشفى سان جون، ومستشفى سان جوزيف في القدس، ومركز أبو ريا للتأهيل في رام الله، والجمعية العربية للتأهيل في بيت لحم، حيث أن وزارة الصحة الفلسطينية لم تسدد مستحقات هذه الجهات. فعلى سبيل المثال، بلغت مديونية وزارة الصحة لصالح مستشفى المقاصد 6 مليون شيكل (نحو 1.6 مليون دولار)[24]. للعام 1998، وهو مبلغ هدد قدرة هذا المستشفى على الاستمرار والتطور.

وقد اعتبر وزير الصحة[25] أن مسئولية أزمة وزارة الصحة، التي بدأت في النصف الثاني من العام 1997، تقع على وزارة المالية، إذ لم يتجاوز المبلغ الذي حولته وزارة المالية لوزارة الصحة 30 مليون شيكل من أصل 168 مليون شيكل وهو المبلغ المقرر لموازنة ذلك العام. تفاقمت أزمة الوزارة في العام 1998، حيث حملت الوزارة عجز العام 1997. فالموازنة المقرة من قبل المجلس التشريعي والمصادق عليها من قبل رئيس السلطة الوطنية، لم يتم التقيد ببنودها.

وحسب البيانات التي قدمها وزير الصحة، بلغت موازنة وزارة الصحة الشهرية 14 مليون شيكل، موزعة إلى: سبعة ملايين شيكل للأدوية (منها 40% من المصانع الوطنية و60% للموردين الذين يستوردون الأدوية من الخارج)؛ وأربعة ملايين شيكل مخصصة لتشغيل المستشفيات الحكومية البالغ عددها 14 مستشفى، ولتشغيل مراكز الرعاية الصحية الحكومية البالغ عددها 236 مركزاً[26]، ويشمل التشغيل طعام المرضى وسيارات الإسعاف وشراشف الأسرة وفواتير الكهرباء والماء والهاتف؛ وثلاثة ملايين شيكل مخصصة لتسديد فواتير العلاج في الخارج للحالات التي لا يمكن علاجها في المستشفيات المحلية[27].

ومن المخاطر المترتبة على هذا الوضع – حسب ما ورد على لسان وزير الصحة في جلسة المجلس التشريعي المشار إليها – تراجع عدد المؤمنين صحياً بحكم تردي الخدمات الصحية التي يوفرها التأمين الصحي الحكومي. ومن الملفت للانتباه– حسب بيانات وزير الصحة – أن رسوم التأمين الصحي توفر ما يعادل 150 مليون شيكل سنوياً، وهو مبلغ يقل بـــ 18 مليون شيكل فقط عن موازنة وزارة الصحة السنوية والبالغة

[24] بلغ معدل سعر صرف الدولار مقابل الشيكل 3.81 شيكل عام 1998، (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الرقم القياسي لأسعار المستهلك: التقرير السنوي 1998).

[25] المحضر الحرفي لجلسة المجلس التشريعي بتاريخ 1999/6/9.

[26] هكذا وردت في المحضر الحرفي، لكن حسب تقارير وزارة الصحة، فإن عدد المراكز الصحية الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 335 مركزاً صحياً في العام 1998، منها 300 في الضفة الغربية و35 في قطاع غزة (وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي للعام 1998، ص21).

[27] المصدر السابق.

168 مليون شيكل. هذا ولم يتعدّ المبلغ الذي تم توريده لوزارة الصحة خلال فترة 17 شهراً (أي خلال العام 1998 وخمسة أشهر من العام 1999) 141 مليون شيكل من أصل 238 مليون شيكل (أي بواقع 14 مليون شيكل كموازنة شهرية). وهذا يعني أن وزارة الصحة عانت من عجز بلغ 97 مليون شيكل. وتجدر الإشارة إلى أن رسوم التأمين الصحي في الفترة ذاتها بلغت 220 مليون شيكل أي ما يزيد عن ما صرفته وزارة المالية لوزارة الصحة بـــ 79 مليون شيكل.

خلاصـــة

تعرض قطاع الصحة لأزمة حادة شملت حجم الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ونوعيتها. وقد كان للأزمة المالية التي تعرضت لها وزارة الصحة، الأثر الواضح في تراجع الخدمات الصحية التي تشرف عليها الوزارة. فقد عجزت هذه عن توفير الحد المطلوب من الأدوية التي يحتاجها المرضى، ولم تتمكن من توسيع خدماتها بما يواكب الزيادة الطبيعية في عدد السكان من أطباء وأسرّة إضافية في المستشفيات، ناهيك عن رفع مستوى الخدمات الصحية.

ويشكل تراجع نسبة المؤمنين صحياً قياساً بعدد السكان في الضفة الغربية مؤشراً على تراجع ثقة الناس بنوعية الخدمات الصحية التي توفرها المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة. ولم تتوفر للمراقب مؤشرات تقيس التغير في نوعية الخدمة الصحية المقدمة في مرافق وزارة الصحة، لكن البيانات التي أدلى بها وزير الصحة حول أزمة الجهاز الصحي تسمح بالقول أن الخدمات الصحية الضرورية غير كافية، وأن نوعية الخدمات المتوفرة متدنية، مما ينعكس على ثقة الجمهور بالخدمات الصحية الحكومية.

ويستدعي تطوير نوعية الخدمات الصحية المقدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، دوراً أكبر لنقابة الأطباء والعاملين في مجال الصحة لتحسين مستوى الخدمات وتكريس مستوى عال من المهنية. كما يستدعي دوراً رقابياً متشدداً من قبل وزارة الصحة لتأمين مستوى عال من الخدمة للجمهور، وعلى صلاحية الأدوية وسلوكيات المهنة. وتستدعي معرفة مستوى الخدمات الصحية ونوعيتها ومدى توفرها وتوزعها بين التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة إجراء دراسات تفصيلية.

ومن الواضح أن غياب نظام صحي متكامل، وغياب نظام تأمين صحي إلزامي يتركان أثرهما على حجم الخدمات الصحية المقدمة ونوعيتها. ويتطلب تلافي هذا الخلل تدخل الجهات المعنية، والاهتمام بحقوق المواطن الصحية، وتحسين مستوى حياته، وتقليص الفجوات الاجتماعية بين المواطنين من حيث فرص الحصول على العلاج.

4- مؤشرات تعليمية

يشمل هذا القسم مؤشرات تتعلق برياض الأطفال وأخرى تتعلق بالمدارس الأساسية والثانوية، كما يشمل مؤشرات تتعلق بالكليات الجامعية المتوسطة وبالجامعات الفلسطينية، هذا من جهة. ومن جهة ثانية يشمل هذا القسم مؤشرات عن الطلبة الملتحقين بكافة هذه المراحل التعليمية وعن العاملين فيها. ويتناول هذا العدد من **المراقب** أزمة

التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة بشقية المدرسي والجامعي.

4-1 استمرار تزايد الملتحقين برياض الأطفال، وخصوصاً من الذكور[28]

ارتفع الأطفال الملتحقين برياض الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة من 75032 طفلاً في العام 1998/1997 إلى 77173 طفلاً في العام 1999/1998، أي بزيادة قدرها 2.9%. وبلغت نسبة الزيادة في الالتحاق بين الذكور ضعف ما هي عليه بين الإناث، فقد بلغت نسبة زيادة الذكور 3.8% مقارنة بـــ 1.9% بين الإناث (الجدول 4-1 في الملحق). أما معدلات التحاق الأطفال في الفئة العمرية من 3-5 سنوات برياض الأطفال[29]، فقد انخفضت قليلاً في العام الدراسي 1999/1998 وبلغت 25.5%، بينما كانت 25.7% في العام 1997.

ويزيد معدل التحاق الأطفال في عمر 3-5 سنوات برياض الأطفال في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة. فقد بلغ هذا المعدل في الضفة الغربية 28.4% مقابل 21.2% في قطاع غزة للعام 1998. وقد تراجع معدل التحاق الأطفال برياض الأطفال في قطاع غزة في العام 1998 مقارنة بما كان عليه في العام 1997 بمقدار 1.6%، بينما ازداد هذا المعدل في الضفة الغربية بمقدار 0.8% للفترة نفسها.

وقد بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في رياض الأطفال 28.6 طفلاً في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1999/1998، وهو أعلى بقليل من المعدل في العام 1998/1997 الذي بلغ 28.4 طفلاً لكل معلم. وقد اقتصر ارتفاع هذا المعدل على قطاع غزة حيث ارتفع من 27.4 طفلاً في عام 1998/1997 إلى 28.2 في العام 1998/1998، في حين سجل تراجعاً بسيطاً من 28.9 طفلاً إلى 28.8 في الضفة الغربية (الجدول 4-3 في الملحق).

كذلك ارتفع عدد رياض الأطفال من 789 روضة في العام 1998/1997 إلى 823 روضة في العام 1999/1998 وتعود جميعها للقطاع الخاص أو الأهلي (الجدول 4-1 في الملحق). وقد كان لهذا الارتفاع في عدد رياض الأطفال أثر على تحسين معدل عدد الأطفال لكل شعبة، حيث أن هذا المعدل انخفض ليصل إلى 27.1 طفلاً لكل شعبة في العام 1999/1998 في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد أن كان 27.9 في العام 1998/1997. وانخفض هذا المعدل في

[28] تعتمد قراءة المؤشرات التالية في هذا القسم على قراءة لسلسلة الإحصاءات التربوية التي صدرت في الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 1999/1998 والتي يعدها الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، المصدر الأساسي للبيانات حول قطاع التعليم. ويتضمن الكتاب بيانات حول العناصر الرئيسية في العملية التربوية كالطلبة والمعلمين والشعب والغرف الصفية والخدمات والمرافق، وجميعها مفصلة على مستوى المديرية والجهة المشرفة والمرحلة التعليمية.

[29] حسب هذا المعدل بقسمة عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال على عدد الأطفال في هذه الفئة العمرية التي استخرجت من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999، السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025? الجداول 10 و11 و12 .

الضفة الغربية من 27.5 طفلاً إلى 26.8 فقط بين العامين، وانخفض في قطاع غزة من 28.5 طفلاً في العام 1998/1997 إلى 28 طفلاً لكل شعبة في العام 1999/1998.

4-2 تحسن مشاركة الإناث في التعليم الأساسي

في العام الدراسي 1999/1998، بلغ عدد طلبة مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة 812712 طالباً وطالبة، أي بزيادة قدرها 6.5% مقارنة بالعام السابق. واستمر تفوق نسبة الزيادة لدى الإناث البالغة (6.9%) عن مثيلتها بين الذكور البالغة (6%). وقد استمرت نسبة الطلاب الذكور من إجمالي عدد الطلبة في الانخفاض مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت 50.7% في العام 1999/1998 وذلك لصالح نسبة الإناث، التي ارتفعت من 48.9% في العام 1997/1996 إلى 49.1% في العام 1998/1997 وإلى 49.3% في العام 1999/1998.

بلغت نسبة طلبة المدارس في المرحلة الأساسية 91.9% من إجمالي عدد الطلبة. ويلاحظ تفوق طفيف في نسبة الذكور في المرحلة الأساسية، حيث تبلغ 50.7%، بينما تتساوى، تقريباً، نسبة الإناث مع نسبة الذكور في المرحلة الثانوية.

4-3 استمرار تفوق نسبة الذكور في الفرع العلمي، وارتفاع طفيف في نسبة الملتحقين بالفرع المهني

تفوق نسبة الطلاب الذكور الملتحقين بالفرع العلمي في المرحلة الثانوية (33.6% من مجموع الطلاب الذكور في المرحلة الثانوية) نسبة الطالبات من الفئة ذاتها (26.3% من مجموع الطالبات في المرحلة الثانوية). وهي نسبة تشير إلى ثبات في وضع السنتين السابقتين، أي استمرار تمركز الطلاب الذكور في الفرع العلمي مقارنة مع الإناث. واستمر تمركز الإناث في الفرع الأدبي، فقد بلغت نسبة الإناث في المرحلة الثانوية اللواتي يدرسن في هذا الفرع 72.1% من مجموع الطالبات في المرحلة الثانوية، مقارنة بنسبة الذكور البالغة 61.1% من مجموع الذكور في هذه المرحلة، وهي نسب لا تختلف عن السنتين السابقتين.

أما على صعيد الفرع المهني فقد حدث ارتفاع طفيف في نسبة الذكور الملتحقين بهذا الفرع في العام الدراسي 1999/1998 بالمقارنة مع العامين السابقين، حيث ارتفعت النسبة لتبلغ 5.1% من مجموع الطلاب الذكور في المرحلة الثانوية، وكانت 4.83% في العام 1998/1997. وكذلك الحال بالنسبة للإناث، حيث ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 1.4% من

مجموع الطالبات في المرحلة الثانوية، وكانت 1.17% في العام 1998/1997.

تشير المعطيات السابقة إلى استمرار توجه الطلبة نحو الفروع التعليمية الأكاديمية، واستمرار التمايز حسب النوع الاجتماعي (الجندر) في التوجه نحو هذه الفروع، حيث استمر الذكور بالتوجه نحو الفرع العلمي والإناث نحو الفرع الأدبي، بينما بقي التوجه نحو الفروع المهنية متدنياً لدى الذكور وأكثر تدنياً لدى الإناث. وهو ما يعكس تنميطات اجتماعية تميز التعليم الأكاديمي عن التعليم المهني، وتركز الإناث في بعض التخصصات المرتبطة ببعد "النوع الاجتماعي". وقد يستدعي هذا حملة تثقيفية بين الطلبة والأهالي لتشجيع التوجه للتعليم المهني وتطوير مؤسساته ومعاهده وتحديداً في ظل انتشار البطالة لدى الكفاءات الأكاديمية والنقص في الكفاءات المهنية.

4-4 ثلثا طلبة المدارس في القطاع الحكومي والربع في مدارس الوكالة

يتركز طلبة المدارس في القطاع الحكومي، حيث بلغت نسبتهم 67.6% من مجموع طلبة المدارس في العام الدراسي 1999/1998، وتظهر هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت في العام الدراسي الذي سبقه 67.6%. وحافظت نسبة الطلبة في مدارس وكالة الغوث على ثباتها حيث بلغت 26% في العام 1999/1998. وبقيت نسبة الطلبة في المدارس الخاصة، تقريباً كما هي، 6.3% في العام 1998/1997 و6.4% في العام 1999/1998. وبهذا حافظت مدارس الحكومة على موقعها الأول في توفير الخدمات التربوية والتعليمية واستقطاب غالبية الطلبة (الجدول 4-2 في الملحق).

4-5 تمايز وسط الضفة الغربية في التعليم الخاص عن باقي المناطق

تشير بيانات الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام 1999/1998 إلى استمرار ارتفاع نسبة طلبة المدارس الخاصة في منطقة وسط الضفة الغربية مقارنة مع المناطق الأخرى، حيث بلغت نسبة طلبة المدارس الخاصة 23% من مجموع طلبة المدارس في هذه المنطقة مقارنة بـــ 8.5% لمنطقة الجنوب و4% لمنطقة الشمال. وقد يعود ذلك، جزئياً على الأقل، إلى ارتفاع مستويات المعيشة في منطقة وسط الضفة الغربية مقارنة مع المناطق الأخرى، وتركز أكبر لأبناء المغتربين (معظمهم من الولايات المتحدة) في هذه المنطقة، والذين يلتحقون في العادة بمدارس تعتمد اللغة الإنجليزية كلغة أساسية في التدريس، وارتفاع نسبة التعليم الخاص في القدس، بسبب الظروف الخاصة لمدينة القدس الناتجة عن ضمها القسري لإسرائيل بعد حرب العام 1967.

4-6 انخفاض طفيف في نسبة التسرب من المدارس في المرحلة الأساسية وارتفاعها في المرحلة الثانوية

انخفضت نسبة التسرب من المدارس في العام الدراسي 1998/1997 انخفاضاً طفيفاً، حيث بلغت 2.1% من مجموع طلبة المدارس في العام 1998/1997، بعد أن كانت 2.2% في العام 1997/1996. وهو انخفاض طفيف مقارنة بالانخفاض الذي حصل بين العامين الدراسيين 1997/1996 و 1996/1995، حيث انخفضت نسبة التسرب 0.6%. وقد تساوت نسبة الانخفاض بين الذكور والإناث، حيث انخفضت نسبة التسرب من 2.1% إلى 2.0% عند الإناث بين العامين 1997/1996 و1997/ 1998، وانخفضت من 2.2% إلى 2.1% عند الذكور. وهو انخفاض طفيف، أيضاً، إذا ما قورن بالانخفاض الذي حصل في العام 1997/1996 عن العام 1996/1995، حيث كانت نسبة التسرب عند الإناث 2.8% وعند الذكور 2.7%.

اقتصر تراجع ظاهرة التسرب على المرحلة الأساسية[30]، في حين ازدادت نسبتها بشكل ملحوظ في المرحلة الثانوية. فقد ارتفعت من 5.8% في العام 1997/1996 إلى 6.2% في العام 1998/1997. واقتصر انخفاض نسبة التسرب بين الإناث مقارنة بالذكور على المرحلة الأساسية، فقد فاقت نسبة التسرب بين الإناث في المرحلة الثانوية (البالغة 8.3%) في العام 1998/1997 نسبتها بين الذكور (البالغة

[30] خفضت وزارة التربية نسب الرسوب المسموح بها في المدارس، وهذا أثر بدوره في انخفاض نسبة التسرب.

4.3%). وقد ارتفعت هذه النسب بشكل ملحوظ عن العام 1997/1996 حيث كانت نسبة التسرب بين الإناث 7.9% وبين الذكور 3.9%. ومن الصعب تقديم تفسير لاتساع فجوة التسرب بين الإناث والذكور في المرحلة الثانوية دون معطيات ميدانية. ومن العوامل التي يمكن أن تدخل في تفسير هذه الظاهرة؛ تردد بعض الأهالي في الموافقة على انتقال بناتهم للدراسة إلى مواقع خارج مواقع سكن العائلة، وانتشار ظاهرة الزواج المبكر للإناث (كما أشار القسم الخاص بالمؤشرات الديمغرافية).

وتفوق نسبة التسرب في المدارس الحكومية مثيلتها في مدارس الوكالة وكليهما عن المدارس الخاصة. فقد بلغت هذه النسبة 2.6% و1.4% و 0.4% على التوالي في العام 1998/1997. وقد يعود هذا الاختلاف في نسب التسرب حسب الجهة المشرفة إلى الفوارق الطبقية (الدخل والثروة وطبيعة العمل) بين الأسر الفلسطينية، لأن تكلفة الدراسة في المدارس الخاصة أعلى من مثيلتها في مدارس الحكومة والوكالة، وبالتالي، من المتوقع أن تكون الأسر التي يدرس أبناؤها في مدارس خاصة أعلى دخلاً من الأسر التي يدرس أبناؤها في مدارس الحكومة أو الوكالة. وبالتالي قد يكون لوضع الأسرة الطبقي تأثير مباشر على حجم ظاهرة التسرب. ومن المحتمل أن يكون سبب تسرب أبناء الأسر الفقيرة من المدارس السعي للانخراط في سوق العمل لتحسين دخل الأسرة[31].

4-7 تزايد معدل عدد الطلبة لكل معلم

في العام الدراسي 1999/1998، بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في الضفة الغربية وقطاع غزة في المدارس الحكومية 28.5، وبلغ هذا المعدل في مدارس الوكالة 39.4، وفي المدارس الخاصة 18.6. وهذه المعدلات أعلى، قليلاً، من مثيلاتها للعام 1998/1997، حيث كانت 28.3 و38.7 و18.2 على التوالي. كما تفوق معدلات العام 1997/1996 أيضاً، مما يعني استمرار ارتفاع معدلات عدد الطلبة لكل معلم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الواضح أن سبب ذلك هو عدم توظيف العدد الإضافي اللازم من المعلمين لتغطية الزيادة السنوية في عدد طلاب المدارس. وهو انعكاس لعدم تخصيص موارد كافية لتغطية الزيادة المطلوبة في عدد المعلمين لتوازي الزيادة في عدد الطلبة، وبخاصة في مدارس الوكالة ومدارس الحكومة (الجدول 4-3 في الملحق).

[31] حاولنا في هذا المجال الحصول على بيانات عن توزع نسب التسرب من المدارس حسب المحافظة، بهدف مقارنتها مع معدل الفقر في كل محافظة والخروج باستنتاجات حول مدى ارتباط الفقر بالتسرب من المدارس، لكن تعذر ذلك بسبب عدم توافق المنطقة التي تشملها المحافظة مع المنطقة التي تشملها المديرية في بعض المناطق.

تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم، في العام الدراسي 1999/1998، فارقاً في معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المرحلة التعليمية. فقد بلغ هذا المعدل 30.9 طالباً لكل معلم في المرحلة الأساسية مقارنة بـــ 20.2 طالباً لكل معلم في المرحلة الثانوية. **كما تظهر فجوة واسعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الضفة الغربية بلغ المعدل 27.7 طالباً لكل معلم مقارنة بـــ 37.4 في قطاع غزة** . **ويظهر الفارق، أيضاً، في المرحلة الثانوية،** حيث بلغ 19 طالباً لكل معلم في الضفة الغربية مقارنة بـــ 22.1 في قطاع غزة[32] (الجدول 4-3 في الملحق).

4-8 ثبات معدل عدد الطلبة لكل شعبة، والمدارس الخاصة تتفوق في هذا المجال على مدارس الحكومة والوكالة

لا تظهر بيانات التعليم المتعلقة بمعدل عدد الطلبة لكل شعبة في الضفة الغربية وقطاع غزة تغييراً مهماً خلال السنوات الأخيرة، فهذا المعدل يراوح مكانه تقريباً، وينطبق هذا الحال على كلا المرحلتين التعليميتين (الأساسية والثانوية). وقد بلغ هذا المعدل في المرحلة الأساسية 37.2 طالباً وطالبة لكل شعبة في العام الدراسي 1999/1998، وبلغ 37.3 في عام 1998/1997، وبلغ 37.2 في العام 1997/1996. وبلغ في المرحلة الثانوية في الأعوام المذكورة 30.2 و29.9 و30.2 على التوالي (الجدول 4-4 في الملحق). يشير هذا الثبات في معدل عدد الطلبة لكل شعبة في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن عدد الشعب التي تضاف سنوياً تغطي فقط الزيادة الطبيعية في عدد طلاب المدارس، وأنه لا تتم زيادة عدد الشعب بهدف تخفيض معدل عدد الطلبة لكل شعبة.

ينطبق هذا الحال على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً في المرحلة الأساسية. وفي العام 1997/1996، بلغ معدل عدد الطلاب لكل شعبة في المرحلة الأساسية في الضفة الغربية، 33.4 طالباً وطالبة مقارنة بـــ 33.1 في العام 1998/1997 وبـــ 33.2 في العام 1999/1998. وبلغ في قطاع غزة للمرحلة نفسها 45.3 و45.0 و45.4 بين السنوات الثلاث على التوالي. وتشير هذه المعطيات **إلى ثبات معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المرحلة الأساسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى تواصل الفجوة بين**

[32] البيانات الواردة عن معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المرحلة التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة مأخوذة من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. 1999. قاعدة بيانات مسح التعليم 1999/1998. رام الله- فلسطين (بيانات غير منشورة). وبما أن جزءاً من معلمي المدارس يقومون بالتدريس في كلا المرحلتين التعليميتين (الأساسية والثانوية)، تم حساب معدل عدد الطلبة لكل معلم بطريقة أخذ العبء التدريسي لعدد الحصص لكل معلم (حساب نصاب كل معلم في المرحلة الثانوية ونصابه في المرحلة الأساسية) بحيث يكون العبء التدريسي في المرحلة الأساسية والثانوية =100%.

المنطقتين. وفيما يخص المرحلة الثانوية اتسم معدل عدد الطلبة لكل شعبة بالثبات في الضفة الغربية حيث بلغ 25.9 في العام 1997/1996 و25.5 في العام 1998/1997 و25.5 في العام 1999/1998. وفي قطاع غزة سجل معدل عدد الطلبة لكل شعبة ارتفاعاً للسنة الثانية على التوالي؛ فقد كان 39.2 طالباً وطالبة في العام 1997/1996 وبلغ 39.7 في العام 1998/1997 وبلغ 40.4 في العام 1999/1998 (الجدول 4–4 في الملحق).

فيما يخص معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب الجهة المشرفة، فإن المدارس الخاصة في المرحلة الأساسية هي الوحيدة التي تحقق تقدماً في هذا المعدل في كل سنة، حيث انخفض معدل عدد الطلبة لكل شعبة في هذه المرحلة من 27.2 طالباً أو طالبة لكل شعبة في العام 1997/1996 إلى 26.6 في العام 1998/1997 ثم انخفض إلى 26.3 في العام 1999/1998 (الجدول 4–4 في الملحق). وقد كان انخفاض هذا المعدل في المدارس الخاصة في قطاع غزة أكبر منه في الضفة الغربية، حيث انخفض معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المرحلة الأساسية في المدارس الخاصة في قطاع غزة من 30.3 طالباً وطالبة لكل شعبة في العام 1997/1996 إلى 28.1 في العام 1998/1997، ثم انخفض إلى 26.1 في العام 1999/1998. وبقي هذا الانخفاض محدوداً في الضفة الغربية حيث انخفض من 26.8 في العام 1997/1996 إلى 26.6 في العام 1998/1997 ثم إلى 26.3 في العام 1999/1998 .ولم تشهد المدارس التابعة للحكومة أو المدارس التابعة للوكالة أي انخفاض (الجدول 4–4 في الملحق).

وعلى صعيد المرحلة الثانوية، سجل معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس الخاصة ارتفاعاً محدوداً؛ فقد بلغ 17.2 طالباً أو طالبة في العام 1997/1996 و 17.3 في العام 1998/1997 و17.4 في العام 1999/1998. لكن الانخفاض اقتصر على قطاع غزة، حيث انخفض المعدل فيه من 33.7 طالباً أو طالبة لكل شعبة في العام 1997/1996 إلى 29.2 في العام 1998/1997، ثم إلى 26.0 في العام 1999/1998. أما في الضفة الغربية فقد ارتفع معدل عدد الطلبة لكل شعبة من 16.3 في العام 1997/1996 إلى 16.6 في العام 1998/1997 وإلى 16.9 في العام 1999/1998. وعلى صعيد المدارس الحكومية الثانوية، تظهر البيانات تذبذباً في هذا المعدل بين السنوات المختلفة وبتغيرات طفيفة، مع استمرار وجود فجوة كبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. أما مدارس الوكالة فلا توفر خدمات تعليمية في المرحلة الثانوية (الجدول 4–4 في الملحق).

ويلاحظ من البيانات المتوفرة (الجدول 4–4 في الملحق) أن معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس الخاصة في قطاع غزة

يرتفع في المرحلة الثانوية عنه في المرحلة الأساسية أو يوازيه. ومن المرجح أن سبب ذلك هو غياب مدارس للمرحلة الثانوية لدى الوكالة مما يدفع بعض الطلبة إلى التعليم الثانوي في المدارس الخاصة. وقد يكون عدم توفر مرحلة ثانوية في تعليم الوكالة هو سبب عدم انخفاض معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المرحلة الثانوية عن المرحلة الأساسية في المدارس الحكومية على الرغم من نسب التسرب العالية، حيث أن الفارق بين المعدلين بسيط، كما يظهر الجدول سابق الذكر.

على صعيد أخر، يلاحظ أن معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس الخاصة هو الأدنى، سواء في المرحلة الأساسية أو في المرحلة الثانوية، في حين نجد المعدل الأعلى في مدارس الوكالة في المرحلة الأساسية، وفي المدارس الحكومية في المرحلة الثانوية (الجدول 4–4 في الملحق).

4–9 كليات المجتمع المتوسطة: استمرار تفوق الإناث

بلغ مجموع طلبة كليات المجتمع المتوسطة في العام 1999/1998 في الضفة الغربية وقطاع غزة 5436 طالباً وطالبة، بدون طلبة معهد فلسطين الديني (الأزهر) بغزة الذي لا تتوفر عنه بيانات، منهم 2533 طالباً و 2903 طالبة[33]، أي أن نسبة الطلاب إلى الطالبات بلغت 87 طالبا لكل 100 طالبة (الجدول 4–5 في الملحق).

4–10 تقلص الفجوة بين عدد الطلاب والطالبات في الجامعات الفلسطينية[34]

بلغ عدد الطلبة في الجامعات الفلسطينية 61748 في العام 1999/1998، ويزيد عن العام الذي سبقه بنسبة 17.8%، حيث كان عدد الطلبة في الجامعات الفلسطينية 52427. وقد فاقت نسبة الزيادة في عدد الطالبات نسبة الزيادة في عدد الطلاب، حيث بلغت الأولى 20.1% (ارتفع عدد الطالبات من 22881 في العام 1998/1997 إلى 27496 في العام 1999/1998) وبلغت الثانية 15.9% (ارتفع عدد الطلاب من 29546 في العام 1998/1997 إلى 34252 في العام 1999/1998). وتشير هذه المعطيات إلى تقلص في الفجوة بين أعداد الطلاب والطالبات الطلاب في الجامعات الفلسطينية. فقد بلغت نسبة الطالبات إلى الطلاب 76.5 طالبة لكل 100 طالب في العام 1997/1996، ارتفعت إلى 77.4 في العام 1998/1997، وإلى 80.2 في العام 1999/1998 (الجدول 4–6 في

[33] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم، سلسلة الإحصاءات التربوية رقم (5)، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998.

[34] مصدر بيانات الجامعات: وزارة التعليم العالي الفلسطينية. 1999. الدليل الإحصائي للجامعات الفلسطينية 1999/1998 .

الملحق). ويعتبر هذا مؤشراً إيجابياً في التعاطي مع تعليم المرأة وربما في النظرة إلى مشاركتها في سوق العمل الرسمي.

4-11 ارتفاع نسبة طلاب الجامعات إلى عدد السكان

ارتفعت نسبة طلبة الجامعات الفلسطينية لعدد السكان في العام 1999/1998 بالمقارنة معها في العام 1998/1997، حيث بلغت 2.13% بعد أن كانت 1.80 %[35] كما ارتفعت هذه النسبة، فيما بين العامين المذكورين، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ارتفعت في الأولى من 1.47% إلى 1.74%، وفي الثاني من 2.38% إلى 2.83%[36] وحافظ قطاع غزة على زيادة النسبة فيه عن الضفة الغربية.

يبدو أن ارتفاع نسبة عدد طلاب الجامعات إلى عدد السكان في قطاع غزة مقارنة بالنسبة في الضفة الغربية يعود لاقتصار البيانات على الطلاب الملتحقين بالجامعات الفلسطينية وعدم شمولها الطلاب الفلسطينيين الملتحقين بجامعات أخرى في الخارج. وبما أن الفرص والإمكانيات المتاحة لسكان الضفة الغربية للسفر والتعليم في الخارج أكبر من تلك المتاحة لسكان قطاع غزة، غالباً ما تكون نسبة الطلبة الملتحقين بجامعات في الخارج من الضفة الغربية أعلى منها بالنسبة لقطاع غزة، وقد يكون لهذا أثره على ارتفاع نسبة الطلبة الجامعيين، من مجموع السكان، في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية. **ومن المؤكد أن نسبة الطلبة الفلسطينيين الملتحقين بالجامعات تزيد عن النسبة السابق ذكرها، وخاصة بالنسبة للضفة الغربية إذا أضيف إليها نسبة الطلبة الملتحقين بجامعات في الخارج.** وتجدر الإشارة إلى تعذر حساب نسبة الطلبة الفلسطينيين إلى عدد السكان لعدم توفر بيانات عن الطلاب الفلسطينيين الملتحقين بجامعات في الخارج لدى وزارة التعليم العالي أو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لصعوبة حصرهم[37].

4-12 تكرس الطابع المحلي للجامعات

ما زالت السمة الغالبة هي توجه طلاب الجامعات للدراسة في الجامعة الموجودة في منطقة سكنهم، ويلاحظ ارتفاعاً في انتساب الطلبة إلى الجامعة التي تقع في منطقة سكناهم. فقد ارتفعت نسبة الطلبة الملتحقين بالجامعات الموجودة في منطقة سكناهم في العام

[35] تقتصر نسبة الطلبة الفلسطينيين في الجامعات على الطلبة الذين يدرسون في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، ولا تشمل الذين يدرسون في جامعات دول أخرى. ولا توفر وزارة التعليم العالي أو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معطيات عن هؤلاء الطلاب لصعوبة حصرهم.

[36] ساهم توجه الجامعات المحلية نحو زيادة نسبة القبول فيها، بسبب الأزمة المالية، في زيادة نسبة الطلاب الجامعيين في الجامعات المحلية إلى إجمالي السكان.

[37] تجدر الإشارة هنا، إلى صعوبة إجراء مقارنات مع الدول الأخرى نتيجة لاقتصار النسب على الطلاب والطالبات الملتحقين في الجامعات الفلسطينية، في حين أن بيانات الدول الأخرى تشمل الطلاب الملتحقين في جامعات غير جامعاتها المحلية.

1999/1998 عن الأعوام التي سبقته، حيث بلغت نسبة طلبة منطقة شمال الضفة الغربية الملتحقين بالجامعة الوحيدة الموجودة في هذه المنطقة (جامعة النجاح الوطنية) 94.0% من إجمالي عدد طلبة الجامعة في العام 1999/1998، بعد أن كانت 93.6% في العام 1998/1997 و92.4% في العام 1997/1996. وارتفعت نسبة طلبة منطقة وسط الضفة الغربية الملتحقين بجامعات هذه المنطقة (جامعة بير زيت وجامعة القدس) لتصل إلى 61.3% في العام 1999/1998 بعد أن كانت 61.1% في العام 1998/1997 و60.4% في العام 1997/1996. وكذلك الحال بالنسبة لمنطقة جنوب الضفة الغربية، حيث ارتفعت نسبة طلبة جامعتي هذه المنطقة (جامعة الخليل وجامعة بيت لحم) من المنطقة نفسها لتصل إلى 79.8% في العام 1999/1998 بعد أن كانت 78.9% في العام 1998/1997 و 75.1% في العام 1997/1996[38] (الجدول 4-7 في الملحق). **بالإضافة إلى سياسة إسرائيل التجزيئية لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن عدم وجود تقسيم عمل وتخصص بين الجامعات الفلسطينية يعزز ظاهرة المحلية، حيث أن معظم الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة تطرح برامج تعليمية متشابهة.**

أما على صعيد قطاع غزة، فقد استمر الحال على ما هو عليه، حيث أن 100% من طلبة جامعات قطاع غزة هم من سكان القطاع. وفيما يخص طلبة قطاع غزة في جامعات الضفة الغربية، يظهر الجدول 4-7 في الملحق تراجعاً في نسبتهم حسب السنوات وفي كافة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تراجعت نسبة طلبة قطاع غزة الملتحقين بجامعات شمال الضفة الغربية من 1.9% في العام 1997/1996 إلى 1.2% في العام 1998/1997 ثم إلى 0.6% في العام 1999/1998. كذلك الحال في جامعات وسط الضفة الغربية، حيث تراجعت نسبة طلبة قطاع غزة الملتحقين فيها من 4.5% إلى 3.6% ثم إلى 2.8% في السنوات الثلاث على التوالي. وفي جامعات جنوب الضفة الغربية تراجعت نسبة طلاب قطاع غزة من 0.8% إلى 0.4% ثم إلى 0.3% بين السنوات الثلاث المذكورة على التوالي. وتساهم سياسة إسرائيل القائمة على عزل الضفة الغربية عن قطاع غزة في تكريس الطابع المحلي للجامعات الفلسطينية .

4-13 أزمة التعليم الفلسطيني

يعيش التعليم الفلسطيني، بشقيه المدرسي والعالي، مشكلات يتعلق بعضها

[38] لم تحسب جامعة القدس المفتوحة، مع أي من المناطق، وذلك بسبب وجود فرع لهذه الجامعة في كل من المحافظات الفلسطينية. وأيضاً لم تحسب كل من كلية العلوم التربوية ومجتمع المرأة وكلية العلوم التربوية ومجتمع رام الله على أي منطقة، كون واحدة منها تابعة لوكالة الغوث ويلتحق بها الطلاب اللاجئين من كافة المناطق، والأخرى تابعة للحكومة وتقدم تخصصات محددة تخدم أساساً المجال التربوي، أو تخريج مدرسين للمدارس الحكومية ويلتحق بها طلاب من كافة المناطق.

بنقص الموارد المالية، وبعضها الآخر بغياب استراتيجية تعليمية واضحة المعالم (من حيث الأهداف والمناهج والتوجهات والوسائل). ومن المؤشرات على هذه المشكلات ما شهده قطاع التعليم المدرسي من إضرابات نفذها معلمو ومعلمات المدارس احتجاجاً على تدني رواتبهم وللمطالبة بتطبيق "قانون الخدمة المدنية" المقر من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني والمصادق عليه من قبل رئيس السلطة الوطنية. وكان قد تم الإعلان عن قانون الخدمة المدنية بتاريخ 1998/7/1، وطبق فعلياً بتاريخ 1998 /12/1 لمدة شهرين فقط، حيث جمد العمل به بتاريخ 1999/2/1.

وإن كان من المتوقع أن ينعكس تدني رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية على الأداء، إلا أن غياب دراسات ميدانية حول هذا الجانب لا يمكّن من قياس مثل هذا التأثير. لكن هناك بعض المؤشرات بأن نسبة من المعلمين تقوم بأعمال إضافية لزيادة دخلها مما قد ينعكس سلباً على أداء المعلم. كما يظهر تأثير نقص الموارد المخصصة لقطاع التعليم في ارتفاع معدل عدد الطلبة لكل شعبة، وارتفاع معدل عدد الطلبة لكل معلم، حسبما تشير بيانات التعليم في القطاع الحكومي للعام 1999/1998. ويشير هذا الارتفاع إلى قلة الموارد المخصصة لإنشاء مدارس جديدة، أو إضافة شعب جديدة للمدارس القائمة لتغطية حاجات الزيادة السنوية في عدد الطلاب في المدارس[39]، كما يشير إلى عدم قيام وزارة التربية والتعليم بتوظيف العدد الكافي من المعلمين بما يتناسب مع الزيادة السنوية في عدد الطلاب والطالبات في المدارس.

ونجد المشاكل ذاتها في المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وقد أعلنت الوكالة عن مواجهتها لأزمة مالية لها انعكاسات على مختلف الخدمات التي تقدمها ومن ضمنها التعليم. وتظهر البيانات الخاصة بقطاع التعليم في مدارس الوكالة ارتفاعاً في معدل عدد الطلبة لكل شعبة وارتفاعاً في معدل عدد الطلبة لكل معلم. ويعود ذلك إلى غياب توظيف عدد كافٍ من المدرسين وعدم زيادة الغرف الصيفية الكافية لتغطية الزيادة السنوية في عدد الطلاب في مدارسها[40].

---

39 نشر في جريدة الأيام بتاريخ 1999/9/4، الصفحة 11، تقريراً بعنوان "عندما تتحول المدارس إلى علب سردين" ويعالج التقرير موضوع اكتظاظ الشعب الصفية في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة، ويظهر أن المدارس الجديدة تلبي نصف الاحتياجات السنوية فقط من الحاجة الفعلية للشعب الصفية المفترض تأسيسها لتغطية الزيادة السنوية في عدد الطلاب. وعلى الرغم من أن هذا العدد من المراقب يغطي العام الدراسي 1999/1998، إلا أننا نجد من الضروري الإشارة إلى هذا التقرير لكونه يؤشر على استمرار الاكتظاظ في المدارس في العام 2000/1999.

40 نشرت جريدة الأيام بتاريخ 1999/9/7، وعلى صفحتها الأولى، خبراً عن انهيار قسم من مدرسة ذكور الدهيشة التابعة لوكالة الغوث والتي يدرس فيها 1200 طالباً، الأمر الذي كاد يؤدي إلى كارثة حقيقية لولا عدم تواجد الطلاب والمدرسين في المدرسة لحظة انهيار هذا القسم. وقد ورد في هذا الخبر أن هذه المدرسة تم بناؤها في بداية الخمسينات وظهرت الشقوق والتسطحات في جدرانها وأسطحها في الأشهر الأخيرة دون اكتراث الوكالة لذلك، ودون سعيها للقيام بعملية ترميم لهذه المدرسة، وهو ما دعا أهالي المخيم وعدد من الفعاليات والمؤسسات للاحتجاج على الوكالة لعدم قيامها بالترميم اللازم للمدارس التابعة لها. وعلى الرغم من أن هذا العدد من المراقب يغطي العام الدراسي 1999/1998، إلا أنه من الضروري الإشارة لهذا الخبر لكون عملية ترميم المدارس لا

لا يدخل في حدود مهمات "المراقب الاجتماعي" تقييم المناهج التعليمية المعتمدة ولا وسائل التدريس، لكن من المفيد الإشارة إلى أن نقاشاً يجري حول هذين الموضوعين من زاوية إعادة صياغة المناهج برؤية واهتمامات جديدة، وتحرير التربية من أساليب التدريس التقليدية القائمة على التلقين والحفظ وعدم تنمية القدرة النقدية وطمس حرية التفكير والتعبير، واحترام شخصية الفرد وربط التعليم بالقيم الإنسانية. كما يجري نقاش حول ضعف دور الجامعات كمراكز لإنتاج المعرفة، بما فيها المعرفة المجتمعية، وانعزالها عن حركة البحث والنقد والمساهمة في إنضاج الشخصية متعددة الأبعاد. هذا بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجامعات ومراعاتها لاحتياجات المجتمع الفلسطيني الراهنة والمستقبلية.

4-13-1 الجامعات الفلسطينية: أزمة موارد وغياب تكامل

يعتبر نقص الموارد المالية من أبرز المشكلات التي تواجه التعليم العالي الفلسطيني. وقد انعكس هذا على مناقشات المجلس التشريعي. فقد عقد المجلس بتاريخ 1999/7/21 جلسة خاصة عن الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية[41] وورد في تلك الجلسة أن الجامعات الفلسطينية تعيش "أزمة مالية خانقة" تنعكس أثارها سلباً على العاملين فيها وأسرهم، حيث يتأخر صرف الرواتب في بعض الجامعات لعدة أشهر، كما تنعكس على مستوى الطلبة الأكاديمي. وهناك خشية حقيقية من أن تصبح الجامعات طاردة للكفاءات العلمية العالية والمتميزة بدلا من أن تكون مصدر استقطاب لها.

وقدّر عجز موازنات الجامعات الفلسطينية للعام 1998 بمبلغ 18 مليون دولار، على أن تتم تغطية خمسة ملايين منها من قبل الموازنة التي وضعت في وزارة التعليم العالي وتغطية تسعة ملايين من قبل وزارة المالية بناء على تعهد وزير المالية بتوفيرها للجامعات أثناء المصادقة على موازنة 1998، وتغطية أربعة ملايين من منحة الاتحاد الأوروبي للجامعات الفلسطينية. غير أن هذا لم يتم حسب ما ورد في محضر جلسة المجلس التشريعي المذكورة؛ فلم يصرف كامل منحة الاتحاد الأوروبي، ولم يظهر مبلغ التسعة ملايين دولار التي تعهد بها وزير المالية في موازنة العام 1998، كما لم تصرف وزارة التعليم العالي كل المبلغ (الخمسة ملايين) المخصص للجامعات في موازنتها.

4-13-2 غياب التخطيط الجامعي الشمولي

واستخلص تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي الفلسطيني عدداً من الملاحظات العامة، كان أبرزها غياب التخطيط الشامل للجامعات

تقتصر على سنوات محددة، بل يجب أن تكون عملية متواصلة، وانهدام أي جزء من المدارس يكون نتيجة لتراكم الخراب فيها.

41 عرض في هذه الجلسة تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية.

الفلسطينية والتعليم العالي الفلسطيني، وقيام كل جامعة بتخطيط منفرد. ودعا التقرير إلى إعداد دراسة تفصيلية وعقد ورش عمل متعددة للجهات المعنية بهدف صياغة خطة شمولية للتعليم العالي الفلسطيني ترتكز إلى فلسفة تعليمية واضحة تخدم التنمية.

ولاحظ تقرير اللجنة غياب التنسيق الكافي بين الجامعات وبين وزارة التعليم العالي، وتحديداً فيما يخص الدراسات العليا بما يوفر التكاملية بين الجامعات بدلاً من التنافس على التخصصات ذاتها. ودعت اللجنة إلى تعزيز هذا التنسيق للقضاء على ظاهرة التكرار بينها.

كما استخلص تقرير اللجنة أن باستطاعة الجامعات تطوير ذاتها بتطوير المجال البحثي وتقديم الاستشارات الفنية وبخاصة للسلطة الوطنية، ودعا السلطة إلى التوجه للجامعات في هذا المجال. ويرى التقرير أهمية خاصة لرفع مستوى الاهتمام بالتعليم المهني لسد حاجات المجتمع وفقاً لخطة التنمية الفلسطينية. كما اعتبر أن التوسع في برامج الدرجة الجامعية الثانية في بعض الجامعات، دون حساب دقيق لتغطية نفقاتها وتوابعها من الأقساط الخاصة بها، يشكل عبئاً مالياً على بعض الجامعات. ودعا التقرير الجامعات لتأسيس وتبني مشاريع إنتاجية مدرة للدخل للتعويض عن مصادر التمويل الخارجي التي تراجعت في السنوات الأخيرة. كما حثها على تحصيل كافة الأقساط المطلوبة من الطلبة وخفض نسبة الإعفاءات لتصبح مقتصرة على الطلبة المستحقين لها فقط، وعدم رفع الأقساط الجامعية نظرا للأوضاع الاقتصادية الصعبة. ودعا الجامعات إلى إعادة النظر في هيكليتها وفق سياسة مدروسة و"إزالة كل مظاهر الترهل الإداري، والالتزام بنسب القبول المقررة من وزارة التعليم العالي، وترشيد الإنفاق بشكل عام".

وفيما يخص الأزمة المالية دعا تقرير اللجنة وزارة المالية إلى تنفيذ التزاماتها في موازنة 1998 بصرف المستحقات المالية المتأخرة للجامعات وأن تقوم مستقبلاً بصرف مستحقات التعليم العالي في موعدها وزيادة الدعم الفعلي للجامعات في موازنة العام 1998، بحيث لا يقل مخصص الجامعات عن 15 مليون دولار. وأوصى التقرير الجامعات بالتقيد بنسب القبول وبتحصيل الرسوم الجامعية، وأن تقوم بترشيد الإنفاق والقيام بمبادرات فعالة لإيجاد مصادر تمويل خارجية، ودعاها إلى التقيد بقانون التعليم العالي فيما يتعلق بترخيص واعتماد برامج الدراسات العليا. كما أكد على قرار المجلس التشريعي بإلزام وزارة التعليم العالي بإلزام الجامعات بتطبيق الكادر الموحد المتفق عليه بين اتحاد نقابات العاملين في الجامعات وإداراتها ووزارة التعليم العالي.

خلاصـــــة

على الرغم من أن بعض المؤشرات الكمية الخاصة بالتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة في مراحله المختلفة تشير إلى تحسن، إلا أن المؤشرات الكيفية الخاصة بهذا القطاع تشير إلى تراجع. فبالرغم من الزيادة في عدد الطلاب الملتحقين في رياض الأطفال أو المدارس أو الجامعات، إلا أن هذه الزيادة لم تواكبها زيادة في عدد المدرسين، ولم يواكبها تطوير أماكن التعليم أو تحسين في تجهيزاته أو في وسائل التعليم أو التعلم. وبالرغم من أن نسب التسرب تراجعت في المدارس، إلا أن هذا التراجع كان طفيفاً واقتصر على المرحلة الأساسية، في حين ارتفعت معدلات التسرب في المرحلة الثانوية وخاصة بين الإناث.

وزاد من تفاقم مشكلات التعليم نقص الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع، وهو ما تم التعبير عنه عبر الإضرابات المتكررة من قبل معلمي المدارس وكذلك الحال من قبل طلبة وأساتذة الجامعات الفلسطينية.

رغم التحول المهم الذي دخل على قطاع التعليم في السنوات الأخيرة، إلا أنه ما زال بحاجة إلى بلورة وتطبيق استراتيجية تعليمية واضحة المعالم (من حيث الأهداف والمناهج والتوجهات والوسائل). ويسري هذا على التعليم المدرسي والتعليم الجامعي، حيث هناك غياب لخطة شمولية ترتكز إلى فلسفة تعليمية واضحة تخدم حاجات المجتمع الفلسطيني.

5- مؤشرات ثقافية

يعتمد هذا القسم، بشكل أساسي، على تقرير إحصاءات الثقافة للعام 1998 الذي أنجزه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مغطياً ثغرة معلوماتية مهمة حول الأوضاع الثقافية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتضمن التقرير بيانات حول المؤسسات الثقافية المرخصة ونشاطاتها، بالاعتماد على بيانات السجلات الإدارية للمؤسسات الثقافية والوزارات المعنية[42]. وينبغي الحذر من إجراء مقارنات مع المؤشرات الثقافية التي وفرتها أعداد **المراقب** السابقة بسبب الاختلاف في بعض التصنيفات، أو التباين في درجة التغطية. وسيقوم هذا القسم برصد التوجهات العامة في الحياة الثقافية في حال توفر المعطيات لذلك. وسيركز، بصورة خاصة، على رصد التباين المناطقي وبين المحافظات الفلسطينية في مؤشرات الحياة الثقافية خلال العام 1998، بالاستناد إلى البيانات المتوفرة. كما استعان هذا القسم، في بعض موضوعاته، ببيانات وزارة الثقافة والإعلام.

[42] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. إحصاءات الثقافة- 1998. رام الله. ويشمل التقرير بيانات المؤسسات المرخصة من وزارة الثقافة فقط. مما يوجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند التعميم.

5-1 هامشية السينما

لم يتجاوز عدد دور السينما المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1998 الثلاث دور، واحدة في كل من مدن البيرة وطولكرم ونابلس. وبلغ عدد الذين ترددوا على هذه الدور نحو 18 ألف شخص خلال العام 1998[43]. وتشير هذه المعطيات إلى هامشية السينما في الحياة الثقافية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا تتوفر بيانات عن الإنتاج السينمائي المحلي، أو عن طبيعة الأفلام التي تعرضها دور السينما.

وتقوم بعض المراكز الثقافية بعرض أفلام ضمن فعالياتها الثقافية، مركزة على أفلام منتخبة، وهي ذات جمهور محدود يكون، عادة، من المثقفين، وتقع أبرز هذه المراكز في مديني رام الله والبيرة، مثـــل مركز الفن الشعبي ومركز خليل السكاكيني.

5-2 أقل من نصف المراكز الثقافية[44] المرخصة فاعل، معظمه في الضفة الغربية

بلغ عدد المراكز الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي حصلت على ترخيص من قبل وزارة الثقافة 179 مركزاً ثقافياً وذلك حتى العام 1998. وبلغت نسبة العامل منها 46% فقط. تواجد 71% من المراكز العاملة في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة. وتوزعت مراكز الضفة الغربية الفاعلة حسب المناطق كما يلي: 49% في جنوبها، و41% في شمالها، خاصة في محافظة نابلس التي تواجد فيها تقريبا ثلثا المراكز الثقافية العاملة في شمال الضفة الغربية، وما تبقى في الوسط. ويقع أكثر من 58% من المراكز الثقافية العاملة في قطاع غزة في مدينة غزة وشمال القطاع[45]. وتجدر الملاحظة هنا أن مؤشر عدد المراكز الثقافية يعطي صورة مضللة عن الحياة الثقافية في مناطق ومحافظات الوطن، بسبب التباين الواسع في طبيعة وحجم نشاط هذه المراكز، وبسبب قيام مؤسسات غير مسجلة كمؤسسات ثقافية بنشاطات ذات طابع ثقافي، مثل جمعيات خيرية أو منظمات أهلية غير مسجلة في وزارة الثقافة، مثل مركز بلدنا الثقافي التابع لجمعية حماية الطبيعة.

توزعت نشاطات هذه المراكز في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً لتصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في المجالات التالية: دورات عامة (من تدريب وتثقيف وتعليم) والتي شكلت 38% من

43 المصدر السابق، ص 23 .

44 المؤسسات المرخصة من قبل وزارة الثقافة كمراكز ثقافية، وتمارس نشاطاً ثقافياً، بمعنى أنها "تتضمن السلع المستخدمة في أنشطة الفنون والحرف وفي أنشطة اللعب والرياضة. والتي تسهل القيام بأنشطة الثقافة بالمعنى الواسع" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. إحصاءات الثقافة- 1998. رام الله).

45 المصدر السابق، ص51 .

نشاطات هذه المراكز، وندوات ومحاضرات (32%) ، وعروض فنية (23%)، ومعارض الفنية (7%) (الجدول 5–1 في الملحق).

وأظهرت البيانات اختلاف اهتمامات المراكز الثقافية في الضفة الغربية عن مثيلتها في قطاع غزة؛ فنحو نصف نشاطات المراكز الثقافية في الضفة الغربية تتمثل في دورات عامة، في حين شكلت الندوات والمحاضرات 41% من إجمالي نشاطات المراكز الثقافية في قطاع غزة (الجدول 5–1 في الملحق).

ورغم أن عدد المراكز العاملة في وسط الضفة الغربية لم يزد عن 10% من مجموع المراكز العاملة في الضفة الغربية، إلاّ أن نشاطاتها فاقت ربع نشاطات مجموع مراكز الضفة الغربية. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن المراكز العاملة في وسط الضفة الغربية تميل لأن تكون مراكز كبيرة قياساً بالمراكز العاملة في مناطق الضفة الغربية الأخرى، وبخاصة المراكز العاملة في جنوبها. ويستدل من الجدول 5–1 في الملحق أن معظم العروض الفنية تمت في وسط الضفة الغربية، ومعظم المعارض الفنية تمت في جنوبها، وتم معظم الدورات في شمالها.

بلغ عدد الندوات والمؤتمرات التي غطتها الصحافة المحلية 185 ندوة ومؤتمرا في العام 1998، توزعت حسب المناطق كما يلي: 42% في قطاع غزة، و28% في شمال الضفة الغربية، و22% في وسطها، و8% في جنوبها. أما من حيث المواضيع التي تناولتها فتوزعت على النحو التالي 40% :موضوعات سياسية عامة وفكرية، و33% موضوعات تتعلق بالديمقراطية والعلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وحقوق الإنسان، و 13% موضوعات تتعلق بالاقتصاد واحتياجات المجتمع المحلي، و 9% تخصصت في قضايا المرأة وحقوقها، و4 % تناولت مواضيع أخرى متنوعة[46]. وتوزعت الجهات المنظمة لهذه الندوات والمؤتمرات كما يلي: 76% منها نظم من قبل منظمات ومؤسسات أهلية، 14% منها نظمته وزارات ومؤسسات حكومية، و10% من قبل أحزاب وتنظيمات سياسية[47]. وتشير هذه البيانات إلى الثقل الكبير الذي تحتله القضايا السياسية والعلاقة مع السلطة من اهتمامات نخب المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تشير إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في تنظيم النقاش والحوار في مجتمع الضفة والقطاع.

46 استخدمنا توثيق مجلة "السياسة الفلسطينية" بعد إكمال الفترات الزمنية غير المغطاة بالعودة مباشرة إلى الصحف المحلية (جريدتي الأيام والحياة الجديدة).

47 مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، "السياسة الفلسطينية"، الأعداد 18-22. وجريدتي الأيام والقدس لشهري آذار وحزيران 1998. من الواضح أن توثيق مجلة السياسة الفلسطينية والصحافة المحلية لا يغطي الندوات والمؤتمرات التي تنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة جيدة، فالأعداد التي وفرتها (وهي تخص الندوات التي نظمت من جميع الجهات) لا تمثل إلا 40% من عدد الندوات التي نظمتها المراكز الثقافية وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. واستخدمنا توثيق الصحافة المحلية لإعطاء صورة عن التوجهات العامة حول الجهات المنظمة والقضايا التي تغطيها هذه الندوات.

لا يتطرق العدد الحالي من **المراقب** إلى ورش العمل التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم عددها الكبير (فقد رصدت جريدة الأيام نحو 40 ورشة عمل في شهر حزيران 1998 لوحده)، لعدم توفر بيانات كافية حولها، وضعف التغطية الصحفية لهذا النوع من النشاط، كما أن عدداً غير قليل منها يتم كنشاط داخلي للمؤسسات الحكومية وتلك غير الرسمية.

5-3 ندرة البيانات حول المراكز البحثية وحركة النشر المحلية

باستثناء بيانات وزارة الإعلام حول عدد المراكز البحثية ودور النشر المحلية التي حصلت على ترخيص من الوزارة، لا يتوفر بيانات موثوقة حول هذه المراكز، أو حول نشاطاتها. وإلى أن تتوفر معطيات كافية، يكتفي **المراقب** بالملاحظات التالية: تمكنت بعض المراكز البحثية من الحفاظ على استمرارية نشاطها وتطويره، وأرست لنفسها خطاً بحثياً مميزاً، مثل المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) في رام الله، والملتقى الفكري العربي في القدس، ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس، ومؤسسة الدراسات المقدسية في القدس، والجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية (باسيا) في القدس، ومركز البحوث التطبيقية في بيت لحم، ومركز فلسطين للدراسات والبحوث في غزة، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في رام الله. هذا عدا عن المراكز والبرامج البحثية في الجامعات المحلية، خاصة برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ومعهد دراسات المرأة في الجامعة نفسها.

وجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية يتولى إعداد أبحاث من خلال أقسام الدراسات فيها، ويصدر أبحاثاً تخص اهتمامات هذه الوزارات، كما يصدر عن بعض الوزارات والمؤسسات مجلات دورية متخصصة[48].

كما يمكن القول أن دور الجامعات الفلسطينية[49] يتسم بمحدودية التأثير في الحياة الفكرية الفلسطينية، ولا يرقى إلى الدور المنشود لها في المجتمع كمنتج للمعرفة ومنظم ومحفز للنقاش الفكري والثقافي.

5-4 اكثر من نصف الصحف المرخصة لا يصدر

بلغ، في نهاية عام 1998، عدد الصحف المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة 29 صحيفة، يصدر منها 13 صحيفة

[48] مثل مجلة المشاعل الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وبناء الوطن عن وزارة الأشغال العامة، والداخلية عن وزارة الداخلية، والاقتصاد عن وزارة الاقتصاد، والمنبر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، والإسراء عن دار الإفتاء، والميلاد عن مكتب المؤسسات الوطنية، ودفاتر ثقافية عن وزارة الثقافة، والصحة عن وزارة الصحة.

[49] مثل مجلة جامعة الأزهر في غزة، ورسالة النجاح.

فقط. ومعظم الصحف المتوقفة عن الصدور أو التي لم يصدر منها أي عدد مخالفة لقانون المطبوعات والنشر المعمول به في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أصدر وزير الإعلام قراراً بإلغاء تراخيص عدد منها في بداية شهر آب 1999[50].

تصدر في وسط الضفة الغربية ثماني صحف، ست منها تصدر في مدينتي رام الله والبيرة، واثنتان في القدس. وتصدر في قطاع غزة خمس صحف، أربع منها في مدينة غزة، والخامسة في دير البلح. ويشير هذا الوضع إلى تركز العمل الإعلامي الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية في وسط الضفة الغربية، وتحديداً في مدينتي رام الله والبيرة، ويليهما مدينة غزة، من حيث عدد الصحف الصادرة.

بلغ عدد الصحف السياسية تسع صحف منها ثلاث صحف يومية. وهناك أربع صحف غير سياسية. ولا نستطيع استخدام البيانات المتعلقة بعدد النسخ المطبوعة والموزعة بسبب عدم شموليتها[51].

[50] ألغى وزير الإعلام تراخيص 9 صحف و34 مجلة (جريدة القدس، 3 آب 1999).
ويذكر أن قانون المطبوعات والنشر لعام 1995 المعمول به في الضفة الغربية وقطاع غزة ينص على "إلغاء رخصة إصدار المطبوعة في الحالات التالية:
إذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال 6 أشهر من تاريخ منح الرخصة.
إذا توقفت المطبوعة الصحفية عن الصدور دون عذر مشروع يقبل به الوزير: المطبوعة اليومية لمدة 3 أشهر، المطبوعة الأسبوعية لمدة 12 عددا متتاليا، والمطبوعة التي تصدر بصورة منتظمة في مدة أطول من الأسبوع أربعة أعداد متتالية (مازن سيسالم وآخرون. 1998. قوانين فلسطين- مايو 1994- مايو 1998، الجزء الأول، ص57).

[51] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. إحصاءات الثقافة- 1998. رام الله.

بلغ عدد المجلات التي صدرت في العام 1998، حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 42 مجلة من أصل 99 مجلة مرخصة. صدر 80% منها في الضفة الغربية، وما يعادل ثلثيها في وسط الضفة الغربية. وصدر في مدينة غزة سبع مجلات من مجموع ثماني مجلات تصدر في قطاع غزة.

وقد صُنّف نصف المجلات الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة كمجلات غير متخصصة في مجال معين وغير موجهة لفئة اجتماعية (عمرية أو مهنية) محددة، و يصدر 60% منها بشكل شهري[52].

5-5 استمرار خلو قطاع غزة من محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة

عملت في الضفة الغربية سبع محطات إذاعية خاصة، ثلاث منها في رام الله، وواحدة في كل من جنين وقلقيلية ونابلس وبيت لحم. وجميعها ذات طابع محلي[53]، ويغلب على نشاطاتها البرامج الترفيهية.

وعمل، خلال العام 1998، في الضفة الغربية 29 محطة تلفزيون خاصة، وجميعها محطات محلية صغيرة. وقد توزعت هذه المحطات على النحو التالي: 17 محطة في شمال الضفة الغربية: تسع منها في مدينة نابلس، ومحطتان في كل من مدينة جنين ومدينة قلقيلية، وأربع محطات في طولكرم. و خمس محطات في وسطها، جميعها في مدينة رام الله، ومنها محطتا بث تجريبي؛ وسبع في جنوب الضفة: ثلاث منها في مدينة الخليل وأربع في مدينة بيت لحم، منها محطة بث تجريبي[54]. وأغلقت وزارة الداخلية محطة تلفزيونية في بيت لحم في العام 1999.

ويلاحظ استمرار اعتماد برامج المحطات التلفزيونية الخاصة، بصورة رئيسية، على النقل عن الفضائيات العربية، والاهتمام بالتسلية (أغانٍ، أفلام، مسلسلات)، ومعظم برامجها المحلية برامج مسابقات. ويهتم بعض المحطات بالقضايا الوطنية والمحلية من خلال رعاية ندوات تلفزيونية، وينفرد تلفزيون القدس التربوي بنقل جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني، وبث بعض النشاطات الثقافية والفكرية المسجلة.

5-5-1 إذاعة فلسطين: غلبة البرامج الإعلامية والترفيهية

بثت إذاعة فلسطين (الإذاعة الحكومية) نحو 19 ساعة يومياً خلال العام 1998. وإذاعة فلسطين الإذاعة الرسمية الوحيدة. وتوزعت برامجها كما يلي: برامج إعلامية

[52] المصدر السابق، ص62.
[53] المصدر السابق، ص62.
[54] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. إحصاءات الثقافة- 1998. رام الله، ص62.

(بما فيها الأخبار) 38%؛ وبرامج ترفيهية 34%؛ وبرامج دينية 9%؛ وبرامج ثقافية 5%، وحظيت كل من البرامج التعليمية وبرامج الأطفال بـــ 1% لكل منهما، وبقية البرامج بـــ 12%.[55] ويلاحظ تدني الوقت المخصص للبرامج التعليمية والمتخصصة (أطفال، نساء، عمال) مقارنة بالبرامج الترفيهية.

ويستدل من نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في مطلع العام 1999 أن راديو فلسطين حظي بالمرتبة الثانية من حيث متابعة برامجه في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد راديو إسرائيل باللغة العربية، وتدنت نسبة مستمعي الإذاعة الفلسطينية في قطاع غزة إذ بلغت 9% مقابل 24% في الضفة الغربية[56]. وهناك حاجة لإيلاء اهتمام خاص من هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، لاستطلاعات الرأي في تطوير برامجها الإذاعية والتلفزيونية.

5-5-2 تباين واسع في مشاهدة تلفزيون فلسطين بين الضفة الغربية وقطاع غزة

أظهر استطلاع الرأي الذي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في القدس أن نسبة مشاهدي تلفزيون فلسطين بين الأسر الفلسطينية التي لا تمتلك لاقطاً فضائياً في قطاع غزة، أعلى بكثير من مثيلتها في الضفة الغربية، إذ بلغت 65% و13% على التوالي[57]. وتظهر نتائج الاستطلاع بأن تلفزيون فلسطين يخص قطاع غزة وإذاعة فلسطين تخص الضفة، أي في مكان بثهما. وهذا يستدعي معالجة الأسباب التي تحمل المواطن الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على النظر لوسيلة الإعلام الفلسطينية الرئيسية المسموعة والمرئية بصورة مختلفة في كل من المنطقتين، والاهتمام بتطوريهما إلى أدوات إعلامية وطنية، قادرة على جذب اهتمام المواطن بغض النظر عن مكان سكنه.

ويستدل من نتائج مسح وسائل الإعلام المرئية والحاسوب[58] الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الربع الثاني من العام 1999 أن نسبة تفضيل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لتلفزيون فلسطين للتسلية أعلى من نسبة الذين يفضلونه لمعرفة الأخبار (نحو 31% يفضلونه للتسلية و 28% يفضلونه للأخبار). وأبرزت النتائج فارقاً كبيراً في تفضيل تلفزيون فلسطين ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ أن حوالي 13% فقط في الضفة الغربية يفضلون تلفزيون فلسطين للتسلية والأخبار مقابل حوالي 70% في قطاع غزة يفضلونه للتسلية و63% للحصول على الأخبار. وللمقارنة فان حوالي ربع الأسر الفلسطينية تفضل محطة إسرائيل

55 المصدر السابق، ص63.

56 جريدة القدس، 28 كانون الثاني 1999. ويذكر أن صوت فلسطين لا يلتقط بصورة جيدة في قطاع غزة .

57 جريدة القدس، 28 كانون الثاني 1999.

58 نفذ المسح في الربع الثاني من عام 1999، وشمل 7559 أسرة.

كمصدر للأخبار، والنسبة متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تتدنى نسبة مفضليها للتسلية (2% و 5% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي)[59].

هناك تفاوت كبير في تفضيل الجمهور الفلسطيني، في الضفة والقطاع، لمحطات التلفزيون للتسلية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي حين يفضل 70% من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة تلفزيون فلسطين، يفضل حوالي نصف الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية تلفزيون الأردن، ولا يفضل تلفزيون فلسطين سوى 13% من أسر الضفة[60].

5-5-3 "قناة الجزيرة" المحطة المفضلة لمقتني الصحون اللاقطة

ويستدل من المسح السابق أن المصدر الرئيسي للأخبار في الضفة الغربية وقطاع غزة لمن يمتلكون لاقطاً فضائياً[61] هي محطة الجزيرة، إذ بلغت نسبة الذين يفضلونها كمصدر للأخبار حوالي 80% من الذين لديهم لاقط فضائي، والنسب متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما تقل نسبة الذين يفضلون محطة فلسطين الفضائية[62] للاستماع للأخبار عن 1% في كلا المنطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة).

5-5-4 تقارب نسبة الأسر التي تمتلك لاقط فضائي في الضفة الغربية وقطاع غزة

يقتني نحو 31% من الأسر التي تمتلك تلفازاً[63] في الضفة الغربية وقطاع غزة لاقطاً فضائياً في الربع الثاني من العام 1999، وهي نسبة متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة (31% و30% على التوالي [64]. (وتتشابه هذه النتائج مع نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في مطلع العام 1999[65]، والتي أظهرت أن 30% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لديها لاقط فضائي "ستلايت"، ويذكر أن النسبة كانت في حزيران 1998 حوالي 27% من إجمالي الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مسح مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

وتفوق نسبة الأسر التي لديها تلفاز وتقتني لاقطاً فضائياً في وسط الضفة الغربية باقي المحافظات الفلسطينية. وتتراوح هذه بين

---

59 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. **المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح وسائل الإعلام المرئية والحاسوب**: نيسان- حزيران 1999 .

60 المصدر السابق.

61 بلغت نسبة الأسر التي تمتلك لاقطاً فضائياً في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 31% في أواسط عام 1999 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المصدر السابق).

62 يقتصر التقاط محطة فلسطين الفضائية على نوعية من اللواقط digital.

63 بلغت نسبة الأسر التي لديها تلفاز في الضفة الغربية وقطاع غزة 89%، وبلغت 92% في الضفة الغربية، و 83% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. **المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح وسائل الإعلام المرئية والحاسوب**: نيسان- حزيران 1999).

64 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. **المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح وسائل الإعلام المرئية والحاسوب**: نيسان- حزيران 1999.

65 أجري الاستطلاع في الفترة 28- 30 كانون الثاني 1999، وشمل الاستطلاع 1318 شخصاً تزيد أعمارهم عن 18 سنة، منهم 823 شخصاً في الضفة الغربية. وتصل نسبة الخطأ الإحصائي إلى 3%.

43% من إجمالي الأسر التي لديها تلفاز في كل من محافظتي القدس ورام الله والبيرة، و 12% في طوباس، و14% في محافظة جنين. وإجمالاً يزيد اقتناء اللاقط الفضائي في وسط الضفة الغربية، ويقل كلما توجهنا شمالاً وجنوباً في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة تزيد في مدينة غزة وتقل كلما توجهنا جنوباً (38% في غزة و21% في رفح[66]. (ويتسق هذا مع خارجة انتشار الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

5-6 تركز المكتبات العامة التي تشرف عليها وزارة الثقافة في الضفة الغربية

يستدل من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 12 مكتبة عامة للكبار من أصل 13 مكتبة تشرف عليها وزارة الثقافة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1998 موجودة في الضفة الغربية، وأشرفت وزارة الثقافة على مكتبة واحدة في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية باستثناء محافظتي رام الله وطولكرم اللتان توجد في كل منهما مكتبتان، أما محافظة بيت لحم فلا توجد مكتبة عامة تشرف عليها الوزارة. وأشرفت وزارة الثقافة على مكتبة عامة واحدة في قطاع غزة موجودة في محافظة رفح[67].

وبلغ عدد مكتبات الأطفال العامة التي تشرف عليها وزارة الثقافة في الضفة الغربية وقطاع غزة 57 مكتبة[68]، 70% منها موجود في الضفة الغربية. وتوزعت مكتبات الأطفال في الضفة الغربية حسب المناطق كما يلي: 40% في شمالها، 28% في وسطها (9 مكتبات في محافظة رام الله من أصل 11 مكتبة في الوسط)، 32% في جنوبها. وتواجد أكثر من نصف مكتبات الأطفال في قطاع غزة في محافظتي غزة وشمال قطاع غزة (6 مكتبات في محافظة غزة و3 في شمال القطاع)، وثمانية مكتبات في وسط وجنوب قطاع غزة (ثلاث مكتبات في كل من محافظتي خانيونس ورفح، ومكتبتان في محافظة وسط قطاع غزة)[69].

وجدير بالذكر أن البيانات السابقة لا تعطي صورة حقيقية عن انتشار المكتبات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما لا تتوفر بيانات عن نوع وحجم الخدمات التي تقدمها هذه المكتبات؛ إذ أن هذه البيانات لا تغطي المكتبات التي لا تتبع وزارة الثقافة،

66 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح وسائل الإعلام المرئية والحاسوب: نيسان- حزيران 1999 .

67 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. إحصاءات الثقافة- 1998. رام الله، ص68.

68 المكتبات العامة التي يوجد بها قسم خاص بالأطفال اعتبرت مكتبة عامة للأطفال وكذلك مكتبة عامة للكبار (المصدر السابق).

69 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. إحصاءات الثقافة- 1998. رام الله، ص68 .

رغم أنها تقدم خدماتها للجمهور بوصفها مكتبات عامة.

لم تتوفر بيانات عن موجودات هذه المكتبات أو عن خدماتها أو عن عدد المستفيدين منها، وهذه بيانات مهمة لتقييم مدى استخدام الجمهور لخدماتها.

5-7 المتاحف والمسارح والمهرجانات الفنية: غالبية في وسط الضفة الغربية

في العام 1998، بلغ عدد المتاحف في الضفة الغربية وقطاع غزة 14 متحفاً منها 10 متاحف فاعلة. وتتوزع هذه المتاحف كما يلي: 9 في الضفة الغربية (6 في وسط الضفة الغربية وواحد في كل من محافظات نابلس وبيت لحم والخليل)، وواحد في قطاع غزة. وتوزعت حسب نوعها على النحو التالي: متحفان للآثار في مدينة القدس، وثلاثة متاحف آثار وتراث في كل من محافظات نابلس والقدس والخليل. ومتحف متخصص في الأزياء والتراث في كل من محافظتي رام الله وبيت لحم. وثلاثة متاحف مصنفة أخرى في محافظات رام الله والقدس وغزة[70].

زار المتاحف في الضفة الغربية وقطاع غزة، في العام 1998، حوالي 53 ألف شخص من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى 48985 زائراً من غير الفلسطينيين. وهي قريبة من نسبة الذين أجابوا أنهم يزورون المتاحف، عادة، في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لمسح الثقافة الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1996. وزار متاحف الآثار في العام 1998 ما يقارب ثلثا زوار المتاحف في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المتاحف الموجودة في مدينة القدس[71].

تدني النشاط المسرحي

لم يتجاوز عدد المسارح العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة السبعة مسارح في العام 1998: خمسة منها في الضفة الغربية، موزعة كما يلي: اثنان في كل من القدس وأريحا وواحد في طولكرم؛ ومسرحان في قطاع غزة، واحد في مدينة غزة والآخر في مدينة خانيونس[72].

قدمت المسارح العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 157 عرضاً مسرحياً، 93% منها عرضت في الضفة الغربية، شكل المعروض منها في وسط الضفة الغربية حوالي 95% من مجموع ما عرض في الضفة الغربية[73].

[70] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1999. إحصاءات الثقافة- 1998، ص48 .

[71] المصدر السابق، ص50.

[72] المصدر السابق، ص 55.

[73] المصدر السابق، ص 56.

استهدف 43% من العروض المسرحية في الضفة الغربية وقطاع غزة الأطفال، واستهدف 40% منها الكبار، واستهدفت العروض المتبقية مختلف الأعمار. وبلغ عدد مشاهدي المسرحيات المعروضة في العام 1998 حوالي 71 ألف شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة[74].

تركز المهرجانات والمعارض الفنية في وسط الضفة الغربية

شهدت الضفة الغربية إقامة 25 مهرجاناً[75] في العام 1998، منها 12 مهرجاناً أقيمت في وسط الضفة الغربية، وتسعة مهرجانات في جنوب الضفة الغربية، والبقية في شمالها[76]. وأقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة 21 معرضاً فنياً (منها 17 في الضفة الغربية، 11 منها في شمال الضفة الغربية: 7 منها في محافظة نابلس، و 3 في كل من وسطها وجنوبها)، و4 في قطاع غزة[77].

5-8 اقتناء الحاسوب: تفاوت واسع في اقتناء أجهزة الكمبيوتر بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة

شكلت الأسر التي لديها كمبيوتر نحو 7% من مجموع الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الثاني من العام 1999[78]. ويذكر أن 4% من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تملك حاسوباً حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997[79]. وأظهرت البيانات وجود تباين كبير ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في امتلاك الأسر الفلسطينية لأجهزة الحاسوب، ففي حين امتلكت 9% من الأسر في الضفة الغربية أجهزة حاسوب، لم تتجاوز النسبة 3% في قطاع غزة. وتظهر الصورة ذاتها في الاتصال مع شبكة الإنترنت (1% و0.1 %من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي)[80].

ويوجد أكثر من ثلث الأسر التي تقتني جهاز كمبيوتر في وسط الضفة الغربية (36% تقريبا)، رغم أن نسبة سكان وسط الضفة الغربية لا تزيد عن 20% من إجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما لا تزيد نسبة الأسر التي تقتني جهاز كمبيوتر وتسكن في قطاع غزة عن 14% من إجمالي الأسر الفلسطينية التي تقتني جهاز كمبيوتر، رغم أن نسبة سكان قطاع غزة من إجمالي السكان

---

74 المصدر السابق، ص60.

75 المهرجانات التي أقيمت بإشراف وزارة الثقافة الفلسطينية، وتقتصر على المهرجانات المذكورة على الرقص والغناء والموسيقى والطفل والتراث، ولا تشمل فعاليات السينما والمسرح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. إحصاءات الثقافة- 1998. رام الله، ص66).

76 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. إحصاءات الثقافة- 1998، ص66 .

77 المصدر السابق، ص67.

78 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. **المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح وسائل الإعلام المرئية والحاسوب**: نيسان- حزيران 1999 .

79 حسب استطلاع مركز البحوث في نابلس المشار إليه سابقاً بلغت نسبة الأسر التي تمتلك جهاز كمبيوتر 12% في شهر حزيران 1998، أي بعد 6 أشهر من التعداد العام .

80 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. **المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح وسائل الإعلام المرئية والحاسوب**: نيسان- حزيران 1999 .

الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تزيد عن 35 .%وتتساوى، تقريباً، نسبة توزيع السكان والأسر التي تقتني جهاز كمبيوتر في شمال الضفة الغربية وجنوبها[81].

[81] المصدر السابق. وتجدر الإشارة إلى أن معدل حجم الأسرة يتفاوت بين المناطق الفلسطينية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة (6.1 في الضفة الغربية و 6.9 في قطاع غزة حسب معطيات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997، راجع المراقب الاجتماعي، العدد الثاني، 1999)؟ لكن الفارق بين أسر الضفة الغربية وقطاع غزة في اقتناء جهاز كمبيوتر كبير.

تقيم غالبية الأسر التي تقتني حاسوباً في المناطق الحضرية، مما يجعل الحاسوب ظاهرة حضرية (مدينية). فنحو 75% من مجموع الأسر التي لديها جهاز كمبيوتر تقيم في المناطق الحضرية، رغم أنها تشكل فقط 56% من الأسر. ويقيم 18% من الأسر التي تقتني أجهزة حاسوب في الريف و7% في المخيمات، وذلك على الرغم من أن نسبة الأسر في الريف تبلغ 29% من مجموع الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن 15% من الأسر تقيم في المخيمات[82]. يعني ذلك أن انتشار أجهزة الحاسوب يتركز في المدن مقارنة بالريف والمخيمات.

وتشير المعطيات أن الأسر المتوسطة الحجم (من 5–8 أفراد) هي الأوفر حظا في اقتناء جهاز كمبيوتر، وهي تقتني ثلثي أجهزة الكمبيوتر الأسرية، بينما تشكل نصف إجمالي الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. ويستدل من المعطيات، أيضاً، أن الأسر التي يرأسها أفراد من فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا أو فئة الفنيين والمتخصصين والكتبة تمتلك نحو نصف مجموع أجهزة الكمبيوتر العائلية، في حين تشكل هذه الفئة حوالي خمس الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط[83].

5–9 تمركز غالبية النوادي الرياضية في الضفة الغربية

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 320 نادياً رياضياً، 88% منها في الضفة الغربية. ويقع نحو 38% من نوادي الضفة الغربية في وسط الضفة الغربية، و27% في جنوبها، و35% في شمالها. وبلغت نسبة النوادي الموجودة في مدينة غزة 38% من مجموع نوادي قطاع غزة[84].

عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة 26 مركزاً شبابياً[85]، 69% منها في الضفة الغربية. وبلغ عدد النوادي النسوية والمراكز النسوية 18 نادياً ومركزاً، جميعها في الضفة الغربية، وما يزيد عن 70% منها موجود في شمال الضفة الغربية، ويوجد ثلث المراكز والأندية العاملة في الضفة الغربية في محافظة نابلس[86]. وقد زاد عدد النوادي والمراكز الشبابية في العام 1998 عن عددها في العام 1997 بـــ 17 نادياً.

5–10 بعض الجمعيات الخيرية يقوم بنشاطات ذات طابع ثقافي

في العام 1998، بلغ عدد الجمعيات الخيرية المرخصة 352 جمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 85% منها موجود في الضفة الغربية، ويوجد 47% من جمعيات الضفة الغربية المرخصة في شمال الضفة الغربية، و23% في وسطها، و30% في جنوبها[87]. وقد أوردنا الجمعيات الخيرية في هذا القسم لأن بعضها يقوم بنشاطات ثقافية متنوعة، مثل جمعية إنعاش الأسرة التي هي

82 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. **المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح وسائل الإعلام المرئية والحاسوب**: نيسان- حزيران 1999 .

83 المصدر السابق.

84 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1990. إحصاءات الثقافة- 1998، ص 69 .

85 وهي تقتصر على مخيمات اللاجئين، ونشاطها شبيه بنشاط النوادي.

86 المصدر السابق، ص69.

87 المصدر السابق، ص 70.

من أبرز المؤسسات المهتمة بالتراث، وكانت قد أقامت متحفاً للتراث، ومركزاً بحثياً في شؤون التراث، وتصدر عنها مجلة متخصصة في التراث. وتمثل بعض الجمعيات والنوادي العاملة في القرى الوسيلة الأهم التي يمارس شباب القرية نشاطاتهم الثقافية والرياضية من خلالها.

خلاصـــــة

شهدت الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحسنا من حيث عدد النشاطات وتنوعها ووتيرتها، وإلى حد ما حجم المشاركة فيها، وتعدد الجهات المنظمة لها. لكن **المراقب** لا يملك المعطيات لتقييم مضمون مختلف هذه النشاطات الثقافية ودرجة التفاعل معها، ولعل هذه المسئولية، وهي على درجة عالية من الأهمية، تقع خارج إمكانيات واختصاص **المراقب**.

يمكن الإشارة إلى أن الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتسم باختلال واضح بين فروعها المختلفة. فعلى الرغم من استقرار ظاهرة المهرجانات، وبخاصة المهرجانات الصيفية، التي باتت تشمل مناطق مختلفة، إلاّ أن نقصاً شديداً ما زال قائماً فيما يخص النشاط المسرحي والسينمائي، وفيما يخص معارض الفن التشكيلي والعروض الموسيقية.

كما يتواصل وجود **فجوة واسعة بين المناطق المختلفة (الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها)، وبين المحافظات المختلفة في حجم النشاطات الثقافية ونوعها**، وفي وجود وفعالية المؤسسات الثقافية، كما في اقتناء الأجهزة التي تمكن من التواصل مع بعض الإنتاجيات الثقافية.

لقد وفر تقرير إحصاءات الثقافة للعام 1998 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات حول جوانب من الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشكل خطوة مهمة في اتجاه تغطية ثغرة معلوماتية أساسية في حياة المجتمع الفلسطيني الثقافية في هذه المناطق.

ينبغي إغناء البيانات المتعلقة بالثقافة، بالتعاون مع الجهات المعنية، وتحديدا وزارتي الثقافة والإعلام، بحيث يمكن توفير بيانات أكثر شمولية عن الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تغطي، قدر الإمكان، مختلف جوانب عملية إنتاج الثقافة وإيصالها، وتقديم معطيات أكثر دقة عن حجم المشاركة في هذا النشاط بتنوعه. كما ينبغي متابعة رصد نشاطات ثقافية مهمة مثل حركة النشر المحلية حتى وإن كانت تقع تحت تصنيف إحصائي مختلف.

ومن المشروع التوقع من وزارتي الثقافة والإعلام بعد 5 سنوات من عملهما أن تقوما بالتعرف على المؤسسات الثقافية والإعلامية المرخصة وغير المرخصة، في الضفة والقطاع، من حيث درجة الفاعلية ونوع النشاط والصعوبات التي تؤثر على عملية الإنتاج الفكري والثقافي. هذا التعرف مطلوب ليس بهدف الرقابة أو الوصاية، بل لتحديد مسئوليات المؤسسات الرسمية وأدوارها في تنشيط الحياة الثقافية الفلسطينية وتعظيم

مواردها المحلية، وتعميق بعدها العربي التحرري والإنساني الانعتاقي.

6- مؤشرات الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة

اعتمد هذا القسم على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعلى بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، ووزارة العمل، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وعلى المعطيات التي جمعها "ماس" من بعض المصادر الأخرى. ولأول مرة نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً حول ظروف العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومسحاً حول البيئة المنزلية. وهما يقدمان مؤشرات مهمة حول جودة الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

6-1 ظروف العمل وحقوق العمال[88]

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع قانون العمل الفلسطيني بالقراءة الثانية في تشرين الأول 1999. وأقر تعديلات تتعلق بإعفاء العمال من الرسوم القضائية في القضايا العمالية، ومكافأة نهاية الخدمة عند الاستقالة، وحدد ساعات العمل الأسبوعية بـــ 45 ساعة عمل مقسمة على ستة أيام، ومنح المرأة الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع إذا عملت 180 يوماً قبل كل ولادة، وحدد قيمة التعويض في حالة تعرض العامل لإصابة العمل التي ينتج عنها وفاة أو عجز كلي ببدل أجر 3500 يوم عمل[89]. ويذكر أن مشروع القانون هذا أثار حوارات مطولة شارك فيها كل من الحكومة ممثلة بوازرة العمل، ونقابات العمال، وأرباب العمل، إضافة إلى مؤسسات حقوقية تهتم بحقوق العمال، وبخاصة مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.

وتتسم التشريعات العمالية المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة بعيوب ناتجة عن قدمها (قانون العمل الفلسطيني رقم 11 لسنة 1964 في قطاع غزة، وقانون العمل الأردني لسنة 1960 المعدل في سنة 1965 في الضفة الغربية). فعلى سبيل المثال نجد أن القانون في قطاع غزة يخول مفتش العمل فرض غرامة بقيمة 10 دنانير على المنشأة المخالفة لأنظمة قانون العمل (مثل عمل الأطفال في عمر أقل من 14 سنة، وإجراءات السلامة العامة وسلامة العمل)، ويسري هذا على الضفة الغربية. ويغيب عن التشريعات القائمة نظام المحاكم العمالية

[88] وقعت، أثناء كتابة هذا التقرير مأساة عاملات مصنع القداحات في الخليل، والتي ذهب ضحيتها 14 عاملة، وقد كشفت المأساة عن انتفاء شروط السلامة العامة في المصنع، واستغلال كبير للعاملات والأطفال (تشغيل أطفال تحت السن القانونية) من جهة، وضعف شديد في الأدوات الرقابية المسؤولة عن متابعة تطبيق القوانين التي تضمن السلامة العامة، وسلامة العاملين من جهة أخرى.

[89] جريدة الأيام، 28 تشرين الأول 1999.

المتخصصة في البت بالقضايا العمالية. مما يعني، في ظل وضع الجهاز القضائي الحالي، بقاء القضايا العمالية رهن الأدراج لسنوات طويلة[90].

وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد علقت تنفيذ قانون الخدمة المدنية في بداية العام 1999، بعد أن بوشر بتطبيقه في نهاية العام 1998 لمدة شهر واحد. وقد أثار تطبيق القانون إشكاليات عديدة تتعلق بتسكين موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية في درجات ملائمة لنصوص القانون، واحتساب سنوات الخبرة النضالية، وتوفير التكاليف المالية الضرورية لتطبيقه. وأنحى أعضاء في المجلس التشريعي وقياديون فلسطينيون باللائمة على طريقة تطبيق القانون، لحاجته إلى لوائح تنفيذية، وتدرج في التطبيق، وإقرار الهياكل التنظيمية للوزارات[91].

6-1-1 أقل من نصف المنشآت لديها تأمين إصابات عمل

أصدرت الإدارة العامة لتفتيش العمل في وزارة العمل الفلسطينية تقريراً عن نتائج زيارات مندوبيها لـــ 12620 منشأة في الضفة الغربية وقطاع غزة عمل فيها 82732 عاملاً (بمعدل 6.6 عامل لكل منشأة). وأظهر التقرير أن نسبة المنشآت التي لديها تأمين ضد إصابات العمل لا تتجاوز 45% [92]. وحسب التقرير السنوي المذكور، بلغت نسبة الإصابات في المنشآت التي تم مسحها 1.2% من مجموع العاملين فيها، أو ما يعادل 1029 إصابة عمل (562 إصابة طفيفة، 453 إصابة جسيمة، 14 حالة وفاة).

6-1-2 ظروف العمل في القطاع العام أفضل من مثيلتها في القطاع الخاص، و 15% من المستخدمين أعضاء في نقابات عمالية أو مهنية

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح ظروف العمل في منتصف العام 1997، كملحق لمسح القوى العاملة في الفترة الواقعة بين 24 أيار و10 تموز 1997[93]. ووفق نتائج هذا المسح بلغت نسبة المستخدمين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة المسجلين في نقابات عمالية نحو 15% من إجمالي المستخدمين في العام 1997 (15.3% في الضفة الغربية، و15.6% في قطاع غزة، و14.2% بين العاملين في إسرائيل والمستوطنات). وهي أعلى قليلاً بين النساء مقارنة بالرجال (17.2% و14.7%

---

90 اليوم الثامن: ملحق جريدة الأيام الأسبوعي، 28 تشرين الأول 1999.

91 المجلس التشريعي الفلسطيني. 1999. **المجلس التشريعي، العدد 1، السنة الرابعة: ملحق خاص حول قانون الخدمة المدنية .**

92 تتحايل المنشآت، عادة، على التأمين ضد إصابات العمل (بوصفه متطلباً قانونياً) بتأمين عدد من مستخدمي المنشأة فقط، دون ذكر أسمائهم. وفي حال إصابة أحد المستخدمين فإنه يتلقى العناية الطبية من قبل التأمين .

93 شملت العينة 4622 أسرة، ضمت 4736 شخصا عاملا. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1999. **مسح ظروف العمل: النتائج الأساسية (أيار- حزيران 1997)**. رام الله). ونظراً لأهمية المؤشرات التي عالجها، وكونها المسح الإحصائي الأول حول ظروف العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإننا نستخدمها في هذا التقرير، خاصة وأنه لم تطرأ تطورات ذات شأن على ظروف العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

على التوالي). ولا توجد فروق ذات دلالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة بهذا الخصوص. ويشير المسح إلى أن أكثر من النصف بقليل من أعضاء النقابات العمالية المستخدمين بأجر معلوم والذين يعملون في الضفة الغربية وقطاع غزة هم عاملون في القطاع العام، وأن نحو الثلث منهم يعملون في القطاع الخاص، والبقية (حوالي 17%) يعملون في قطاعات أخرى[94].

أجور المستخدمين أعضاء النقابات أفضل من أجور المستخدمين غير الأعضاء في نقابات

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منتصف العام 1997، أن أجور العاملين الأعضاء في نقابات عمالية أو مهنية أفضل من أجور العاملين بأجر وليسوا أعضاء في نقابات. وشكل معدل أجر الفئة الثانية 79% من معدل أجر الفئة الأولى (بلغت هذه النسبة 71% للعاملين في الضفة الغربية و79% للعاملين في قطاع غزة و86% للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات [95]. (ويساهم المهنيون في رفع نسبة العضوية في نقابات عمالية ومهنية (مثل المهندسين والأطباء والمحامين)، وهم يحصلون عادة على أجور أعلى من فئات العمال الأخرى، خاصة العمال غير المهرة. فقد بلغت نسبة العاملين الأعضاء في نقابات عمالية وأنهوا أكثر من 12 سنة دراسية 53 %من مجموع العاملين أعضاء النقابات، في حين أن نسبة هذه الفئة من إجمالي العاملين بأجر لا تزيد عن19%[96].

عقود العمل: نسبة العاملين بعقد عمل مكتوب في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية، وهي الأدنى بين العاملين في إسرائيل والمستوطنات

عمل 40% من المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة بعقد عمل مكتوب في منتصف العام 1997. وبلغت هذه النسبة بين المستخدمين في الضفة الغربية 46%، وبلغت في قطاع غزة 67%، بينما لم تزد بين العاملين في إسرائيل والمستوطنات عن 9% في الفترة نفسها[97]. ويعود التباين في هذه النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل والمستوطنات إلى العمل في القطاع العام الذي يتم، عادة، بعقد مكتوب.

المستخدمون في الضفة الغربية وقطاع غزة يتمتعون بامتيازات لا يتمتع بها العاملون في إسرائيل والمستوطنات

باستثناء الأجور، تزيد نسبة المستخدمين الذين يحصلون على حقوق وامتيازات العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة عن العاملين منهما في إسرائيل في كل نوع من حقوق وامتيازات العمل، ما عدا التأمين ضد إصابات العمل، حيث تتساوى هذه النسبة مع مثيلتها في الضفة الغربية في حين تقل عن مثيلتها في قطاع غزة. ويتمتع العاملون في القطاع العام بحقوق عمالية

94 المصدر السابق، ص48 و 51.
95 المصدر السابق، ص52.
96 المصدر السابق، ص43 و 49.
97 المصدر السابق، ص 57.

وامتيازات عمل أفضل من العاملين في القطاع الخاص، وبفارق كبير (الجدول 6-1 في الملحق).

6-2 تراجع أعداد متلقي المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية

بلغ المعدل الشهري لعدد الأسر التي تلقت مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة 29198 أسرة في العام 1998، منها 25802 أسرة تلقت مساعدات نقدية شهرية، في حين تلقت 2655 أسرة تأميناً صحياً، وتلقت 876 أسرة (جميعها في قطاع غزة) مساعدات عينية. وبلغ المعدل الشهري لعدد الأفراد الذين تلقوا مساعدات نقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية 97192 فرداً في العام 1998. ويشكل هذا الرقم تراجعاً عن المعدل ذاته في العام 1997 بمقدار 1.9%. ومن غير المتوقع أن يعود ذلك إلى تحسن الأوضاع المعيشية للأسر الفقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1998. وانخفضت نسبة الأفراد متلقي المساعدات المالية من وزارة الشؤون الاجتماعية، قياساً بعدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.6% في العام 1997 إلى 3.4% في العام 1998. وانخفضت نسبة متلقي المساعدة إلى مجموع السكان في قطاع غزة من 5.2% في العام 1997 إلى 4.9% في العام 1998. وتراجعت نسبة متلقي المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية من 2.6% في العام 1997 إلى 2.5% في العام 1998[98].

ولم تجر أية تعديلات على سلم مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، وهو سلم قديم وضع منذ أوائل العام 1988. وهو سلم تصاعدي مع ازدياد حجم الأسرة، ويصرف للأسرة من فرد واحد 96 شيكلاً. وتتناقص القيمة الحقيقية لمساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية نتيجة تآكل القوة الشرائية للشيكل الإسرائيلي، وقد انخفضت القوة الشرائية للشيكل منذ بداية العام 1996 إلى نهاية العام 1998 بمقدار 20.6%[99].

[98] حسبت النسبة كما يلي: المتوسط الشهري لعدد أفراد الأسر التي تلقت مساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية في السنة مقسوماً على تقدير عدد السكان في منتصف ذلك العام. (المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، إحصائيات شهرية بعدد متلقي المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية لسنتي 1997-1998. وبالنسبة لتقديرات عدد السكان فقد اعتمدنا على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1998. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997: مؤتمر الإعلان عن النتائج النهائية للتعداد العام- 1997. رام الله).

[99] القيمة الحقيقية للشيكل في شباط 1995 كانت تساوي 38% من قيمته في الشهر نفسه من العام 1988 (شعبان والبطمة. 1995. أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة. ماس- رام الله) .

وقدمت مؤسسة أسر الشهداء والأسرى والجرحى مساعداتها الشهرية لـــ 7779 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة في شهر تشرين الثاني 1998، بلغ عدد أفرادها 33335 فرداً؛ منها 4220 أسرة في الضفة الغربية، وعدد أفرادها 15831 فرداً. وقد صرف لأسرة الشهيد في المعدل 468 شيكلاً في قطاع غزة، و 343 شيكلاً في الضفة الغربية. وصرف لأسرة الأسير 600 شيكل في قطاع غزة، و657 شيكلاً في الضفة الغربية. وتلقى الأسرى المحررون مساعدات لمرة واحدة بمعدل 4668 شيكلاً للأسير المحرر في قطاع غزة، و 4798 شيكلاً للأسير المحرر في الضفة الغربية[100].

6-3 زيادة أعداد متلقي الدعم من"الأونروا"

بلغ معدل عدد الأسر التي تلقت مساعدات من وكالة الأمم المتحدة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في الضفة الغربية وقطاع غزة 23527 أسرة في العام 1998، وبلغ عدد أفرادها 92100 فرداً، ويسكن 64% من هذه الأسر في قطاع غزة، وهو ما يعادل نحو 69% من الأفراد. وازداد عدد الأسر التي تلقت مساعدات من "الأونروا" في العام 1998 في قطاع غزة بنسبة 7.5%، وفي الضفة الغربية بنسبة 2.3% مقارنة مع متوسط عدد الأسر التي تلقت مساعدات من "الأونروا" في العام 1997. وازداد عدد أفراد الأسر المتلقية للمساعدة في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 6% للفترة ذاتها (7.3% في الضفة الغربية و5.4% في قطاع غزة). وارتفعت نسبة متلقي المساعدة من "الأونروا" في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مجمل السكان بين العامين 1997-1998 بمقدار 0.1%. وبلغت في العام 1998 كما يلي: 3.4% في الضفة والقطاع، و6.5 % في القطاع، وفي الضفة 1.6%[101].

6-4 زيادة في أعداد متلقي المساعدة من لجان الزكاة

يغلب على مساعدات لجان الزكاة الطابع المالي، وخصوصاً الأسر المسجلة لديها كحالات تستدعي المساعدة. كما تقدم هذه اللجان مساعدات عينية تشمل هذه الأسر، بالإضافة لأسر أخرى تعتبر اللجان أن حاجتها للمساعدة تقل عن حاجة الأسر المسجلة لديها كـــ "حالات". كما تقدم لجان الزكاة مساعدات خدماتية للأسر المسجلة لديها إضافة إلى تقديم بعض الخدمات بأسعار أقل من سعر السوق للأسر والأفراد الذين يستخدمون المرافق

[100] وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، إحصائية بمساعدات مؤسسة أسر الشهداء والأسرى والجرحى لشهر تشرين ثاني 1998 .

[101] المصدر: "الأنروا"، إحصائيات بعدد متلقي المساعدات لعام 1997 و1998، وقد حسبت بنفس طريقة حساب نسبة متلقي المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية.

التابعة للجان الزكاة كالمستشفيات والعيادات الصحية والمدارس ورياض الأطفال[102].

في العام 1998، بلغ عدد لجان الزكاة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتابعة لصندوق الزكاة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية 64 لجنة، منها 51 لجنة في الضفة الغربية. قدمت هذه اللجان مساعداتها لـــ 9301 يتيم، و15144 أسرة، منهم 8701 يتيم في الضفة الغربية و البقية (600 يتيم) في قطاع غزة، و 7144 أسرة في الضفة الغربية و8000 في قطاع غزة. وأظهرت بيانات صندوق الزكاة زيادة في عدد الأيتام الذين يستفيدون من برنامج كفالة اليتيم في لجان الزكاة في الضفة الغربية بنسبة 13.4% في العام 1998 مقارنة بالوضع في العام 1996[103].

وقدمت لجان الزكاة التابعة لصندوق الزكاة مساعدات طارئة (دون انتظام) لعدد غير محدد من الأسر، كما يستفيد من مرافقها الخدماتية، خاصة الصحية آلاف الأسر. وتتضمن برامجها مساعدة الطالب الفقير، ويشتمل هذا البرنامج على تسديد الرسوم الدراسية وتوفير القرطاسية والحقيبة المدرسية، إضافة إلى مساعدة بعض اللجان للطلبة الجامعيين، لكن لا تتوفر بيانات دقيقة حول خدماتها هذه[104].

وبلغت قيمة المساعدة المقدمة لليتيم حوالي 100 شيكل شهرياً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وحوالي 150 شيكلاً للأسرة الفقيرة في الضفة الغربية، وما بين 50 إلى 100 شيكل في قطاع غزة حسب حجم الأسرة[105]. ورغم أن عدد المستفيدين من خدماتها كبير، إلاّ أن مساهمتها في تخفيف الفقر تبقى محدودة، بحكم ضآلة المبالغ المقدمة.

6-5 ضعف الطلب على بيوت المسنين

في عام 1998، عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة 18 بيتاً لإيواء المسنين، 15 منها في الضفة الغربية و 3 في قطاع غزة. وتوزعت بيوت الضفة الغربية كما يلي: 9 في وسطها (3 في محافظة رام الله، 5 في محافظة القدس، وواحد في أريحا)، وثلاثة في شمالها (اثنان في مدينة نابلس وآخر في جنين)، ومثلها في جنوبها (واحد في كل من بيت لحم وبيت جالا والخليل)[106].

---

102 هلال، جميل و المالكي، مجدي. 1997. **مؤسسات الدعم الاجتماعي**. رام الله: ماس، ص ص 39-40.

103 لكن بيانات صندوق الزكاة في قطاع غزة تقتصر على لجان الزكاة التابعة لصندوق الزكاة في وزارة الأوقاف، وهي تقدم مساعدات قليلة مقارنة بما أظهرته دراسة ماس في العام 1996، فقد كشفت دراسة ماس عن وجود 3 لجان زكاة في قطاع غزة إضافة إلى وجود ثلاثة مؤسسات خيرية إسلامية تقوم بدور لجان الزكاة، وقدمت هذه المؤسسات في حينه مساعداتها لـ 5281 يتيما و 25330 أسرة، كما أن لجنة زكاة غزة (وهي غير مضمنة في قائمة صندوق الزكاة) قدمت مساعداتها لـ 1870 يتيماً و 3250 أسرة في العام 1997 (هلال والمالكي، مصدر سبق ذكره، والمراقب الاجتماعي، العدد الثاني. 1999.(

104 دائرة صندوق الزكاة في وزارة الأوقاف والشئون الدينية الفلسطينية، بيانات عن مساعدات لجان الزكاة للعام 1998.

105 المصدر السابق.

106 الشلبي، فاهوم. 1999. **بيوت المسنين في الضفة الغربية وقطاع غزة: واقع وآفاق مستقبلية**. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. ص ص 32-33.

وتوزعت من حيث جهة الإشراف كما يلي: 12 بيتاً بإشراف مؤسسات أهلية محلية، خمسة بيوت بإشراف مؤسسات أجنبية، وبيت واحد حكومي[107].

وبلغت السعة القصوى لهذه البيوت 439 سريراً، توزعت كالتالي: 53 سريراً في قطاع غزة؛ و259 سريراً في وسط الضفة الغربية ؛ و81 سريراً في جنوبها؛ و46 سريراً في شمالها. وبلغ عدد النزلاء في هذه البيوت 328 نزيلاً في العام 1998، أي أن نسبة الإشغال تبلغ 75%. لكن يوجد بين النزلاء 69 معاقاً يجب إيوائهم في أماكن خاصة بهم، أي أن نسبة الإشغال الحقيقية لم تتعد 59% من الطاقة الاستيعابية لهذه البيوت. ويشير ذلك، بوضوح، إلى محدودية الطلب في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على بيوت المسنين لأسباب ثقافية واجتماعية، فهي تقدم خدماتها فقط لـــ 0.5% من مجموع المسنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أوصت دراسة حول بيوت المسنين بالتريث في بناء بيوت مسنين جديدة، والتوجه نحو نهج إبقاء المسن في بيته وإيصاله الخدمات بكافة أشكالها[108].

6-6 غالبية التجمعات السكانية في الضفة الغربية مربوطة بشبكتي مياه كهرباء

أشارت بيانات وزارة الحكم المحلي الفلسطينية إلى أن 89% من المواقع السكنية في الضفة الغربية مربوطة بشبكة كهرباء عامة، وأن المواقع التي لا يوجد بها شبكة كهرباء صغيرة من حيث عدد سكانها. وبلغت نسبة التجمعات السكنية التي يتوفر فيها شبكة مياه 71% [109]، وعادة يجري توفير المياه في المواقع غير الموصولة بشبكة مياه بواسطة آبار المياه أو من مصدر محلي قريب.

بلغت نسبة الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة المربوطة بشبكة مياه عامة تصل إلى داخل المنزل 85% في العام 1998(79% في الضفة الغربية و 99% في قطاع غزة). وبلغت النسبة في وسط الضفة الغربية 97%، مقارنة بـــ 72% في كل من جنوبها وشمالها[110].

يستدل من البيانات الإحصائية أن 6% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة اعتمدت، في العام 1998، على بئر مياه منزلي كمصدر مياه لاستخدامها المنزلي، وهي

107 المصدر السابق.

108 المصدر السابق.

109 وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، إحصائية بمشاريع الكهرباء والمياه في الضفة الغربية. ويذكر أن عدد التجمعات السكنية وفقاً لهذه الإحصائيات 480 تجمعاً في الضفة الغربية.

110 دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1999. **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي** (كانون الثاني- كانون الأول 1998). رام الله. ص170.

موجودة في الضفة الغربية ونادرة الوجود في قطاع غزة (0.1% فقط من أسر قطاع غزة تستخدم الآبار المنزلية)، وهي ترتفع كثيراً في شمال الضفة الغربية وجنوبها مقارنة بوسطها. ويعتمد نحو 1% من الأسر على نبع أو عين ماء في الحصول على احتياجاتها من المياه للاستخدام المنزلي، وجميعها موجودة في الضفة الغربية. ويتحسن متوسط كمية الاستخدام الشهري للمياه لدى الأسر التي تعتمد على الشبكة العامة في الحصول على المياه للاستخدام المنزلي مقارنة بالأسر التي تعتمد على مصادر أخرى (21 متراً مكعباً مقابل 11 متراً مكعباً للأسر التي لديها بئر، و 11 متراً مكعباً للأسر التي تعتمد على نبع، و 8 امتار مكعبة لتلك التي تحصل على المياه بواسطة تنكات). وقيّمت 96% من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة المياه التي تحصل عليها أنها جيدة، لكن جودة المياه في قطاع غزة أقل من الضفة الغربية بكثير، فقد اعتبر 15% فقط من أسر قطاع غزة بأن المياه التي تحصل عليها جيدة، مقابل 86% من أسر الضفة الغربية. واعتبر، في المقابل، أقل من 1% من أسر الضفة الغربية المياه التي تحصل عليها أنها سيئة مقابل 31% من أسر قطاع غزة[111].

وفقاً لبيانات العام 1998، ترتبط منازل 38% من أسر الضفة الغربية وقطاع غزة بشبكة صرف صحي عامة (32% في الضفة الغربية، 52% في قطاع غزة). بينما كانت النسبة في نهاية العام السابق 33.7% (24% في الضفة و 51% في القطاع)، وهي تشير إلى تنامي ربط المنازل في الضفة الغربية بشبكة الصرف الصحي[112].

ووفقاً لبيانات العام 1998، يمتلك 90% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة منازلهم أو استخدموها مجاناً (88% في الضفة الغربية و 96% في قطاع غزة). وتقل نسبة الأسر التي تمتلك مسكنها في وسط الضفة الغربية (78% من الأسر) مقارنة مع شمالها وجنوبها (91% و93% على التوالي[113]. (وهي النسبة نفسها تقريباً التي أظهرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997.

خلاصـــة

لم تدخل تغيرات مهمة على التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي، أو بظروف العمل. ولم تجر، حتى لحظة الانتهاء من إعداد مواد هذا العدد من **المراقب**، بلورة سياسة اجتماعية واضحة، ولا حتى بلورة سياسات موحدة تجاه فئات محددة (مسنين، أيتام) ، ويعكف المجلس التشريعي الفلسطيني على إقرار مشروع قانون العمل، مما يساهم في توحيد تشريعات العمل في الضفة الغربية

111 دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1998. **مسح البيئة المنزلي: النتائج الأساسية**. رام الله، ص35.

112 دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1999. **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي** (كانون الثاني- كانون الأول 1998)، ص 169. لكن لا تجوز المقارنة بين النسبتين لأن النسبة في العام 1997 هي نتيجة تعداد عام، والنسبة في العام 1998 هي نتيجة مسح بالعينة.

113 المصدر السابق، ص 168.

وقطاع غزة ويحدثها. ويذكر أن السلطة الوطنية الفلسطينية علقت تنفيذ قانون الخدمة المدنية، بعد أن أحدث تطبيقه إشكاليات عديدة. وتواصل وزارة الشؤون الاجتماعية العمل على بلورة سياسة اجتماعية تحسن من الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة والضعيفة.

وتظهر المعطيات ضعفاً في التنظيم النقابي بين صفوف المستخدمين الفلسطينيين، وتدهوراً في وظروف العمل في القطاع الخاص الفلسطيني، مقارنة بظروف العمل في القطاع العام، من حيث حقوق وشروط العمل.

وسجل العام 1998 تراجعاً في أعداد متلقي مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية، بينما ازدادت أعداد متلقي مساعدات "الأونروا" ولجان الزكاة. لكن سلم المساعدات بقي كما هو، مما يعني حصول تراجع حاد في القيمة الحقيقية للمساعدة المقدمة من مختلف الجهات الداعمة للأسر الفقيرة. ويستدعي هذا الأمر الإسراع في صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر.

7- مؤشرات مستويات المعيشة

أظهرت نتائج الدورة الثالثة من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، للفترة بين كانون الثاني وكانون الأول 1998، والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[114]، تراجعاً طفيفاً في مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالعام 1997. كما كشفت استمرار الفجوات في مستويات المعيشة بين المناطق والمحافظات الفلسطينية، رغم تسجيل تقلص محدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالعامين السابقين.

[114] شملت العينة 2851 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها 1965 أسرة في الضفة الغربية .

7-1 زيادة حصة الطعام من الإنفاق في الضفة الغربية وقطاع غزة

في العام 1998 بلغ متوسط استهلاك[115] الأسرة الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة 600 دينار أردني، وسجل تراجعاً مقداره 4.6% عن قيمته في العام 1997، وتراجعاً مقداره 6% مقارنة بقيمته في العام 1996، محسوباً بالأسعار الجارية. لكن القوة الشرائية للدينار ازدادت مقابل الشيكل بنسبة 7.05% بين العامين 1998 و1996[116]، ويعني هذا أن معدل استهلاك الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1998 بأسعار العام 1996 يساوي 642 ديناراً أردنياً، أي أن متوسط الاستهلاك في العام 1998 انخفض بمقدار 1% مقارنة بالعام 1997، وهو ما يعادل تقريبا معدل استهلاك الأسرة في العام 1996. وفي العام 1998، بلغ معدل إنفاق الأسرة الشهري 547 ديناراً أردنياً بالأسعار الجارية، وهو يعادل 585.5 دينار أردنيا بأسعار عام 1996. ويشير هذا إلى تراجع في معدل إنفاق الأسرة الحقيقي بمقدار 2% مقارنة بالوضع في العام 1997. لكن ينبغي التعامل بحذر مع هذه النتائج، وذلك للأسباب التالية: أولاً، لا يمكن إهمال أثر خطأ المعاينة في نسبة التغير. وثانياً، لأن ازدياد القوة الشرائية للدينار ذو تأثيرات متباينة على الأسر حسب مستويات معيشتها. فالتأثير الإيجابي لتحسن القوة الشرائية للدينار على الأسر ذات مستوى المعيشة الأقل، أقل بكثير من تأثيره على الأسر ذات مستوى المعيشة الأفضل، وذلك بسبب حصة المواد الغذائية الكبيرة في معدل التضخم وارتفاع حصتها في مجمل استهلاك الأسر ذات مستوى المعيشة الأقل[117].

تحمل بيانات معدل استهلاك الفرد الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة الدلالات نفسها. فقد تراجع معدل إنفاق الفرد الحقيقي في العام 1998 (بأسعار العام 1996)

---

115 ويشمل استهلاك الأسرة: النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والسلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي، والقيمة التقديرية للمسكن الملك. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1998. **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي** (كانون الثاني- كانون الأول 1997).

116 تم حساب القوة الشرائية للدينار الأردني كما يلي: التغير في المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار للأعوام 1997 و1998 وفترة العام التي جرى فيها مسح إنفاق واستهلاك الأسرة- الدورة الأولى (تشرين الأول 1995- أيلول 1996)، مطروحاً منها المتوسط السنوي للارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك للعامين 1997 و 1998. وقد اعتمدنا بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يخص سعر صرف الدينار الأردني والرقم القياسي لأسعار الصرف المستهلك.

117 تشكل المواد الغذائية 40.5% من السلة التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وارتفعت نسبة التغير في متوسط التضخم السنوي على المواد الغذائية بين العامين 1997 و1998 حوالي 7.3%، بينما كان الارتفاع على الرقم القياسي العام 5.6% (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1999. **النشرة السنوية لأسعار المستهلك: 1998**. رام الله). وبلغت نسبة مساهمة المواد الغذائية في التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة في النصف الأول من العام 1998 حوالي 98% وفي النصف الثاني 55% (ماس، المراقب الاقتصادي، العدد الرابع 1998 والعدد الخامس 1999)، ويشير هذا إلى تأثير إيجابي أقل لزيادة القدرة الشرائية للدينار على الفئات ذات مستوى المعيشة الأقل لأن غالبية استهلاكها من المواد الغذائية التي ارتفعت أسعارها بنسبة تقترب من نسبة زيادة القوة الشرائية للدينار .

في الضفة الغربية وقطاع غزة بمقدار 2.2% مقارنة بالوضع في العام 1997، وبمقدار 1.8% مقارنة بما كان عليه في العام 1996، وذلك على الرغم من أن العام 1998 شهد انخفاضاً في معدلات البطالة، وارتفاعاً في نسبة العاملين في إسرائيل، وتحسناً في الأجور. ومن هنا يكون التراجع مؤشراً على زيادة في مستويات الادخار وتسديد الديون التي تحملتها الأسرة في السنتين السابقتين (جدول 7-1 في الملحق).

ويظهر من الجدول 7-1 في الملحق، **أن الاتجاه العام الذي برز خلال الفترة ما بين العامين 1996 و1998 يتسم بزيادة الإنفاق على الطعام في الضفة الغربية وقطاع غزة.** ويؤشر هذا، في العادة، على تراجع في مستويات المعيشة. كما برز، في الفترة ذاتها، ارتفاع طفيف في الإنفاق على المسكن، وتراجع في مدفوعات الضرائب بصورة ملموسة.

7-1-1 تقلص طفيف في فجوة الاستهلاك والإنفاق بين الضفة الغربية وقطاع غزة

تشير بيانات استهلاك وإنفاق الأسرة إلى تقلص طفيف في الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد ارتفعت نسبة إنفاق الفرد في قطاع غزة إلى إنفاق الفرد في الضفة الغربية من 64% في العام 1996 إلى 69% في العام 1998[118]. ورغم المؤشرات الإيجابية التي يحملها هذا التقلص، إلاّ أنه لا ينبغي تجاهل حقيقة أن الفجوة لا تزال واسعة.

ارتفعت نسبة معدل استهلاك الأسرة الشهري في قطاع غزة إلى نظيره في الضفة الغربية من 80.2% في العام 1996 إلى 82.7% في العام 1998. وارتفعت نسبة معدل إنفاق الأسرة الشهري في قطاع غزة إلى نظيره في الضفة الغربية من 80% في العام 1996 إلى 83% في العام 1998.

وتتضح الصورة بشكل أفضل عند مقارنة بيانات استهلاك وإنفاق الفرد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تقلصت الفجوة بينهما بصورة ملموسة ما بين العامين 1996 و1998 (الجدول 7-2 في الملحق).

تشير البيانات إلى ثبات في نسبة الإنفاق على الطعام من الإنفاق الكلي في قطاع غزة خلال السنوات 1996-1998. كما تشير إلى تزايد حصة الطعام من الإنفاق الكلي في الضفة الغربية خلال الفترة ذاتها بـــ 1.3 نقطة بين العامين 1996 و1998. ويعود هذا التزايد إلى ارتفاع حصة الطعام من الإنفاق الكلي في شمال الضفة الغربية ووسطها. هذا، مع العلم أن معدل إنفاق الفرد على الطعام في قطاع

[118] معدل إنفاق الفرد الشهري في الضفة الغربية في العام 1998 يساوي تقريباً معدل إنفاق الفرد الشهري في العام 1996 بأسعار العام 1996.

غزة لا يزيد عن ثلثي ما ينفقه الفرد في الضفة الغربية (الجدول رقم 1 في الملحق).

وسنعتمد، للمقارنة، سلتا إنفاق: الأولى تتضمن الطعام والملبس والمسكن (سلة "الحاجات" الأساسية)، والثانية تتضمن السلة السابقة، إضافة إلى الرعاية الصحية والعناية الشخصية والتعليم والنقل والاتصالات والآنية والمفروشات ومستلزمات المنزل الأخرى (سلة الحاجات الموسعة).

ارتفعت نسبة الإنفاق على السلة الأولى (الحاجات الأساسية) من الإنفاق الكلي في الضفة الغربية 2.9 نقطة (كانت 54.3% في العام 1996 وبلغت 57.2% في العام 1998)، فيما بقيت حصة هذه السلة من الإنفاق الكلي في قطاع غزة دون تغيير (53.2% في العام 1998، مقارنة بـــ 52.8 %في العام 1996 ( )جدول 7-1 في الملحق).

ولا نجد تغيراً يذكر في نسبة الإنفاق على السلة الثانية (الحاجات الموسعة) من الإنفاق الكلي خلال السنوات 1996، و1997، و1998 في كلا المنطقتين. وتزيد نسبة الإنفاق على السلة الثانية من الإنفاق الكلي في الضفة الغربية عن مثيلتها في قطاع غزة بنحو 5 نقاط، حيث بلغت في الضفة الغربية 82.6% في العام 1998[119].

لكن ينبغي قراءة هذه المؤشرات بحذر شديد بحكم اختلاف أنماط الاستهلاك في كل من المنطقتين، والفروق في أسعار السلع والخدمات، وإلى القيمة المطلقة لموازنة الأسرة في المنطقتين، فكلما قلّ معدل إنفاق الفرد الشهري قلّت المرونة المحتملة في توزيع موازنة الأسرة، فالأسرة مضطرة لتوزيع إنفاقها على الجوانب التي لا تستطيع الاستغناء عنها مثل حد أدنى من الأكل، أو المواصلات، أو مستلزمات المنزل أو الصحة أو التعليم.

7-1-2 انخفاض معدل إنفاق الفرد في وسط الضفة الغربية، واستمرار اتساع الفجوة بين وسط الضفة وباقي المناطق

وفقاً لبيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حصل انخفاض في معدل إنفاق الفرد الشهري الحقيقي للعام 1998 مقارنة بالعام 1997 في وسط الضفة الغربية مقداره 6%. وسجل شمال الضفة الغربية انخفاضاً طفيفاً (0.9%)، بينما سجل جنوب الضفة الغربية ارتفاعاً مقداره 4.3%. ولم يطرأ تغير يذكر على معدل إنفاق الفرد الحقيقي في قطاع غزة. وانخفض معدل إنفاق الفرد الحقيقي (بأسعار العام 1996) بصورة ملموسة في شمال الضفة الغربية، وبدرجة أقل في وسطها بالمقارنة مع العام 1996. بينما سجل قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية تحسناً ملموساً للفترة نفسها (الجدول

[119] المصدر السابق، نفس الصفحة.

7-2 في الملحق)، وهاتان المنطقتان هما الأكثر فقراً بين مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

لا تزال الفجوة في معدلات استهلاك وإنفاق الأسرة والفرد بين وسط الضفة الغربية وباقي المناطق الفلسطينية واسعة، رغم التحسن النسبي الطفيف الذي دخل على وضع شمال الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تقلصت الفجوة بين وسط الضفة الغربية – وهي المنطقة ذات مستوى المعيشة الأفضل – وقطاع غزة (المنطقة ذات مستوى المعيشة الأدنى) مع استمرار سعتها. لكنها اتسعت بين وسط الضفة الغربية وشمالها ما بين العامين 1996 و1998. وسجل وسط الضفة الغربية في العام 1998، قياساً بالعام 1997، تراجعاً في معدل إنفاق الفرد الشهري مقارنة بإنفاق الفرد الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة[120]. ونلفت الانتباه هنا إلى الاعتبارات التالية:

- تعرضت الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1998 لعدد أقل من أيام الإغلاق الأمني مقارنة بالعامين 1997 و1996. وتتيح البيانات ملاحظة التباين في تأثير الإغلاق على المناطق المختلفة. فهي تعكس تذبذباً في مستويات الإنفاق والاستهلاك في شمال الضفة الغربية أكثر من أي منطقة أخرى، مما يشير إلى تأثرها بالإغلاق أكثر من غيرها من المناطق.
- من المحتمل أن يكون التقلص المحدود في الفجوة في مستويات الاستهلاك والإنفاق بين المناطق المختلفة تقلصاً عرضياً. فالفترة الزمنية غير كافية لإصدار حكم واضح على ثبات هذا الاتجاه. كما أن التقلص لا يعني، بالضرورة، تحسناً في مستويات المعيشة في المناطق ذات مستوى المعيشة الأقل، خاصة وأن معدل إنفاق الفرد الشهري (الاسمي والحقيقي) في وسط الضفة الغربية انخفض خلال السنوات الثلاث السابقة.
- ظهر تباين في معدلات الأسعار بين المناطق والمحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما في معدلات التضخم. مما يعني أن الكمية نفسها من النقود يمكن مبادلتها بكميات مختلفة من السلع والخدمات في المناطق والمدن المختلفة. ويستدعي هذا المزيد من الحذر عند إجراء المقارنات بين المناطق والمحافظات الفلسطينية.

وتترتب المناطق الفلسطينية حسب معدل إنفاق الفرد فيها قياساً لمعدل إنفاق الفرد في وسط الضفة في العام 1998 كما يلي: إذا كان إنفاق الفرد في وسط الضفة الغربية

[120] المسؤول عن ذلك التراجع الحاد في معدل إنفاق الفرد الشهري في محافظتي رام الله وأريحا في العام 1998، والذي بلغ 14% مقارنة بالعام 1997، وحوالي 10% مقارنة بالعام 1996. وقد يكون لصغر حجم العينة في العام 1998 أثر في ذلك، خاصة وأنه لم تسجل تطورات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية يمكنها تفسير هذا التراجع الحاد في معدل إنفاق الفرد الشهري.

100%، فإن الإنفاق في جنوب الضفة الغربية 66%، وفي شمالها 56%، وفي قطاع غزة 52%. وتتمايز مناطق قطاع غزة فيما بينها أيضا، وهي تتدرج حسب معدل إنفاق الفرد فيها قياساً بمعدل إنفاق الفرد في وسط الضفة الغربية كما يلي: مدينة غزة 60%، شمال قطاع غزة 55%، وسط قطاع غزة 50%، وجنوب قطاع غزة فقط 42.%.

تشير بيانات استهلاك وإنفاق الأسرة للعام 1998 إلى تزايد الإنفاق على مجموعات الطعام في وسط الضفة الغربية، مع ملاحظة أن القيمة المطلقة لمعدل الإنفاق على مجموعات الطعام (بالأسعار الجارية) لم تتغير كثيراً، بينما حصل تقلص ملموس في الإنفاق النسبي على مجموعات النقل والاتصالات والتعليم والضرائب. ويلاحظ أن نسبة الإنفاق على الطعام في قطاع غزة أقل من باقي المناطق، ولا ينسجم هذا مع المؤشرات الأخرى التي تشير إلى أن قطاع غزة هو المنطقة الأفقر. لكن معدل الإنفاق على اللحوم أقل في قطاع غزة من باقي المناطق، مما قد يفسر، جزئياً، انخفاض نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي في قطاع غزة. وزادت نسبة الإنفاق على التعليم والنشاطات الترفيهية والضرائب في قطاع غزة عن متوسطاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت أقل فيما يخص الإنفاق على الملابس والأحذية والنقل والاتصالات والرعاية الطبية. وتركزت التباينات بين مناطق الضفة على نسبة الإنفاق على المجموعات المختارة، بالإضافة إلى الطعام؛ فوسط الضفة الغربية ينفق أكثر على المسكن والنشاطات الترفيهية، بينما الجنوب ينفق أكثر على الرعاية الطبية، وينفق أقل على الضرائب والمسكن، وينفق شمال الضفة الغربية أكثر على وسائل النقل والاتصالات والضرائب والتعليم.

7-2 اتساع الفجوة بين المحافظات الفلسطينية في مستويات المعيشة

تدرجت محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا لمتوسط إنفاق الفرد الشهري في العام 1998 تنازلياً كما يلي: القدس، رام الله والبيرة وأريحا، بيت لحم، نابلس، طولكرم وقلقيلية، الخليل، جنين، وفي المرتبة الأخيرة جاءت محافظات غزة. ويظهر فرق كبير بين محافظات قطاع غزة (ذات متوسط الإنفاق الأدنى) والقدس (ذات متوسط الإنفاق الأعلى)، فلا يتجاوز متوسط إنفاق الفرد الشهري في محافظات قطاع غزة 39.8% من مثيله في محافظة القدس. كما أن معدل إنفاق الفرد الشهري في محافظتي جنين والخليل، إضافة إلى محافظات قطاع غزة، يقلّ عن نصف مثيله في محافظة القدس. بينما يساوي هذا المعدل في محافظات طولكرم وقلقيلية ونابلس نصف مثيله في محافظة القدس، بينما لم يتجاوز معدل إنفاق الفرد الشهري في محافظة رام الله، التي تحتل المرتبة الثانية 61.5% من

مثيله في محافظة القدس، بينما بلغ في محافظة بيت لحم 58% من مثيله في محافظة القدس.

تراجع متوسط إنفاق الفرد الشهري الحقيقي في محافظتي رام الله والبيرة وأريحا في العام 1998، بمقدار 16% عن العام 1997، وتراجع في محافظة نابلس بنحو 4% في الفترة ذاتها. بينما تحسن معدل إنفاق الفرد الحقيقي في محافظات القدس وبيت لحم والخليل بمقدار 7% و 4.8% و 4.4% على التوالي في الفترة ذاتها. وكان التحسن طفيفاً في محافظتي جنين و طولكرم (بنحو 1% لكل منهما). ولم يحدث تغير يذكر على معدل إنفاق الفرد الحقيقي في قطاع غزة في العام 1998 مقارنة بالعام 1997.

وتشير بيانات إنفاق الفرد الشهري للسنوات 1996، و 1997، و 1998 إلى اتساع الفجوة بين محافظة القدس وباقي المحافظات. فقد تراجعت نسبة إنفاق الفرد الشهري في قطاع غزة قياساً بمثيله في محافظة القدس من 40.6% في العام 1996 إلى 39.8% في العام 1998، بعد أن ارتفعت في العام 1997 إلى 42.6% (الجدول رقم 7-3 في الملحق).

ارتفعت حصة الطعام من معدل مجموع إنفاق الفرد الشهري في كافة المحافظات الفلسطينية باستثناء الخليل التي أظهرت تراجعاً في حصة الطعام، في حين حافظ قطاع غزة على الحصة ذاتها تقريباً. وتدرجت المحافظات الفلسطينية حسب حصة الطعام من معدل الإنفاق الفردي الكلي تنازلياً في العام 1998 كما يلي: رام الله والبيرة وأريحا 44.1%، وبيت لحم 44%، والخليل 41.3%، وطولكرم 41.1%، والقدس 39.4%، وجنين 39.1%، ومحافظات غزة 38.3%. ويلاحظ أن دلالات هذا المؤشر لا تنسجم مع المؤشرات الأخرى الخاصة بمستويات المعيشة، وتحديداً فيما يخص قطاع غزة. فالمؤشرات الأخرى تضع قطاع غزة في درجة متدنية في ترتيب المحافظات الفلسطينية من حيث مستوى المعيشة، بينما يضعها هذا المؤشر في المقدمة، مما يطرح تساؤلات حول قدرة هذا المؤشر في تصنيف فئات مستويات المعيشة في المجتمع[121].

ارتفعت نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في محافظة الخليل في العام 1998 بصورة ملحوظة (من 4.2% في العام 1997 إلى 7.3% في العام 1998). وقد يشير هذا إلى تزايد اعتماد الجمهور على الخدمات الصحية الخاصة. وحافظت محافظة القدس على نسبة إنفاق متدنية على الرعاية الصحية. وانخفضت نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في محافظتي جنين ومحافظات قطاع غزة، بينما بقي التغير طفيفاً في بقية المحافظات[122].

[121] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1999. **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي** (كانون الثاني- كانون الأول 1998)، ص ص 50-51 .

[122] المصدر السابق، ص ص50 -51 .

ويعكس ذلك انتفاع نسبة كبيرة من سكان محافظة القدس من خدمات التأمين الصحي، وربما تحسن الخدمات الصحية الحكومية في قطاع غزة.

وحافظت حصة التعليم من الإنفاق الفردي الكلي للعام الثاني على التوالي على نسبة مرتفعة في محافظات غزة ومحافظة نابلس (4.7% لكل منهما)، وواصلت انخفاضها في محافظة القدس حيث بلغت 2.9% ولم تتغير الحصة في باقي المحافظات[123].

وسجلت محافظات غزة معدلاً مرتفعاً نسبياً من الإنفاق على النشاطات الترفيهية في العام 1998 (4.9% من الإنفاق الفردي الكلي) مقارنة بالمحافظات الفلسطينية الأخرى. بينما جاءت محافظة طولكرم وقلقيلية في آخر التدريج (1.5%)، بعد نابلس (1.77%)[124]. وقد يكمن تفسير هذا إلى ارتفاع نسبة العاملين في القطاع العام في قطاع غزة قياساً بالضفة الغربية (الضعف).

يمكن القول أن الاتجاه العام، في الفترة الممتدة ما بين 1996 و 1998، سار باتجاه تزايد الإنفاق على سلة "الحاجات الأساسية" في معظم المحافظات. فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على هذه السلة في محافظات القدس وجنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الله والبيرة وأريحا، وانخفضت في محافظة الخليل، ولم تشهد محافظات قطاع غزة ومحافظة بيت لحم تغيرات ذات أهمية في هذا المجال. وتراوحت نسبة إنفاق الأسرة الشهري على سلة "الحاجات الأساسية" في العام 1998 بين 59.9% من الإنفاق الفردي الكلي في محافظة القدس، و52.6% في قطاع غزة. وارتفعت نسبة الصرف على سلة "الحاجات الموسعة" من معدل الإنفاق الفردي الشهري في العام 1998 مقارنة بتلك النسبة في العام 1996 في محافظات شمال الضفة الغربية. ولم يحدث تغير جدي على بقية المحافظات. وترتبت المحافظات حسب حصة سلة "الحاجات الموسعة" من الإنفاق الكلي في العام 1997تنازلياً كما يلي: بيت لحم (84.5%)، والخليل(84.4%) ، ونابلس (84.2%)، ورام الله وأريحا (82.6%)، وطولكرم وقلقيلية (81.9%)، والقدس (80.6%)، وجنين (80.4%) وأخيراً محافظات غزة (77.%) [125].

3-7 الأسر ذات مستويات المعيشة الأدنى أكثر انتشاراً في شمال الضفة الغربية وجنوبها

[123] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. مسح إنفاق واستهلاك السرة الفلسطينية، التقارير النهائية للسنوات 1996، 1997؟ 1998 .

[124] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1999. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 1998- : التقرير النهائي، ص ص50-51.

[125] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. مسح إنفاق واستهلاك السرة الفلسطينية، التقارير النهائية للسنوات 1996، 1997 و1998 .

تشير قراءة بيانات إنفاق واستهلاك الأسرة للأعوام 1996، و1997، و1998 إلى تراجع نسبة الأسر ذات مستوى المعيشة الأقل في كل المناطق باستثناء منطقة وسط الضفة الغربية، التي شهدت ارتفاعاً في نسبة هذه الأسر ذات مستوى المعيشة الأقل. وارتفعت نسبة الأسر ذات مستوى المعيشة الأفضل في كل المناطق باستثناء منطقة وسط الضفة الغربية في الفترة نفسها. **وبالمقارنة مع العام 1997 تزايدت في العام 1998 بشكل ملموس نسبة الأسر ذات مستوى المعيشة الأقل في محافظات وسط الضفة الغربية وبدرجة أقل في جنوبها، مما رفع، بشكل عام، من نسبة الأسر ذات مستوى المعيشة الأقل في الضفة الغربية وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تراجعت نسبة الأسر ذات مستوى المعيشة الأفضل في محافظات وسط الضفة الغربية وجنوبها وازدادت في شمالها وبقيت على حالها في قطاع غزة** (الجدول 7-4 في الملحق).

7-4 الأسر الكبيرة أكثر عرضة لمستوى معيشي منخفض

لا تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 1998 تغيراً يذكر في العلاقة بين حجم الأسرة ومستوى المعيشة. وتشير هذه البيانات إلى استمرار وجود علاقة واضحة بين حجم الأسرة ومستوى المعيشة. فنسبة الأسر ذات مستوى المعيشة الأفضل أعلى بين فئة الأسر ذات الحجم الصغير، وتنخفض هذه النسبة مع تزايد حجم الأسرة. وترتفع نسبة الأسر ذات مستوى المعيشة الأقل مع ازدياد حجم الأسرة، باستثناء فئة الأسـر التي يتراوح عدد أفرادها بين 1فرد واحد و3 أفراد، حيث تزيد نسبة الأسر ذات مستوى المعيشة الأقل مقارنة مع فئات الأسر التي عدد أفرادها 4-5 أفراد، و 6-7 أفراد. وقد يكون مرد ذلك أن نسبة عالية من الأسر الفردية تتكون من مسنين.

تظهر البيانات أن النسبة الأعلى من الأسر ذات مستوى المعيشة الأفضل تعتمد في مصدر دخلها على القطاع العام. وتترتب تنازلياً الأسر ذات المستوى المعيشي الأفضل حسب مصدر دخلها كما يلي: أجور ورواتب من القطاع العام، مشاريع الأسرة، وأجور ورواتب من العمل في إسرائيل والخارج، وأجور ورواتب من القطاع الخاص، وأخيراً الفئة المصنفة أخرى وهي تضم الذين يتلقون مساعدات من الداخل والخارج. وربما يعكس هذا الترتيب ميل العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات إلى الادخار تحوطاً لقيام إسرائيل بإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة أمنياً، وتعبيراً عن ضعف الأمن الوظيفي لهذه الفئة. وقد تشير أيضاً إلى أن أسر العاملين في القطاع العام لها مصادر دخل متعددة مثل القيام بأعمال ثانوية، أو إقامة مشاريع خاصة.

7-5 توسع الفجوة في معدلات الأجور بين العاملين في سوق العمل الفلسطيني والعاملين في إسرائيل والمستوطنات

ارتفع الأجر الوسيط بالأسعار الجارية في كل المناطق بين العامين 1995 و 1998 بنسب مختلفة. لكن عند حسابها بأسعار العام 1996 واعتماد هذه السنة كسنة أساس يلاحظ استقرار الأجر الوسيط بالأسعار الثابتة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1998 مقارنة بالعام 1996، بينما سجل الأجر الوسيط للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات ارتفاعاً بنحو 10%، وازداد معدل أجرهم اليومي بالأسعار الجارية بين العامين 1995 و1998 بنسبة تتجاوز الثلث. كما ازداد الأجر الوسيط في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. والاتجاه العام هو

تزايد الأجر الوسيط بالأسعار الجارية في كل المناطق.

ويبرز من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تحسناً في معدل الأجر اليومي الحقيقي في العام 1998 للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات بمقدار 2.4%، وفي الضفة الغربية بمقدار 5%، وتراجعه في قطاع غزة بنحو 2.1% في العام 1998 مقارنة بالعام 1996 (الجدول 7–7 في الملحق).

كما تظهر البيانات اتساعاً في الفجوة بين معدلات الأجور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبين أجور العاملين منهما في إسرائيل والمستوطنات خلال الفترة 1995–1998. ورغم تقلص الفجوة في الأجور بين العاملين في الضفة الغربية والعاملين في قطاع غزة بين العامين 1995–1996 والعامين 1996–1997، إلاّ أنها عادت لتتسع في العام 1998.

7–5–1 اتساع فجوة الأجور بين الجنسين في بعض القطاعات وتقلصها في قطاعات أخرى

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى اتساع في فجوة الأجور بين الجنسين خلال الفترة 1996–1998. وشهدت الفجوة اتساعاً في الأنشطة الزراعية والبناء والتشييد والنقل والتخزين والاتصالات، بينما تقلصت في أنشطة التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية وفي أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق وفي أنشطة الخدمات والفروع الأخرى (الجدول 7–6 في الملحق).

7–5–2 تفاوت في معدلات الأجور بين القطاعات الاقتصادية

تدرجت الأجور حسب الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة تنازلياً كما يلي: البناء والتشييد[126]، النقل والتخزين والاتصالات، والتجارة والفنادق والمطاعم، والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية، والخدمات والفروع الأخرى، وأخيراً الزراعة. ويعادل معدل الأجر اليومي في الزراعة نحو 59% من مثيله في البناء والتشييد. وسجلت هذه النسبة ارتفاعاً خلال السنوات الثلاث السابقة[127]. وتخفي هذه الأرقام تفاوتاً كبيراً بين المناطق؛ فقد بلغ معدل الأجرة

126 متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع البناء والتشييد من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل أعلى من متوسط الأجر اليومي في أي قطاع آخر يعمل فيه العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، وهي الظاهرة نفسها بالنسبة للعاملين في الضفة الغربية، لكن الوضع يختلف في قطاع غزة، إذ بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في هذا القطاع في قطاع غزة 39.2 شيكلاً فقط، في المقابل بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة 47.5 شيكلاً. وهذا يوجب الحذر في تدريج القطاعات الاقتصادية حسب متوسط الأجر اليومي فيها.

127 عمل 56.7% من العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاع البناء والتشييد في العام 1998. وبلغت نسبة العاملين في إسرائيل من المنطقتين 21.7% من مجموع العاملين للفترة نفسها. وكان معدل الأجور اليومية في هذا القطاع للمناطق الثلاث كما يلي: الضفة الغربية 70.6 شيكلاً، قطاع غزة 39.2 شيكلاً، وفي إسرائيل 109.7 شيكلاً. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.1999. **مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي:** 1998? ص 61 وص ص 82-85).

اليومية في العام 1998 في قطاع الزراعة في الضفة الغربية 44.7 شيكلاً، وفي قطاع غزة 27.3 شيكلاً، وللعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات 64.2 شيكلاً. وينسحب هذا، بشكل عام، على كل القطاعات الاقتصادية[128].

7-5-3 توسع فارق الأجور بين الضفة والقطاع

تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الفروق في الأجور بين الضفة الغربية وقطاع غزة اتسعت خلال العام 1998، فقد انخفض معدل الأجر في قطاع غزة قياساً بمعدل الأجر في الضفة الغربية من 85% في الربع الأول من العام إلى 79% في الربع الرابع منه. وفي الوقت نفسه تقلصت الفجوة بين معدل الأجور للعاملين في الضفة الغربية والعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات، وازداد معدل الأجور للعاملين في الضفة الغربية مقارنة بمعدل الأجور للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات من 57% في الربع الأول من العام 1998 إلى 60% في الربع الرابع منه، بينما بقيت هذه النسبة ثابتة تقريباً بالنسبة لقطاع غزة[129].

7-6 انخفاض معدلات البطالة

انخفضت نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1998 مقارنة بالعامين السابقين، وبلغت 14.4%، وسجلت أدنى معدل لها منذ العام 1995. وتمثل الاتجاه العام خلال العام 1998 بانخفاض نسبة البطالة في الضفة الغربية وثباتها في قطاع غزة (الجدول 7-5 في الملحق).

قدّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد أفراد القوة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ب 661 ألفاً في الربع الأخير من العام 1998. وقد عانى من البطالة الكاملة نحو 84 ألفاً منهم، بالإضافة إلى 87 ألفاً من "اليائسين" من إيجاد عمل، أي أن نسبة العاطلين عن العمل تتضاعف عند احتساب أعداد الذين تمّ عدّهم خارج القوى العاملة بسبب عدم بحثهم عن عمل وذلك ليأسهم من الحصول على عمل مناسب[130].

وبقيت نسبة العاملين في القطاع الحكومي في الضفة الغربية وقطاع غزة ثابتة

[128] كانت نسبة الأجر المتوسط في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى متوسط أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل في العام 1998 حسب القطاعات كما يلي: الزراعة والصيد وصيد السمك (69.6% في الضفة و 42.5% في القطاع)، والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية (58% و 40.58%)، والبناء والتشييد (64.4% و 35.7%)، والتجارة والمطاعم والفنادق (51.8% و 33.9%)، والنقل والتخزين والاتصالات (65.7% و42%)، وقطاع الخدمات والفروع الأخرى (60.8% و57.7%). (المصدر السابق، ص ص76-81).

[129] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1999. مسح القوى العاملة (دورة تشرين الأول- كانون الأول 1998): المؤتمر الصحفي. رام الله.

[130] المصدر السابق.

تقريباً خلال العام 1998، حيث شكلت نحو 17% من القوى العاملة النشطة. وتراوحت النسبة في قطاع غزة بين 26%-28%، وفي الضفة الغربية بين 13%-14% خلال دورات المسح الأربعة لمسح القوى العاملة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال العام 1998[131].

7-6-1 تزايد نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات

ارتفعت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات في العام 1998 مقارنة بالأعوام السابقة. فقد كانت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات من الضفة الغربية وقطاع غزة الأعلى منذ العام 1995، إذ ارتفعت من 20% من مجموع العاملين من الضفة الغربية في العام 1995 إلى 24% في العام 1998، وازدادت في قطاع غزة من 3% إلى 16% في الفترة نفسها[132]، وذلك على الرغم من أن هذه النسبة تدنت في العامين 1996 و1997.

خلاصـــة

شهد العام 1998 انخفاضاً ملموساً في نسبة البطالة مقارنة بالعامين السابقين، وازداد عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، وسجل انخفاضاً حاداً في عدد أيام الإغلاق الإسرائيلي. كما شهد تحسناً في الأجور. وهذه مؤشرات إيجابية على تحسن محتمل في مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن المؤشرات المتوفرة من إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشير إلى تراجع في معدلات الإنفاق الحقيقية، وقد يعود ذلك إلى تزايد الميل نحو الادخار من جهة، والى تغطية العجز في ميزانية الأسرة للسنوات السابقة.

ورغم توفر مؤشرات على تقلص طفيف على الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1998 مقارنة بما كانت عليه في العامين السابقين، إلاّ أنها ما زالت واسعة فيما يخص مستويات المعيشة والأجور بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين المناطق المختلفة في كل من منهما. كما أن حجم التقلص من ناحية، وقصر الفترة الزمنية من ناحية أخرى، لا يسمحان بافتراض وجود توجه ثابت نحو تقلص الفجوات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال. كما تشير معطيات العام 1998 إلى فجوات ملموسة في الأجور بين الجنسيين في عدد من القطاعات الاقتصادية. ولعل من البديهي أن تستهدف سياسة السلطة الوطنية تقليص الفجوات الواسعة القائمة بين المناطق، وبين الرجل والمرأة.

[131] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات غير منشورة.
[132] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1999. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 1998. رام الله. ص61.

8- مؤشرات الجريمة والضحية وحوادث السير

تعالج البيانات التي يوفرها تقرير إحصاءات الجريمة والضحية للعام 1998 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأفعال الإجرامية التي يتم التبليغ عنها لأحد مراكز أو مخافر الشرطة الفلسطينية أو تكتشفها الشرطة، إضافة للموقوفين والمحكومين في السجون الفلسطينية وحوادث الطرق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية وقضايا المحاكم. ولا تشمل هذه البيانات ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967. ومن الجدير بالملاحظة أن الزيادة الكبيرة التي طرأت على بيانات العام 1998 مقارنة مع بيانات العام 1997 قد تعود في معظمها إلى التحسن في أداء دوائر التسجيل في مديريات الشرطة الفلسطينية. ولهذا يصعب إجراء مقارنات كمية مع بيانات العام 1997.

8-1 تزايد كبير في عدد الأفعال الإجرامية المسجلة

تزايد عدد الأفعال الإجرامية التي تم التبليغ عنها في الأراضي الفلسطينية من 8,765 فعلاً إجرامياً في العام 1997 إلى 22,286 فعلاً إجرامياً في العام 1998، منها 13,397 في باقي الضفة الغربية و 8,889 في قطاع غزة. وصنفت الجرائم كالتالي: جرائم اعتداء (29.2%)، وجرائم أخلاقية (22.1%)، وجرائم سرقة (12.6%)، وجرائم احتيال وتزوير (8.1%). وتتوزع باقي هذه الجرائم على التهديد والاعتداء على موظفي القطاع العام، وما يتصل بالمخدرات و الخطف ومحاولة الخطف، والاغتصاب ومحاولة الاغتصاب، وغيرها. ومن المرجح أن يكون وراء هذا الارتفاع الكبير في الأفعال الإجرامية تحسن في أداء دوائر التسجيل في مديريات الشرطة فيما يتعلق بضبط وتسجيل الحالات المبلغ عنها. هذا بالإضافة إلى تزايد إقبال الجمهور على التبليغ عن الأفعال الإجرامية لدى مكاتب الشرطة (الجدول 8-1).

8-2 ثلثا الجرائم في الأراضي الفلسطينية مصنفة تحت بند الاعتداء/ المشاجرة

أعلى نسبة من أفعال الاعتداء مصنفة تحت بند "اعتداء/ مشاجرة" وتبلغ نسبتها 68.1% من مجموع جرائم الاعتداء في الأراضي الفلسطينية. كما أن أعلى نسبة من الجرائم "الأخلاقية" في الضفة الغربية تتعلق بـــ "السكر وإحداث شغب في مكان عام" وتبلغ 17.6% من إجمالي الجرائم "الأخلاقية" في الضفة الغربية، بينما يحتل بند "تهديد وتحقير

الغير" المرتبة الأولى من الجرائم "الأخلاقية" في قطاع غزة ويشكل 44.2% من مجموع هذه الجرائم. بينما تقع أعلى نسبة من جرائم الاحتيال والتزوير تحت بند "إعطاء شيك بدون رصيد" وتبلغ الأفعال المصنفة تحت هذا البند (45.6%) من إجمالي جرائم الاحتيال والتزوير (الجدول 8-1 في الملحق).

8-3 محافظة طولكرم الأعلى في معدلات "الجريمة" ونابلس الأدنى

سجلت محافظة طولكرم أعلى نسبة من الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في محافظات الضفة الغربية خلال العام 1998، حيث بلغت 19.7% من مجموع الأفعال الإجرامية التي وقعت في محافظات الضفة الغربية، وتلتها في ذلك محافظة رام الله (15.8%)، ثم محافظة الخليل (14.7%)، فمحافظة جنين (14.2%). وسجلت محافظة نابلس كبرى محافظات الضفة الغربية تراجعاً ملموساً في نسبة الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في العام 1998 حيث بلغت 7.3% من مجموع الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في العام 1998 في الضفة الغربية. وكانت محافظة نابلس في العام 1997 قد احتلت المرتبة الأولى من حيث نسبة الأفعال الإجرامية من مجموع هذه الأعمال في باقي الضفة الغربية، تلتها في ذلك محافظة رام الله (20.4%)، ثم محافظة طولكرم (13.4%). أما في محافظات غزة فقد أتت محافظة خانيونس في مقدمة محافظات غزة من حيث نسبة الأفعال الإجرامية المبلغ عنها حيث بلغت 25.9% من مجموع الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في محافظات قطاع غزة، وتراجعت مدينة غزة إلى المرتبة الثانية حيث تراجعت نسبة الأفعال الإجرامية فيها من 56.6% في العام 1997 إلى 20.8% في العام 1998، وبلغت النسبة في محافظة شمال غزة 20.5% وفي رفح 17% (الجدول 8-2 في الملحق).

8-4 محافظة رام الله الأعلى في جرائم السرقة

ومن حيث نوع الفعل الإجرامي سجلت محافظة رام الله أعلى نسبة من أفعال السرقة المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية عام 1998 (21.3%) تلتها في ذلك محافظة قلقيلية (13.5%). وسجلت محافظة خانيونس أعلى نسبة من أفعال الاعتداء المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية في العام 1998 (16.3%)? تلتها في ذلك محافظة شمال غزة (14%) ومدينة غزة (10.5%). وشملت محافظة قلقيلية أعلى نسبة من الجرائم الأخلاقية المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية (15.8%) تلتها في ذلك محافظة رفح (15.6%) ومحافظة الخليل (15.4%) (الجدول 8-2 في الملحق).

8-5 النسبة الأكبر من الموقوفين في السجون الفلسطينية متهمين بارتكاب جرائم اعتداء

بلغ عدد الموقوفين في الأراضي الفلسطينية 6952 موقوفاً منهم 4772 موقوفاً في سجون الضفة الغربية والباقي في سجون قطاع غزة. وبلغت نسبة المتهمين بارتكاب جرائم اعتداء من إجمالي الموقوفين 29.4%، بينما بلغت نسبة المتهمين بارتكاب جرائم سرقة 13.4%، وجرائم احتيال وتزوير 11.2%. وتنسجم هذه النسب مع حجم هذه الجرائم من إجمالي الأفعال الإجرامية في الأراضي الفلسطينية. بينما يلاحظ أن ما يزيد عن ثلث إجمالي المحكومين في سجون الأراضي الفلسطينية (35.3%)، والبالغ عددهم 1842 شخصاً، قد حكموا على ذمة مالية، وبلغت نسبة المحكومين بسبب السرقة 15.5%، وبسبب الاعتداء 11.7%، وبسبب الاحتيال والتزوير 7.8%، وهي نسب تختلف عن حجم هذه الجرائم في الأراضي الفلسطينية.

8-6 غالبية الأحداث المتهمون بارتكاب أفعال إجرامية من أسر كبيرة العدد

بلغ عدد الأحداث المتهمين بارتكاب أفعال إجرامية في الأراضي الفلسطينية 1460 فرداً، منهم 706 أفراد في الضفة الغربية و754 فرداً في قطاع غزة. وتشكل الإناث ما يعادل 2.7% من مجموع الأحداث المتهمين بارتكاب أفعال إجرامية، وتتوزع بواقع 1.4% في الضفة الغربية و1.3% في قطاع غزة. وتخص معظم التهم الموجهة إلى هؤلاء الأحداث (70.5%) الاعتداء على الغير وعلى أموال الغير (الجدول 8-3 في الملحق).

ما يزيد عن نصف (57.6%) الأحداث المتهمين في الأراضي الفلسطينية من الفئة العمرية من 16-18 عاماً، وتنخفض هذه النسبة إلى 34.9% في الفئة العمرية 13-15 عاماً، وإلى 7.5% في الفئة العمرية حتى 12 عاماً. كما يلاحظ أن غالبيتهم (60.1%) من الأميين أو الذين أنهوا المرحلة الابتدائية فقط. وأن غالبيتهم (65.4%) ينتمون إلى أسر يزيد عددها عن 7 أفراد. وينتمي 72% من الأحداث المتهمين في قطاع غزة إلى أسر يزيد عدد أفرادها عن 8 أفراد. لكن الجدير بالملاحظة هنا أن معظم المتهمين من الأحداث في الضفة الغربية (72.3%) ينتمون إلى أسر حالتها الاقتصادية متوسطة الدخل (الجدول 8-3 في الملحق).

وبلغ عدد الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية في الأراضي الفلسطينية 786 حدثاً في العام 1998، معظمهم ارتكب جرائم سطو وسرقة واعتداء (63.6%)، أما الباقي فقد أدينوا بجرائم أخلاقية (11.7%) أو بجرائم قتل وشروع في القتل (6.8%). كما

بلغ عدد الأحداث الموقوفين في مؤسسة الربيع للرعاية الاجتماعية في قطاع غزة 527 حدثاً في العام 1998، منهم 143 حدثاً محكوماً.

8-7 أكثر من ربع مليون قضية أمام المحاكم النظامية الفلسطينية

بلغ عدد القضايا التي وردت إلى المحاكم النظامية المختلفة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية نحو 169959 قضية في العام 1998 منها 108249 قضية في الضفة الغربية و61710 في قطاع غزة، حيث تم الفصل في نحو 80% من القضايا الواردة إلى المحاكم النظامية في الضفة الغربية ونحو 98% من القضايا الواردة إلى المحاكم النظامية في قطاع غزة. لكن تجدر الملاحظة أنه يضاف إلى القضايا الواردة عدد غير قليل من القضايا المدورة من العام 1997 للعام 1998، وبلغت 101469 قضية، منها 89102 في الضفة الغربية و12367 في قطاع غزة. وبلغ مجموع عدد قضايا المحاكم النظامية في الأراضي الفلسطينية للعام 1998 أكثر من ربع مليون قضية (أو ما يعادل 271428 قضية)، منها 197351 قضية في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وشكلت نسبة القضايا المفصولة في العام 1998 نحو 54.5% من مجموع القضايا الواردة والمدورة، وتصنف القضايا المتبقية تحت اسم قضايا معلقة وعددها 123375 قضية أي ما نسبته 45.5% من مجموع القضايا، منها 109873 قضية في الضفة الغربية و13502 قضية في قطاع غزة (الجدول 8-4 في الملحق).

يعتبر تراكم القضايا التي تتحول إلى قضايا معلقة وارتفاع نسبتها مؤشراً سلبياً على مدى استعداد أجهزة القضاء لمواجهة ومعالجة القضايا التي تحتاج إلى بت من القضاء الفلسطيني. ولا شك أن هذا يستدعي تطويراً نوعياً للجهاز القضائي.

في هذا السياق تشير بيانات الجريمة والضحية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 1998 أن عدد القضاة العاملين في مختلف المحاكم الفلسطينية يبلغ 69 قاضياً وقاضية، أي 2.38 قاض لكل 100 ألف مواطن. منهم 33 قاضياً وقاضية واحدة في الضفة الغربية، أي ما يعادل 1.83 قاض لكل 100 ألف مواطن، و34 قاضياً وقاضية واحدة في قطاع غزة، وهو ما يمثل 3.37 قاض لكل 100 ألف مواطن. كما بلغ عدد المحامين العاملين في المحاكم الفلسطينية 1040 محامياً ومحامية في العام 1998، منهم 633 محامياً و52 محامية في الضفة الغربية و320 محامياً و35 محامية في قطاع غزة. أما عدد موظفي الادعاء العام في الأراضي الفلسطينية في العام 1998، فقد بلغ 45 مدعياً عاماً، منهم 18 في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة، علما بان جميع المدعين العامين هم من الذكور.

8-8 استمرار تصاعد وتيرة حوادث السير وعدد الإصابات والوفاة، وتحديداً بين الأطفال

ارتفع عدد حوادث السير المسجلة في الأراضي الفلسطينية من 7186 حادثاً في العام 1996 إلى 7640 حادثاً في العام 1998 (منها 5607 حادثاً في الضفة الغربية و2033 حادثاً في قطاع غزة)، أي بزيادة قدرها 6.3%، وهي نسبة غير قليلة بكل المقاييس، وخاصة أن إصابات نتجت عن 77.8% من هذه الحوادث. وبلغ عدد الإصابات التي نتجت عن هذه الحوادث 8806 إصابة، منها 5513 (62.6%) إصابة بسيطة، و2456 (27.8%) إصابة متوسطة، و639 (7.2%) إصابة خطيرة، و198 (1.7%) إصابة قاتلة، مقابل 180 إصابة قاتلة خلال العام 1997، أي بزيادة قدرها 10% في الإصابات القاتلة (الجدول 8-5 في الملحق). وتشير هذه الأرقام إلى ضرورة مواصلة إجراءات تنظيم السير على طرق الضفة والقطاع، وإلى تطوير الرقابة على السير والمركبات، والتوعية الجماهيرية بأسباب حوادث الطرق.

وقع ما يزيد قليلاً عن خمس حوادث السير في الضفة الغربية (20.8%) في محافظة رام الله، تلتها في ذلك محافظة الخليل ثم محافظة نابلس اللتان وقع فيهما 17.7% و16.3% من إجمالي حوادث السير في الضفة الغربية، على التوالي. بينما احتلت محافظتي غزة وشمال غزة المرتبة الأولى في عدد حوادث السير في قطاع غزة، حيث شكلت الحوادث فيها 60.1% من هذا المجموع.

واحتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى (20.8%) في عدد الإصابات التي نتجت عن حوادث السير في الضفة الغربية، تلتها في ذلك محافظة الخليل (16.8%)، ثم محافظة رام الله (14.3%). بينما وقع في غزة وشمال غزة القسم الأكبر من الإصابات الناجمة عن حوادث السير في قطاع غزة) (53.9%) الجدول 8-6 في الملحق).

بلغ عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سبع سنوات وأصيبوا جراء حوادث الطرق في الأراضي الفلسطينية 1487 طفلاً في العام 1998، منهم 972 في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وقد نجم عن حوادث العام 1998 مقتل 58 طفلاً منهم 27 طفلاً في الضفة الغربية و31 طفلاً في قطاع غزة مقارنة ب 80 حالة قتل للأطفال نتيجة حوادث سير في العام 1997.

خلاصـــة

على الرغم من التحسن الملحوظ في أداء الجهات المعنية برصد وتسجيل الأفعال الإجرامية وحوادث السير وضحاياها، إلاّ أن نواقص عديدة ما زالت تعتري بيانات الجريمة، من أبرزها استمرار ضعف إقبال الجمهور على التبليغ عن الحوادث والأفعال الإجرامية التي يتعرضون لها بسبب سيادة "ثقافة عشائرية" يتم اللجوء إليها، غالباً، لحل الخلافات والمشاكل. كما أن ضعف التوجه إلى الأجهزة الحكومية المختصة قد يكون ناتجاً عن تدني ثقة الجمهور بمدى فعالية هذه الأجهزة وبمدى قدرة أجهزة القضاء على الفصل في القضايا التي تصلها بالسرعة المناسبة.

كما تتسم بيانات الجريمة بغياب معطيات حول متغيرات عديدة كالنوع الاجتماعي والفئات العمرية والمكانة الاجتماعية أو المهنية. كما يغيب عنها (كما هي واردة في مصادرها الأساسية) التوافق في مسميات الأفعال الإجرامية المبلغ عنها بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، والفروق في هذه المسميات بين المحافظات الفلسطينية من جهة أخرى. كما ينقصها التوافق في أنواع المحاكم بين الضفة الغربية وقطاع غزة والمسميات الخاصة بأنواع القضايا، الأمر الذي يصعب عملية المقارنة بين بيانات المنطقتين.

وتشير معطيات العام 1998، إلى حاجة الهيئات المعنية إلى إيلاء اهتمام خاص بتوحيد القوانين، وإيلائها اهتماماً خاصاً بجرائم وجنح الأحداث ومسبباتها. وتبرز حاجة إلى تقوية الجهاز القضائي بديلاً عن القضاء العشائري، ومعالجة أحداث السير التي تؤدي إلى إصابة وإعاقة ووفاة الآلاف من الأفراد سنوياً.

كما توجد ضرورة لتعريف فعل الجريمة ، بشكل واضح ومحدد، في التصنيفات المعتمدة لدى الشرطة والجهاز المركزي للإحصاء. فعلى سبيل المثال لا تدخل بعض أعمال العنف ضد المرأة (من الزوج أو الأخ أو الأب) من ضمن أفعال الجريمة، ويسري هذا على الأطفال. ويحتاج هذا إلى تشريعات خاصة. كما أنه من الضروري أن تشمل البيانات الانتهاكات التي تقوم بها أجهزة الأمن ضد المواطنين (الاعتقال بسبب انتماءات سياسية، أو بدون تهمة أو محاكمة). كما أنه من المفيد تحديد مكان

حدوث الجريمة، وعلاقة الفاعل بالضحية. ومن الملاحظ أن بعض الانتهاكات لا يتم التبليغ عنها لأسباب مختلفة (عائلية، أو عدم معرفة بالحقوق، أو عدم الاطمئنان إلى سرية البيانات)، ولذا فمن الضروري تطوير أشكال بحثية تتلاءم مع موضوع البحث، وعدم قصرها على بيانات الشرطة أو المسوح العامة.

9- مؤشرات البيئة القانونية[133]

واجه المجلس التشريعي الفلسطيني بعد مباشرة مهامه رسمياً في 7 آذار 1996 مهمة توحيد القوانين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية[134]. وهي خليط من القوانين المصرية والأوامر العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، والقوانين الأردنية والأوامر العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، مرت عملية تشريع القوانين في مرحلتين: مرحلة ما قبل انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني، ومرحلة ما بعد بدء المجلس التشريعي الفلسطيني مهامه التشريعية.

9-1 مرحلة التشريع الأولى: جمع السلطة التنفيذية بين مهام التشريع والتنفيذ

جمع مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الأولى بين مهمتي التشريع والتنفيذ، وفقاً لما نصت عليه اتفاقية أوسلو الثانية (أيلول 1995). وحدد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية آلية التشريع في هذه المرحلة من خلال القانون رقم 4 لسنة 1995 بشأن إجراءات إعداد التشريعات الذي صدر بتاريخ 17 نيسان 1995. ويعطي هذا القانون دورا في عملية التشريع للوزارة أو الجهة المختصة بموضوع القانون، وديوان الفتوى والتشريع الذي يقوم بصياغته بصورة مناسبة، وينسق بين الوزارات والجهات المعنية، ومجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية الذي يقوم بإقرارها. ويقوم رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بإصداره ونشره في الجريدة الرسمية[135]. وأكد القانون رقم 5 لعام 1995 بشأن نقل الصلاحيات على أن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية هو الذي يصدر القوانين بعد موافقة مجلس السلطة[136]. ونظم هذان القانونان آلية التشريع في السلطة الوطنية الفلسطينية في فترة ما قبل تولي المجلس التشريعي مهامه. وصدر قبل هذين القانونين خمسة قوانين بمصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، تتعلق بنقل الصلاحيات، وملء الفراغ القانوني الناشئ عن تطبيق الاتفاقية الفلسطينية- الإسرائيلية المعروفة باتفاقية غزة- أريحا[137].

---

133 يقتصر هذا القسم على رصد تطور عملية التشريع في السلطة الوطنية الفلسطينية .

134 المجلس التشريعي الفلسطيني، 1999. القوانين-1996 1999، رام الله، ص5.

135 سيسالم، مازن وآخرون. 1998. قوانين فلسطين: القوانين والمراسيم الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية والاتفاقيات المعقودة معها (أيار 1994- أيار 1998). بدون مكان نشر، ص ص29-30.

136 المصدر السابق، ص ص31-32 .

137 أصدر الرئيس قانونين في العام 1994، هما: قانون نقل صلاحيات إدارة الشؤون البلدية والقروية بقطاع غزة إلى وزارة الحكم المحلي، وقانون مد ولاية المحكمة العليا بقطاع غزة إلى الضفة الغربية. وأصدر ثلاثة قوانين في العام 1995، هي: قانون تعديل دعاوى الحكومة، وقانون بإلغاء بعض القرارات والأوامر العسكرية، وقانون إنشاء دائرة السير .

أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية 12 قانوناً خلال العام 1995 و4 قوانين خلال العام 1996. وتناولت هذه القوانين قضايا اقتصادية[138]، وإنشاء مؤسسات حكومية وعامة، وتنظيم عمل بعض المؤسسات[139]. كما تناولت تعديل بعض الأحكام في القوانين السارية، وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية[140]، وقضايا الترجمة والمترجمين وإعفاء المركبات الدبلوماسية والقنصلية من رسوم الترخيص.

يرى بعض المختصين أن هذه المرحلة من التشريع سادها "خلط بين التشريعات الأولية (أي القوانين) والتشريعات الثانوية (أي الأنظمة واللوائح)" ، وأنها تميزت بـــ "ضعف دور مجلس الوزراء في التشريع"، وغاب عن بعضها "إشارة المشرِّع إلى مصدر صلاحياته .[141]"وقد قوبلت بعض القوانين بالنقد الشديد، كقانون تشجيع الاستثمار[142] الذي ألغي بمشروع لاحق.

9-2 المرحلة الثانية: المجلس التشريعي يجهد لتثبيت دوره التشريعي

تغيرت آلية إصدار القوانين بعد انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث أصبح المجلس صاحب الاختصاص في التشريع. وحددت آلية التشريع في النظام الداخلي للمجلس التشريعي وفي مشروع القانون الأساسي[143]. وتقدم مشاريع القرارات للمجلس التشريعي من قبل مجلس الوزراء أو من قبل عضو أو أعضاء من المجلس التشريعي أو من قبل إحدى لجانه. ويحيل رئيس المجلس التشريعي مشروع القانون المقترح إلى اللجنة[144] المختصة لدراسته وإبداء الرأي فيه، وتقدم اللجنة المعنية تقريرها أمام

138 أصدر الرئيس ثلاثة قوانين تنظم بعض جوانب النشاط الاقتصادي، هي: قانون تشجيع الاستثمار، وقانون تعديل قانون الصرافة، وقانون تمليك الطبقات والشقق.

139 وهي قوانين: إنشاء سلطة الطاقة، وتشكيل اللجنة الجمركية، وإنشاء سلطة المياه، وتشكيل مجلس إدارة صندوق المعاشات، وتعديل بعض أحكام قانون التأمينات والمعاشات، وتعديل بعض أحكام قانون نقابات العمال، وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، وقانون هيئة الرقابة العامة.

140 وهي قانون الانتخابات وقانون تعديل بعض أحكام قانون الانتخابات.

141 مدللاً على ذلك بالقرار رقم 1 لسنة 1994 القاضي باستمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية قبل تاريخ 1967/6/5، وقرار رقم 8 لسنة 1995 بشأن منح ضباط وضباط صف وأفراد المباحث الجنائية صفة الضابطة القضائية، وقرار رقم 287 لسنة 1995 بشأن صلاحيات النائب العام، وهي قرارات تعدل على قوانين (أبو هنود، حسين. 1998. تقرير حول التشريعات وآلية سنها في السلطة الوطنية الفلسطينية "دراسة تحليلية". رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. ص ص50-53).

142 أعده خبراء أجانب باللغة الإنجليزية، ثم ترجم إلى لعربية، ولاقى نقدا على المستويين الاقتصادي والقانوني، ولم ينفذ القانون وألغي بقانون آخر أعده المجلس التشريعي (حسين أبو هنود، مصدر سابق، ص36).

143 أقره المجلس التشريعي في شهر تشرين الأول 1997، لكن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لم يصادق عليه حتى كتابة هذا التقرير .

144 يشكل المجلس التشريعي 12 لجنة دائمة إضافة إلى اللجان المؤقتة، واللجان الدائمة هي: لجنة القدس، ولجنة الأراضي ومقاومة الاستيطان، ولجنة شؤون اللاجئين، واللجنة القانونية، ولجنة الموازنة والشؤون المالية، اللجنة الاقتصادية، ولجنة الداخلية، ولجنة التربية والقضايا الاجتماعية، ولجنة المصادر الطبيعية والطاقة، ولجنة الرقابة لحقوق الإنسان والحريات العامة، ولجنة شؤون المجلس (النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، المادة 48).

المجلس الذي يخضعه لمناقشة عامة. وبعدها يحال القانون إلى اللجنة القانونية في المجلس التشريعي لإبداء ملاحظاتها عليه. ومن ثم تجري مناقشة وإقرار القوانين بقراءتين منفصلتين؛ الأولى: يتم فيها نقاش مواد مشروع القانون والتصويت عليها مادة مادة، ومن ثم يصار إلى التصويت على مشروع القانون ككل. ويتم في القراءة الثانية نقاش التعديلات المقترحة والتصويت عليها. وقد يحتاج مشروع القانون إلى قراءة ثالثة بناء على طلب خطي من مجلس الوزراء أو ربع أعضاء المجلس التشريعي، وذلك قبل رفعه لرئيس السلطة الفلسطينية للمصادقة عليه.

وفقاً للنظام الداخلي للمجلس التشريعي يصدر رئيس السلطة الوطنية القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي خلال 30 يوماً من تاريخ إحالتها إليه. وله أن يعيدها إلى المجلس خلال هذه الفترة مرفقة بملاحظاته أو أسباب اعتراضه، وإلاّ أعتبر مصدراً وينشر في الجريدة الرسمية[145]. وإذا رد رئيس السلطة الوطنية مشروع القانون إلى المجلس وفقاً لأحكام الفقرة السابقة تعاد مناقشته في المجلس فإذا أقرته الأغلبية المطلقة من أعضائه (أي 45 عضواً) أعتبر نافذاً وينشر فوراً في الجريدة الرسمية[146]. وتهدف هذه الإجراءات إلى التسريع في إصدار قوانين منظمة لحياة المجتمع في مختلف المجالات. لكن غياب قانون أساسي مصادق عليه أبقى القوانين المقرة من قبل المجلس التشريعي خاضعة لإرادة رئاسة السلطة التنفيذية.

واعتبرت الهيئة المستقلة لحقوق المواطن [147]**أن صيغة المجلس التشريعي التي تنص على أن القانون يصبح ساري المفعول بعد مضي شهر على إحالته للسلطة التنفيذية إذا لم يقم الرئيس خلال هذه المدة بإقراره، غير فعّالة، و"غير ملائمة للحالة الفلسطينية، وذلك بسبب غياب الوعي القانوني والتقاليد الدستورية والتشريعية التي تحكم العلاقة بين السلطات الثلاث**[148]". ومن المفيد الإشارة إلى أن النظام الداخلي للمجلس التشريعي غير ملزم للسلطة التنفيذية، ولا يتضمن آلية معينة تلزم السلطة التنفيذية احترام إرادة المجلس التشريعي[149].

---

145 استخدمت السلطة التنفيذية هذه المادة مرة واحدة بخصوص قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية، حيث أعادت مشروع القانون إلى المجلس التشريعي لتعديل المادة المتعلقة بجهة التسجيل، وطلبت السلطة التنفيذية إعطاء صلاحية التسجيل إلى وزارة الداخلية، وقد أثار تصويت النواب برد اعتراض السلطة التنفيذية أزمة قانونية في المجلس بسبب نتيجة التصويت التي لم تحظ بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس (أي 45 عضو)، وفي المحصلة قررت اللجنة القانونية للمجلس التشريعي قانونية اعتراض السلطة التنفيذية، وبالتالي أصبحت وزارة الداخلية هي المخولة بالتسجيل .

146 النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، المواد 65-72.

147 وهي هيئة حقوقية فلسطينية رسمية تشكلت بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

148 الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. 1998. التقرير السنوي الثالث: 1 كانون الثاني- 31 كانون الأول 1997. رام الله- فلسطين، ص49.

149 المصدر السابق، ص48.

9-3 ثلاثة وأربعون مشروع قانون قدمت للمجلس التشريعي حتى نهاية العام 1998

قُدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني 45 مشروع قانون حتى نهاية العام 1998، ثلاثة[150] منها خلال العام 1996، و 27 مشروع قانون خلال العام 1997. وقد دمج المجلس بين مشروعين، كما جزأ أحد المشاريع إلى مشروعين، وهذا يعني أن المشاريع المطروحة للنقاش أمام المجلس التشريعي هي 43 مشروع قانون حتى نهاية العام 1998. وقد قدم مجلس الوزراء أكثر من ثلثي مشاريع القوانين، وتوزعت بقية مشاريع القوانين المقدمة بين لجان المجلس التشريعي وأعضاء من المجلس التشريعي (17% و 14% على التوال).

وتوزعت مشاريع القوانين حسب موضوعها كما يلي: اهتم نحو نصفها بتنظيم عمل مؤسسات السلطة والسلطات المحلية والمؤسسات العامة. وكان مصدر ثلاثة أرباع هذه المشاريع مجلس الوزراء[151]، وكان مصدر الباقي لجان المجلس التشريعي (18%) وأعضائه 5%) . عالج 28% من مجموع مشاريع القوانين التي قدمت للمجلس التشريعي حتى نهاية العام 1998، مسائل تخص تنظيم النشاط الاقتصادي. وقد قدم معظمها (58%) [152] من قبل مجلس الوزراء[153]، وقدم الباقي من قبل لجان المجلس وأعضاء المجلس التشريعي (25% و17% على التوالي)[154] .

واهتمت أربعة مشاريع قوانين بجوانب اجتماعية وحقوقية، اثنان منها قدمهما مجلس الوزراء[155]، واثنان قدمهما أعضاء في المجلس التشريعي[156]. واهتم مشروعان بتنظيم مهن محددة، واحد قدمه مجلس الوزراء (مشروع قانون تنظيم مهنة الأطباء البيطريين)، والثاني مقدم من إحدى لجان المجلس التشريعي (مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة). واهتم مشروع آخر بتنظيم التعليم العالي. أما المشاريع الأخرى فكانت: مشروع قانون الأحزاب السياسية، ومشروع قانون الأسلحة النارية والذخائر، ومشروع قانون الخدمة المدنية.

كان مشروع القانون الأساسي، أول مشروع قانون يقدم للمجلس التشريعي. وقد تقدم به وزير العدل الفلسطيني، وجرى إقراره

150 أهمها مشروع القانون الأساسي الذي أقره المجلس التشريعي وأحاله للرئيس لإصداره بتاريخ 4 تشرين الأول 1997.

151 تشمل مشاريع قوانين: **الخدمة المدنية، سلطة النقد، والهيئة العامة الفلسطينية** للبترول، **والدفاع المدني، والإحصاءات العامة، والتموين، والتشكيلات الإدارية، والهيئات المحلية،** وانتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، وتعيين المخاتير، **واللوازم العامة،** والعطاءات للأشغال الحكومية، وإنشاء المركز الفلسطيني للتنمية الريفية، وبنك تنمية الهيئات المحلية، والبيئة.

152 هي: تنظيم الموازنة العامة، والسلطة القضائية، والتأمين الصحي الحكومي، ومراكز الإصلاح والتأهيل (السجون)، وصندوق دعم أسر الشهداء والأسرى والجرحى.

153 تشمل مشاريع قوانين: حماية الثروة الحيوانية، ودمغ ومراقبة المعادن الثمينة، وحماية المصادر الطبيعية في قطاع غزة، والمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، ومراقبة الحمضيات، والمصارف، والمصادر الطبيعية.

154 هي: تنظيم تملك الأجانب للعقارات في فلسطين، وضريبة الدخل الفلسطيني ، والعمل الفلسطيني، وتشجيع الاستثمار في فلسطين، وتنظيم عمل الوكلاء التجاريين.

155 وهما: الاجتماعات العامة، والأحوال المدنية .

156 وهما: مشروع قانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية، ومشروع قانون حقوق المعوقين.

من قبل المجلس التشريعي بالقراءة الثالثة وأحاله المجلس إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في أوائل تشرين الأول 1997. لكن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لم يصدر القانون الذي اعتبر بمثابة دستور المرحلة الانتقالية، والتي انتهت رسمياً في الرابع من أيار 1999.

9-4 تعثر الدور الرقابي للمجلس التشريعي

يرى تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن أن العام 1998 شهد تطوراً في الدور الرقابي للمجلس التشريعي مقارنة بالعام الذي سبقه. فقد "قامت لجان المجلس التشريعي بالتحقيق في العديد من الشكاوى والقضايا العامة ومظاهر الخلل والمخالفات التي ارتكبتها السلطة التنفيذية [157]"رغم هذا يؤكد التقرير أن المجلس التشريعي "لم يستطع وضع حد للعديد من مظاهر الخلل والمخالفات التي ارتكبتها السلطة التنفيذية، رغم أن نشاط المجلس التشريعي قد منع المزيد من المخالفات أو التمادي فيما وقع" [158].

كما اعتبرت الهيئة المستقلة لحقوق المواطن أن المجلس **التشريعي لم يحسن توظيف أدوات الرقابة والمساءلة**[159]، وذلك على الرغم من ممارسته لحقه في توجيه الأسئلة واللوم والتوصيات، وتشكيل لجان تحقيق في عدد من القضايا العامة، واستجواب الوزراء، وإقرار البيان الوزاري والتشكيل الحكومي، وإقرار الموازنة العامة. كما لوّح المجلس باستخدام حقه في حجب الثقة عن الحكومة دون ممارسة هذا الحق، ولم يوفق في ممارسة الرقابة على الاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مع أطراف خارجية[160].

ووفقاً لتقدير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، فقد تجاهلت السلطة التنفيذية المجلس التشريعي وأصرت "**على رفض قيام المجلس التشريعي بمساءلتها عن أعمالها، وأن يعمل ضمن مفاهيمها ورؤياها وتحت هيمنتها**[161]". ومن المؤشرات على ذلك: عدم المصادقة على القانون الأساسي، ورفض الاعتراف بالنظام الداخلي للمجلس التشريعي كمنظم للعلاقة بين السلطتين أو ترسيم العلاقة بينهما بنصوص قانونية، والتأخير المستمر في عرض الموازنة، وتجاهل قرارات المجلس التشريعي وتوصياته.

9-5 تحسن في وتيرة مصادقة السلطة التنفيذية على المشاريع المقرة من المجلس التشريعي

157 الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. 1999. حالة حقوق المواطن الفلسطيني: التقرير السنوي الرابع (1 كانون الأول 1998 - 31 كانون الأول 1998). رام الله، ص64.

158 المصدر السابق، ص64.

159 المصدر السابق، ص65 .

160 المصدر السابق، ص65-66.

161 المصدر السابق، ص67.

أحال المجلس التشريعي 22 قانوناً إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد إقرارها بالقراءات المطلوبة.

وقد صادق رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،حتى نهاية العام 1998، على 15 قانوناً منها[162]. فقد صادق على قانون واحد في العام 1996، وقانونين خلال العام 1997، و12 قانوناً خلال العام 1998. وتوزعت القوانين التي أصدرها الرئيس حسب الجهة التي تقدمت بها للمجلس التشريعي كما يلي: 12 قانوناً قدمت من قبل مجلس الوزراء، واثنان من قبل لجان المجلس، وواحد من قبل أعضاء المجلس. وينظم أكثر من نصفها عمل مؤسسات السلطة والسلطات المحلية والمؤسسات العامة. وتنظم أربعة قوانين النشاط الاقتصادي، إضافة إلى قانون التعليم العالي، وقانون الأسلحة النارية والذخائر، وقانون الاجتماعات العامة[163].

ولم يصادق رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على ثلاثة قوانين أحالها له المجلس التشريعي منذ العام 1997، ولم يعدها للمجلس التشريعي لمعاودة نقاشها وفقاً لما ينص عليه النظام الداخلي للمجلس التشريعي. وهذه القوانين هي: القانون الأساسي، وقانون تنظيم تملك الأجانب للعقارات في فلسطين، وقانون الهيئة العامة الفلسطينية للبترول. أما القوانين الثلاثة الأخرى فقد أحيلت لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في نهاية العام 1998[164].

وأعاد المجلس التشريعي قانونين للسلطة التنفيذية، هما: حماية المصادر الطبيعية في قطاع غزة، وإنشاء المركز الفلسطيني للتنمية الريفية. ورفض المجلس التشريعي مشروع قانون تعيين المخاتير، بعد المناقشة العامة[165].

9-6 تطور في بعض أشكال مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمختصين في عملية التشريع

تباينت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمختصين في نقاش مشاريع القوانين المختلفة المقدمة للمجلس التشريعي، من حيث حجم المشاركة أو الفاعلية، وذلك تبعاً للقطاع الذي يمسه مشروع القانون. ويشير تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن الرابع إلى أن "عملية مشاورة المختصين والجمهور تطورت (خلال العام 1998)[166]، وذلك من خلال مشاركة أعضاء المجلس التشريعي في ورشات

162 صادق رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على قانون آخر هو قانون المصادر الطبيعية في بداية العام 1999 ، كما أحال المجلس التشريعي مشروع قانون آخر إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لإقراره وهو قانون الأحوال المدنية في بداية العام 1999 (المجلس التشريعي الفلسطيني، القوانين: 1996-1999). وأصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قانون الأحوال المدنية في منتصف العام 1999 (ديوان الفتوى والتشريع. 1999. الوقائع الفلسطينية، العدد 29)

163 المجلس التشريعي، القوانين 1996-1998.

164 المصدر السابق.

165 المصدر السابق.

166 الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي الرابع، ص57.

عمل حول مشاريع القوانين المعروضة أمام المجلس التشريعي، واستماع المجلس التشريعي ولجانه إلى آراء مختصين وذوي العلاقة بالمشاريع قيد النقاش، مثل قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية، والسلطة القضائية، وقانون العمل، وغيرها. ولعبت الهيئة المستقلة لحقوق المواطن دوراً فاعلاً في إعداد دراسات حول بعض التشريعات المقترحة، وعقد ورشات عمل بمشاركة الجهات ذات العلاقة، وتقديم استشارات قانونية حول بعض القضايا التي تهم المشرّع، وذلك بهدف المساعدة على التوصل إلى تشريعات عصرية.

واهتمت الهيئات والمنظمات المجتمعية ذات العلاقة ببعض مشاريع القوانين المطروحة بالعمل كمجموعات ضغط، لإدخال تعديلات على التشريعات المقترحة بما يتلاءم مع مصالح الفئات التي تمثلها. ومن هذه الهيئات: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية، واتحاد نقابات العمال، والمنظمات النسوية، واتحاد السلطات المحلية. وتمثل الحالات التالية أنماطاً مختلفة من المشاركة في صياغة مشاريع القوانين:

أ. قانون الخدمة المدنية بين التطبيق والتعليق

أثار قانون الخدمة المدنية جدلاً واسعاً في مراحل تحضيره وإقراره وبعد إصداره. ويمس القانون عشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي يعمل أفراد منها في القطاع الحكومي المدني. ورغم المشاركة والنقاش الواسعين، **قبل إقراره من قبل خبراء، إلاّ أن تنفيذه أفرز عدداً من المشكلات** التي دفعت إلى تجميد العمل به. ومن **أبرز هذه المشاكل التكلفة المالية المترتبة عليه، والحاجة إلى لوائح تنفيذية ملائمة تراعي الخصوصية** الفلسطينية (عاملون سابقون في منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، ومعتقلون قضوا سنوات طويلة في سجون الاحتلال، وعاملون سابقون في الإدارة المدنية الإسرائيلية). هذا إضافة إلى الوضع **الناشئ عن آلية التوظيف طوال الفترة السابقة من عمل السلطة الوطنية الفلسطينية المتسمة بالارتجال.** ومن الملفت للانتباه أن الجهات المقصودة من مشروع القانون (فئات الموظفين المختلفة) لم تشكل جماعة ضغط للتعبير عن مصالحها الجماعية خلال فترة إعداد القانون ونقاشه. ففي حين علت أصوات بعض القطاعات (معلمون، موظفو وزارة الصحة) مطالبة بتطبيق القانون، قام بعض القطاعات الأخرى (تحديداً الذين لديهم خلفية نضالية وتضرر من الاحتلال) بالمطالبة بتعديل آليات تطبيق القانون، ليأخذ سنوات نضالهم بعين الاعتبار. وقد علق تنفيذ القانون بعد أن طبق لشهر واحد في نهاية العام 1998.

ب. قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية

نجحت شبكة المنظمات الأهلية منذ طرح الصيغ الأولى لقانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية، في تشكيل مجموعة ضغط

بالاشتراك مع الاتحاد العام للجمعيات الخيرية. وعملت بنشاط مع مختلف الجهات ذات العلاقة، وتمكنت من تجنيد موقف داعم لوجهة نظرها، وتحديداً بين أعضاء المجلس التشريعي. واتسمت بعض مراحل إقرار هذا القانون ببروز أشكال من التوتر بين أوساط شبكة المنظمات الأهلية وأطراف من السلطة التنفيذية. وقد نجحت السلطة التنفيذية في تبهيت الإنجازات المتحققة في مشروع القانون لصالح المنظمات غير الحكومية، من خلال تثبيت وزارة الداخلية بوصفها الجهة المخولة بتسجيل الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية.

ويذكر أنه لم يصوت لصالح وزارة الداخلية أي من أعضاء المجلس التشريعي في جلسة مناقشة تعديل هذه **المادة بالقراءة الثالثة**، فقد عارض عضوان فقط إعطاء وزارة العدل صلاحية تسجيل الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية التي لم تكن مدرجة حينذاك ضمن خيارات الجهة المرشحة للتسجيل. **وقد صوت لصالح وزارة الداخلية كجهة مخولة بتسجيل** الجمعيات والمنظمات الأهلية 12 نائباً عند إعادته من قبل السلطة التنفيذية، فيما عارض التعديل 38 عضواً. وقد أدخلت هذه النتيجة المجلس التشريعي في أزمة قانونية حول شرعية التصويت وفق النظام الداخلي للمجلس الذي يتطلب توفر أغلبية مطلقة لأعضاء المجلس لرد اعتراض رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد اعتبر المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع القانون بتعديلات السلطة التنفيذية نافذاً.

ج. قانون الاجتماعات العامة

نجحت الهيئة المستقلة لحقوق المواطن في إدخال تعديلات على الصيغة الأولية المقترحة لهذا القانون، لصالح مراعاة الحقوق العامة. وساهمت، من خلال العمل المباشر مع المجلس التشريعي، في إقرار مشروع قانون يحافظ على حقوق المواطن الأساسية في التجمع والتعبير عن الرأي. وقد أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية هذا القانون بتاريخ 28 كانون الأول 1998[167].

د. مشروع قانون العمل الفلسطيني

أعدت وزارة العمل الفلسطينية الصيغة الأولى من مشروع قانون العمل الفلسطيني، وعقدت حوله عدداً من ورشات العمل على المستوى الوطني والمناطقي والمحلي. وتفاعلت مع المشروع الجهات الثلاث المعنية بالقانون: وزارة العمل ونقابات العمال وأرباب العمل، إضافة إلى مركز الديمقراطية وحقوق العاملين. وتواصل عمل هذه الجهات مع المجلس التشريعي خلال المراحل المختلفة لإقرار القانون. وقد أقر القانون في تشرين الأول 1999 بالقراءة الثانية بعد إدخال تعديلات على مشروع القانون تنسجم مع مطالب نقابات العمال، فحدد ساعات العمل ب

[167] المجلس التشريعي الفلسطيني، القوانين، ص 217.

45 ساعة أسبوعية بدلاً من 48 ساعة، وأقر إجازة وضع بأجر كامل للمرأة العاملة قدرها 10 أسابيع، ومنع فصلها بسبب إجازة الوضع.كما أعطت التعديلات تعويضاً مادياً يوازي أجر 3500 يوم عمل للعامل المصاب بدرجة عجز كلي دائم.

وأعدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي في جلستها 21 تشرين الأول 1999 مقترحات لعرضها على المجلس التشريعي تتعلق بإعفاء العمال من الرسوم القضائية في القضايا العمالية، ومكافأة نهاية الخدمة عند الاستقالة، وساعات العمل الأسبوعية، وحول إجازة الوضع[168].

[168] جريدة الأيام، 22 تشرين الأول 1999.

هـ. مشروع قانون التشكيلات الإدارية

نظم اتحاد السلطات المحلية الفلسطينية حملة مضادة لمشروع قانون التشكيلات الإدارية الذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الأولى، بالاعتماد على السلطات المحلية، ومن خلال العمل المباشر مع المجلس التشريعي، ونجح في حمل المجلس على إعادة مشروع القانون إلى السلطة التنفيذية، بسبب تناقضه مع قانون السلطات المحلية الذي صدر في وقت سابق، من حيث الصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية والمحافظ في كل من القانونين.

و. مشروع قانون الأحزاب السياسية

لاقى مشروع قانون الأحزاب السياسية معارضة من قبل التنظيمات السياسية الفلسطينية، التي تعارض مبدأ وجود قانون ينظم العمل الحزبي، بسبب خصوصية الوضع الفلسطيني، واستمرار سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على أجزاء واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وسعت هذه التنظيمات إلى خلق موقف رافض لوجود القانون من خلال الندوات وورشات العمل، ومن خلال العمل مع المجلس التشريعي. ولم يعرض مشروع القانون على المجلس التشريعي.

ز. قانون السلطة القضائية

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع قانون السلطة القضائية بالقراءة الثالثة وأحاله إلى رئيس السلطة الوطنية لإقراره بتاريخ 5 كانون الأول 1998. وينهي المشروع حالة ازدواجية القوانين والأنظمة القضائية المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويذكر أن المجلس التشريعي أعاد نقاشه نتيجة لمطالبة الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى، بسبب الإشكاليات التي حملتها مسودة المشروع بالقراءة الثانية، والتي كان من المتوقع أن تثير إشكاليات عند التطبيق. وقد أدخلت بعض التعديلات المقترحة من قبل منظمات حقوق الإنسان على مشروع القانون المقر بالقراءة الثالثة.

9-7 في انتظار ترسيم العلاقة بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي

رغم إصدار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لعدد غير قليل من القوانين التي أقرها المجلس التشريعي، إلاّ أن السلطة التنفيذية ما زالت تتحكم بوتيرة ومسار عملية التشريع بسبب غياب تشريع ينظم ويضبط العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. "فالقدرة التشريعية للمجلس التشريعي بقيت خلال هذا العام (1997) محدودة ومنقوصة، وذلك بسبب عدم تنظيم العلاقة مع السلطة التنفيذية بشكل قانوني نافذ، والذي أدى، في المحصلة، إلى تحكم السلطة التنفيذية في عملية

إصدار التشريعات، وذلك من خلال الامتناع غير المعلن رسمياً عن الإسهام الإيجابي في إصدار التشريعات، وبالتحديد من خلال تعليق التشريعات الواردة من المجلس التشريعي وعدم رفضها أو المصادقة عليها [169]"ويرد تقييم مشابه في تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن للعام 1998، فقد "بقي إجمال هذه العملية (صياغة التشريعات)، وبالتحديد المصادقة على مشاريع القوانين، يخضع بالكامل لسيطرة وتحكم السلطة التنفيذية، تصادق على ما تشاء منها وقتما تشاء، وتهمل ما تشاء، دون أن يفعل المجلس التشريعي شيئاً سوى التذمر والانتظار[170]".

[169] الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي الثالث، ص49.

[170] الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي الرابع، ص48.

9-8 غياب استقلالية القضاء

ترى الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن في تقريرها السنوي الرابع أنه "لم تطرأ تطورات إيجابية على وضع القضاء الفلسطيني خلال العام 1998، وبقي يفتقر إلى الفاعلية والاستقلال، نتيجة لعدم معالجة الأوضاع والإشكاليات التي يعاني منها[171]".

يعاني الجهاز القضائي من نقص حاد في عدد المحاكم على درجاتها المختلفة[172]، وفي عدد القضاة، الأمر الذي يقود إلى "**استمرار ظاهرة تأجيل النظر في القضايا لمدة طويلة قد تستمر لسنوات**[173]"وقد لجأ المحامون إلى الإضراب عن الوقوف أمام المحاكم ليوم واحد بتاريخ 15 نيسان 1999 احتجاجا على الأوضاع المتردية في المحاكم[174].

تمثلت أهم الإشكاليات التي عانى منها الجهاز القضائي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 1998 في الإشكاليات التالية: الانتقاص من اختصاص القضاء المدني[175]، واعتداء السلطة التنفيذية على صلاحيات إدارة شؤون القضاء[176]، وذلك من خلال ممارستها لصلاحيات تعيين القضاة وإحالتهم على التقاعد، ونقلهم. وبقيت إدارة شؤون القضاء بيد رئيس السلطة التنفيذية، ووزارة العدل وديوان الموظفين العام. كما استمر تدخل الأجهزة الأمنية في عمل النيابة العامة، ومصادرة بعض اختصاصاتها والتدخل في عمل القضاة، والتنفيذ الانتقائي لقرارات المحاكم الفلسطينية[177]. كما يشار إلى النقص في المحاكم وعدد القضاة وأعضاء النيابة العامة[178]، وإلى تدني رواتب القضاة وحاجتهم إلى المزيد من الخبرة في مجال القانون، وإلى ضيق المحاكم وضعف التجهيزات[179].

171 المصدر السابق، ص75.

172 مثلا يوجد 9 محاكم صلح و14 قاضياً في الضفة الغربية و 6 محاكم صلح و 15 قاضياً في قطاع غزة، وهي المحاكم التي تختص بالفصل في القضايا الجزائية البسيطة، أي بمعدل قاض واحد لكل 106161 مواطن في الضفة الغربية، وقاض لكل 66771 مواطن في قطاع غزة. ويذكر أن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أصدر قراراً بتشكيل ثلاث محاكم بداية جديدة في الضفة الغربية منذ أوائل العام 1997، لكنه لم ينفذ حتى نهاية العام 1998. (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي الرابع، ص77 و 78).

173 المصدر السابق، ص77.

174 وقائع برلمانية، نيسان 1999.

175 من خلال إعطاء محاكم خاصة صلاحية النظر في قضايا هي من اختصاص القضاء المدني، مثل المحاكم العسكرية التي تنظر في قضايا يكون مدنيون طرفاً فيها، ومحكمة أمن الدولة. وكذلك استمرار قيام جهات غير قضائية بالنظر في النزاعات التي تقع ضمن صلاحيات المحاكم النظامية، مثل بعض الأجهزة الأمنية، واللجان القانونية في المحافظات، والقضاء العشائري. ويترافق ذلك عادة مع إكراه يمارس على أطراف النزاع (المصدر السابق، ص 96).

176 أضرب القضاة ليوم واحد في شهر تشرين الأول 1999 وذلك احتجاجاً على أوضاع الجهاز القضائي .

177 شمل هذا الأجهزة الأمنية وبعض الوزارات المدنية. لمزيد من التفصيل راجع تقارير الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن السنوية.

178 مثلاً معدل عدد القضايا التي ينظرها القاضي يومياً 28 قضية. المصدر السابق، ص98 .

179 المصدر السابق، ص ص96-100.

9-9 إنجاز كم كبير من مشاريع القوانين، ولكن...

يشير تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن للعام 1998 إلى "غياب سياسة واضحة أو نمط ثابت يحكم العملية التشريعية" ويشير إلى أن "السياسة الوحيدة الواضحة هي إنجاز أكبر كم ممكن من مشاريع القوانين[180]".ويرى التقرير أن هذا قد يؤثر على نوعية التشريع لأن بعض "المشاريع التي تعالج أموراً أساسية تعاني من عيوب في الصياغة والمضمون[181].

ومن مظاهر عدم وضوح سياسة التشريع "غياب خطة بالتشريع تحدد الأولويات"، فرغم إصدار العديد من التشريعات المهمة وذات الأولوية، إلاّ أن المجلس التشريعي انشغل في تشريع قوانين كان من الممكن تأجيلها لصالح تشريعات أخرى ذات أولوية[182]. كما أن بعض المؤسسات التي استحدثت بقوانين مازالت دون تشريع ينظم عملها وصلاحياتها.

9-10 حقوق المواطن

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكها لحقوق الإنسان الفلسطيني خلال العام 1998، وهي سياسة رسمية للحكومة الإسرائيلية، **ويبدي القضاء الإسرائيلي تساهلاً تجاه اليهود مرتكبي الجرائم ضد الفلسطينيين**[183]. فقد أستشهد 37 مدنياً فلسطينياً خلال العام 1998 على أيدي جهات إسرائيلية: 21 شهيداً برصاص الجيش الإسرائيلي، و8 شهداء على أيدي المستوطنين، و4 داخل أقبية التحقيق، و4 على يد وحدات المستعربين وفي ظروف غامضة. ويذكر أن النيابة العسكرية أغلقت ملف الجنود الذين أطلقوا النار على العمال الفلسطينيين على حاجز ترقوميا، مما أدى إلى استشهاد ثلاثة منهم، وأطلقت المحكمة الإسرائيلية سراح المستوطن الذي قتل صبياً فلسطينياً في بيتونيا بالكفالة واصفة إياه "بالمواطن الرائع[184].

شرّعت إسرائيل تعذيب المعتقلين الفلسطينيين على المستويات التشريعية والقانونية والقضائية والتنفيذية. وأفاد تقرير لمؤسسة "بتسيلم" أن 850 سجيناً فلسطينياً يتعرضون سنوياً للتعذيب على أيدي جهاز "الشاباك" الإسرائيلي، الذي يستخدم أكثر من 105 وسائل تعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين، وهي ما نتج عنها استشهاد 4 معتقلين فلسطينيين في سجون الاحتلال

180 المصدر السابق، ص54.
181 المصدر السابق، ص55.
182 مثل تنظيم عمل الأجهزة الأمنية (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الرابع.(
183 الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي الرابع، ص3 .
184 المصدر السابق، ص7 و 8.

الإسرائيلي خلال العام 1998.

واصلت إسرائيل **سياسة هدم البيوت،** فقد هدمت حوالي 150 بيتاً في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1998، إضافة إلى عشرات البركسات والخيم. **وواصلت سياسة مصادرة الأراضي والاستيطان،** حيث بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 195 مستوطنة حتى نهاية العام 1998، يقطنها 350 ألف مستوطن. وقد دعا شارون، وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، المستوطنين إلى السيطرة على التلال، "لأن ما نسيطر عليه الآن يصبح لنا" على حد تعبيره[185].

أفاد تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن الرابع (للعام 1998) أن "**حالة حقوق المواطن ما زالت تعاني من انتهاك واضح في مختلف المناحي التي من المفترض أن تكون مكفولة وملتزم بها من قبل جميع الجهات الرسمية** [186]". وتتركز الانتهاكات التي تابعتها الهيئة في جوانب الإجراءات الجنائية، فقد بلغ عدد الانتهاكات المتعلقة بالحق في إجراءات قانونية 1083 انتهاكاً من مجموع الانتهاكات البالغ عددها 1719 انتهاكاً[187]. أنهت الهيئة البحث في 55% من الانتهاكات التي تابعتها خلال العام 1998، ووجهت نقداً للجهات المعنية في 47% من الملفات التي أغلقتها. وأغلقت 48% من الانتهاكات المتعلقة بالحق في إجراءات قانونية عادلة، ووجهت في 54% منها انتقاداً للجهات المعنية. وكانت معظم الانتهاكات المتعلقة بالحق في إجراءات قانونية عادلة متمثلة في الاعتقال التعسفي (87% منها)، وكان نصف الاعتقالات التعسفية اعتقالات دون مذكرة توقيف ودون توجيه لائحة اتهام. وتضمنت الانتهاكات المتابعة 74 اعتقالاً على خلفية سياسية، أغلقت الهيئة 29 ملفاً منها، ووجهت النقد في 25 حالة[188]. ويذكر أن هذه الانتهاكات تتم "في ظل الموقف السلبي للنيابة العامة وعدم قيامها بواجباتها[189].

وخلصت الهيئة المستقلة لحقوق المواطن في تقييمها لحقوق المواطن للعام 1998 إلى أنه رغم تعاون معظم أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها الأمنية مع الهيئة المذكورة في معالجة الانتهاكات التي تابعتها، إلاّ أن "التهاون في الالتزام بالقانون وضعف المساءلة والمحاسبة بدأ يصل إلى مستوى خطير"، وهناك "انتهاك لحقوق المواطنين، خصوصاً الحقوق المتعلقة بالحرية الشخصية والمساواة أمام القانون والقضاء وعدم التعرض للملاحقة والتعذيب[190].

خلاصـــــة

تميزت السنوات الأربعة الأولى من حياة السلطة الوطنية الفلسطينية بتثبيت المجلس

185 المصدر السابق، ص ص 15-20.
186 المصدر السابق، ص184 .
187 يشمل هذا الرقم فقط الانتهاكات التي رصدتها الهيئة .
188 المصدر السابق، ص177 و 184.
189 المصدر السابق، ص184.
190 المصدر السابق، 18.

التشريعي الفلسطيني المنتخب كمصدر للتشريع، وبتحسن أدائه في هذا المجال. لكن السلطة التنفيذية بقيت تتحكم بعملية التشريع بسبب غياب قانون أساسي أو دستور ينظم العلاقة في هذا المجال بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

وقد لاحظت الهيئات المختصة استمرار ظاهرة تدخل السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية في عمل السلطة القضائية، واعتبرته يساهم في زيادة توجه الناس إلى القضاء العشائري، والى شخصيات متنفذة في أجهزة السلطة المدنية والأمنية للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، مما يساهم في إضعاف عملية بناء دولة عصرية تسودها سلطة القانون وتكرس المواطنة بما هي حقوق وواجبات.

وتميزت مرحلة ما بعد قيام السلطة الوطنية بتنامي فاعلية المنظمات المجتمعية والمختصين في عملية التشريع، وانفتاح متزايد من قبل المجلس التشريعي على إشراك الجهات المعنية في عملية التشريع، التي طورت بدورها آليات للتعبير عن مصالحها من خلال تشكيلها مجموعات ضغط داخل المجلس التشريعي وخارجه.

المـــــراجـــــع

أبو هنود، حسين. تقرير حول التشريعات وآلية سنها في السلطة الوطنية الفلسطينية "دراسة تحليلية" رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 1998.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات الثقافة- 1998، رام الله، 1999.

ـــــــــــ. إحصاءات الجريمة والضحية، التقرير السنوي-1998 .رام الله، 1999.

ـــــــــــ. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية- 1998. رام الله، 1999.

ـــــــــــ. المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح وسائل الإعلام المرئية والحاسوب: نيسان- حزيران 1999، رام الله، 1999 .

ـــــــــــ. سكان الأراضي الفلسطينية، 1997-2025 .رام الله، 1999.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية و وزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي التربوي 1997/1996، رقم (3) رام الله، 1997.

ـــــــــــ. الكتاب الإحصائي التربوي 998/1997، رقم (4). رام الله، 1998 .

ـــــــــــ. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5). رام الله، 1999.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- كراس المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد. رام الله، 1998.

ـــــــــــ. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997، النتائج النهائية للتعداد-ملخص (السكان، المساكن، المباني والمنشآت). رام الله، 1998.

ـــــــــــ. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: التقرير السنوي 1998. رام الله، 1999.

ـــــــــــ. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي، (تشرين أول 1995- أيلول 1996). رام الله، 1997.

ـــــــــــ. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي، (كانون الثاني- كانون الأول 1997) رام الله، 1998 .

ـــــــــــ. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي، (كانون الثاني- كانون الأول 1998). رام الله، 1999.

ـــــــــــ. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطنية: التقرير السنوي (تشرين أول 1995- أيلول 1996).رام الله، 1997.

ـــــــــــ. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (كانون ثاني- كانون أول 1997) رام الله، 1998.

ـــــــــــ. مسح البيئة المنزلي: النتائج الأساسية. رام الله، 1998 .

ـــــــــــ. مسح القوى العاملة (دورة تشرين الأول– كانون الأول 1998): المؤتمر الصحفي. رام الله، 1999 .

ـــــــــــ. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 1998. رام الله، 1999 .

ـــــــــــ. مسح ظروف العمل: النتائج الأساسية (أيار– حزيران 1997). رام الله، 1999.

ديوان الفتوى والتشريع. الوقائع الفلسطينية. أعداد مختلفة. غزة.

الشلبي، فاهوم. بيوت المسنين في الضفة الغربية وقطاع غزة: واقع وآفاق مستقبلية. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، 1999.

سيسالم، مازن، ومهنا، اسحق، والدحدوح، سليمان. قوانين فلسطين: القوانين والمراسيم الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية والاتفاقيات المعقودة معها، مايو 1994– مايو 1998. غزة، 1998.

المجلس التشريعي الفلسطيني. القوانين 1996–1999. رام الله، 1999.

ـــــــــــ. المجلس التشريعي، السنة الرابعة: ملحق خاص حول قانون الخدمة المدنية، العدد 1، 1999.

ـــــــــــ .النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). المراقب الاقتصادي، العدد الرابع، 1998

ـــــــــــ. المراقب الاقتصادي، العدد الخامس، 1999

ـــــــــــ شعبان، رضوان، والبطمة، سامية. أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله، 1995.

ـــــــــــ. هلال، جميل والمالكي، مجدي. مؤسسات الدعم الاجتماعي. رام الله، 1997.

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ربيع 1999، غزة .

الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. حالة حقوق المواطن الفلسطيني: التقرير السنوي الثالث (1 كانون الأول 1997 – 31 كانون الأول 1997). رام لله، 1998.

ـــــــــــ. حالة حقوق المواطن الفلسطيني: التقرير السنوي الرابع (1 كانون الأول 1998 – 31 كانون الأول 1998). رام لله، 1999.

وزارة التعليم العالي الفلسطينية. الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1997/1996). رام الله، 1998.

ـــــــــــ. الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1998/1997). رام الله، 1998.

ـــــــــــ. الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1999/1998)، رام الله، 1999.

وزارة الصحة الفلسطينية. الوضع الصحي في فلسطين: التقرير السنوي – 1996. غزة، 1997.

ـــــــــــ. الوضع الصحي في فلسطين: التقرير السنوي – 1997. غزة، 1999.

ـــــــــــ .الوضع الصحي في فلسطين: التقرير السنوي – 1998.غزة، 1999.

Israeli Central Bureau of Statistics. **Statistical Abstract of Israel- No. 49**, Jerusalem, 1998.

UNDP, **Human Development Report 1999**. 1999.

الملـــحق الاحصائـــــي

قـــــائمة الجـــداول

جدول رقم 2-1:عقود الزواج المسجلة ووقوعات الطلاق المسجلة في الاراضي الفلسطينية حسب المحافظة-1996، 1998،1997 [75]

جدول رقم 2-2:عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية حسب الجنس والحالة الزواجية والعمر -1996، 1997، 1998 [76]

جدول رقم 2-3: عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية حسب عمر الزواج والزوجة (الاراضي الفلسطينية)-1998 [77]

جدول رقم 2-4:وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية حسب عمر المطلق والمطلقة (الاراضي الفلسطينية-1998 [78]

جدول رقم 3-1:وفيات الاطفال والرضع في الضفة الغربية وقطاع غزة للاعوام 1996-1998 [79]

جدول رقم 3-2: عدد الاسرة العامة ونسبتها الى كل 1000 مواطن في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والسنة [80]

جدول رقم 3-3: توزيع الولادات حسب مكان الولادة والمنطقة للأعوام 1996و 1997و1998 [81]

جدول رقم 4-1: توزيع رياض الاطفال حسب المنطقة والجهة المشرفة والجنس والسنة [82]

جدول رقم 4-2: توزيع الطلبة حسب المنطقة والجهة المشرفة والجنس [83]

جدول رقم 4-3:معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة [84]

جدول رقم 4-4:معدل عدد الطلبة لكل شعبة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المرحلة والمنطقة والجهة المشرفة لعامي 96-1997 و 97-1998 [85]

جدول رقم 4-5: توزيع طلبة كليات المجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والمنطقة للأعوام
96-1997 و97-1998 و98-1999 [86]

جدول رقم 4-6:توزيع طلبة الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس ومنطقة السكن للأعوام
1997/96 - 1999/98 [87]

جدول رقم 4-7: توزيع طلبة الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجامعة للأعوام
1997/96 - 1999/98 [88]

جدول رقم 5–1: الأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية العاملة حسب المحافظة ونوع النشاط – 1998 [89]
جدول رقم 6–1: نسبة المستخدمين الذين يحصلون على امتيازات عمل من بين المستخدمين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل ونوع الامتياز، 1997 [90]
جدول رقم 7–1: نسبة الانفاق النقدي على مجموعات مختارة من الإنفاق الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة [91]
جدول رقم 7–2: متوسط إنفاق الفرد الشهري بالدينار الاردني في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات 1996–1998 (باسعار عام 1996) [92]
جدول رقم 7–3: نسبة معدل إنفاق الفرد الشهري في المحافظات الفلسطينية الى معدل إنفاق الفرد الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1996–1998 [93]
جدول رقم 7–4: الاسر حسب مستوى المعيشة وبعض المتغيرات [94]
جدول رقم 7–5: بعض المؤشرات الخاصة بتوزيع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومعدلات البطالة والعمالة المحدودة، 1998 [95]
جدول رقم 7–6: نسبة اجر المرأة الى الرجل في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي 1996–1998 [96]
جدول رقم 7–7: معدل الاجر اليومي والاجر اليومي الوسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل، ونسبة تغيرها 1996–1998، باسعار عام 1996 [97]
جدول رقم 8–1: الافعال الاجرامية المبلغ عنها في الاراضي الفلسطينية حسب نوع الفعل الاجرامي 1998 [98]
جدول رقم 8–2: الاحداث الذين اودعوا في المؤسسات الاصلاحية في الاراضي الفلسطينية حسب بعض الخصائص ونوع الفعل الاجرامي والمنطقة 1998 [99]
جدول رقم 8–3: قضايا المحاكم النظامية في الاراضي الفلسطينية حسب المرحلة القانونية والمنطقة 1998 [100]
جدول رقم 8–4: حوادث الطرق في الاراضي الفلسطينية 1998 [101]
جدول رقم 9–1: القوانين التي اصدرها الرئيس قبل اضطلاع المجلس التشريعي بمهمة التشريع حسب موضوعها والسنة [102]

جدول رقم 9–2: توزع مشاريع القوانين التي عرضت على المجلس التشريعي الفلسطيني حتى نهاية عام
1998 حسب الجهة المقدمة وموضوعها وسنة تقديمها [103]

جدول 2-1: عقود الزواج المسجلة* ووقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة- 1996، 1997، 1998

Table 2-1: Marriages* and Divorces Registered in Shariah Courts by Governorate, 1996 - 1998

Governorate	وقوعات الطلاق Divorces Registered			عقود الزواج Marriages Registered			المحافظـــــة
	Year			السنة			
West Bank	1998	1997	1996	1998	1997	1996	الضفة الغربية
Jenin	176	179	214	1856	1833	1778	جنين
Tubas	31	32	20	422	380	344	طوباس
Tulkarem	219	180	230	1172	1194	1031	طولكرم
Qalqilia	85	85	102	551	561	484	قلقيلية
Salfit	60	61	66	513	510	425	سلفيت
Nablus	344	284	350	2352	2340	2144	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	437	439	331	1982	1819	1673	رام الله والبيرة
Jerusalem	345	377	361	2420	2489	1728	القدس
Jericho	53	55	68	235	219	172	اريحا
Bethlehem	160	137	142	990	1122	1026	بيت لحم
Hebron	303	314	363	3792	3416	2808	الخليل
Total	**2213**	**2143**	**2247**	**16285**	**15883**	**13613**	**المجموع**
Gaza Strip							**قطاع غزة**
North Gaza	211	211	213	1309	1306	1174	شمال غزة
Gaza	487	486	477	3076	2891	2757	غزة
Deir El-Balah	176	174	170	1049	1033	968	دير البلح
Khan Yunis	222	254	228	1729	1551	1362	خانيونس
Rafah	156	181	159	952	828	862	رفح
Total	**1252**	**1306**	**1247**	**8115**	**7609**	**7123**	**المجموع**
Palestinian Territories	**3465**	**3449**	**3494**	**24400**	**23492**	**20736**	**الأراضي الفلسطينية**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية- 1998، رام الله، ص27 و73.

* تضم العقود المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس.

Sources: PCBS 1999g, pp. 72 - 73.

*Includes marriages registered in Islamic Shariah courts and in churches.

جدول 2-2: عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية حسب الجنس والحالة الزواجية

والعمر - 1996، 1997، 1998

Table 2-2: Marriages Registered in Shariah Courts by Sex, Marital Status and Age, 1996 - 1998

Details	Year		السنة	التفاصيل
	1998	1997	1996	
Sex and Age				**الجنس والعمر**
Male				**ذكور**
Less than 20 years	2629	2666	2410	أقل من 20 سنة
20-29 years	17303	16545	14272	20-29سنة
30-49 years	3462	3312	3048	30-49سنة
50+	725	687	684	50 +
Not Stated	0	3	4	غير مبين
Total	**24119**	**23213**	**20418**	**المجموع**
Female				**إناث**
Less than 20 years	14591	14346	12508	أقل من 20 سنة
20-29 years	8122	7483	6611	20-29سنة
30-49 years	1370	1328	1241	30-49سنة
50+	34	46	53	50 +
Not Stated	2	10	5	غير مبين
Total	**24119**	**23213**	**20418**	**المجموع**
Sex & Marital Status				**الجنس والحالة الزواجية**
Male				**ذكور**
Single	20645	19845	15572	أعزب
Married	1500	1514	1194	متزوج
Divorced	1423	1350	1120	مطلق
Widowed	513	459	375	أرمل
Not Stated	38	45	2157	غير مبين
Total	**24119**	**23213**	**20418**	**المجموع**
Female				**إناث**
Single	22469	21355	18501	عزباء
Divorced	1500	1531	1377	مطلقة
Widowed	141	124	140	أرملة

Not Stated	9	203	400	غير مبين
Total	**24119**	**23213**	**20418**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية– 1998، رام الله، ص82.
Sources: PCBS 1999g, pp. 72 - 73.

جدول 3-1: وفيات الأطفال والرضع في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 1996 - 1998

Table 3.1: Infant and Child Mortality Rates in the WBGS*, 1996 - 1998

معدل وفيات الرضع لكل (1000) مولود حي Mortality Rate (per 1,000 live births)			وفيات (عدد) Deaths (number)						مواليد (عدد) Live Births (number)			المنطقة Region
			أطفال Children			رضع Infants						
1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996	
9.5	12.6	10.2	198	212	207	492	601	537	51648	47882	52863	الضفة الغربية West Bank
22.7	20.1	22.6	217	221	199	840	752	866	37060	37485	38236	قطاع غزة Gaza Strip
15.0	15.8	15.4	415	437	406	1332	1346	1403	88708	85367	91099	الضفة والقطاع WBGS

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي 1996، حزيران 1997.

ـــــــــــــــ ، التقرير السنوي 1997، آذار 1999.

ـــــــــــــــ : التقرير الإحصائي الصحي السنوي 1998 (الضفة الغربية)، 1999.

Sources: Palestinian Ministry of Health 1997, 1999a, 1999b.
*Excluding East Jerusalem

جدول 3-2: عدد الأسرَّة العامة ونسبتها إلى كل 1000 مواطن في الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب المنطقة والسنة

Table 3.2: Total Number of Hospital Beds and Ratio per 1,000 people in WBGS by Region, District and Year

Region and District	سرير/1000مواطن Beds per 1,000 People			عدد الأسرة Number of Beds			المنطقة
	1998	1997	1996	1998	1997	1996	
West Bank – North	0.79	0.74	0.83	584	583	535	شمال الضفة
West Bank – Center	1.44	1.63	1.64	835	915	850	وسط الضفة
West Bank – South	1.13	1.10	1.12	609	572	454	جنوب الضفة
West Bank – Total*	1.09	1.16	1.17	2028	2070	1839	الضفة الغربية*
Gaza Strip	1.19	1.19	0.72	1242	1187	695	قطاع غزة
WBGS	1.13	1.17	1.00	3270	3257	2534	الضفة والقطاع

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي 1996، حزيران 1997.

ـــــــــــــــ ، التقرير السنوي 1997، آذار 1999.

ـــــــــــــــ : التقرير الإحصائي الصحي السنوي 1998 (الضفة الغربية)، 1999.

* أضيفت الأسرة الموجودة في مستشفيات التأهيل إلى أعداد الأسرة في الضفة الغربية عام 1998 لأنها كانت محسوبة معها في تقرير وزارة الصحة لعام 1997، للمحافظة على قياس نفس المؤشر.

Sources: Palestinian Ministry of Health 1997, 1999a, 1999b.
*Figures for 1998 also include beds in rehabilitation therapy centers.

جدول 3-3: توزع الولادات حسب مكان الولادة والمنطقة للأعوام 1996 و 1997 و 1998.

Table 3.3: Live Births by Place of Birth and Region, 1996 - 1998

Place of Birth (%)	المجموع Total			قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank*			مكان الولادة
	1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996	
Hospitals	73.3	71.2	66.4	57.3	55.6	51.5	84.8	83.4	77.3	المواليد في المستشفيات (%)
Clinics	19.5	19.1	18.9	39.5	38.1	38.6	5.0	4.1	4.6	عيادات (%)
Midwife	7.2	9.7	14.7	3.1	6.3	9.9	10.2	12.5	18.1	بواسطة قابلة (%)
Total (No.)	88708	85367	91002	37060	37485	38190	51648	47882	52863	المجموع (عدد)

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي 1996، حزيران 1997.

ـــــــــــــــ ، التقرير السنوي 1997، آذار 1999.

ـــــــــــــــ : التقرير الإحصائي الصحي السنوي 1998، 1999.

Sources: Palestinian Ministry of Health 1997; 1999a; 1999b.
*Excluding East Jerusalem

جدول 4-1: توزيع رياض الأطفال حسب المنطقة والجهة المشرفة والجنس والسنة

Table 4.1: Children Enrolled at Kindergartens by Region, Gender and Year

عدد الروضات Number of Kindergartens				النوع الاجتماعى Gender				المنطقة Area
المجموع Total	مختلطة Mixed	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	السنة Year	
617	605	7	5	52204	25157	27047	98/99	الضفة الغربية
570	557	9	4	49020	23993	25027	97/98	West Bank
505	491	11	3	44020	21239	22781	96/97	
206	206	0	0	24969	11770	13199	98/99	قطاع عزة
200	219	0	0	26012	12261	13751	97/98	Gaza Strip
200	199	0	1	25114	11731	13383	96/67	
823	811	7	5	77173	36927	40246	99/98	المجموع العام
789	776	9	4	75032	36254	38778	97/98	Total
705	690	11	4	69134	32970	36164	96/97	

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية و وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي التربوي (1996/1997)، 1997ص58.

_____، الكتاب الإحصائي التربوي (1997/1998)، 1998.

_____، الكتاب الإحصائي التربوي (1998/1999)، 1999.

ملاحظة: الجداول الخاصة برياض الأطفال والمدارس لا تشمل مدارس المعارف والبلدية في القدس الشرقية.

Sources: PCBS and Ministry of Education 1997 p.58, 1998 p.59, 1999.

Note: In Tables 4.1 to 4.6 inclusive, East Jerusalem schools run by the Israeli Ministry of Education and the Jerusalem municipality are not included in the figures.

جدول 4-3: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة

Table 4.3: Average Number of Students Per Teacher by Supervisory Authority and Region

رياض أطفال Kindergartens	مدارس خاصة Private Schools	وكالة UNRWA Schools	حكومة Government Schools	السنة الدراسية School Year	المنطقة Region
28.6	18.6	39.4	28.5	99/98	المعدل العام Total Average
28.4	18.2	38.7	28.3	98/97	
31.8	16.2	37.9	28.0	97/96	
31	19	38	30	96/95	
28.8	18.5	34.1	27.5	99/98	الضفة الغربية West Bank
28.9	18.1	33.5	26.7	98/97	
32.4	15.8	30.8	27.2	97/96	
31	18	34	29	96/95	
28.2	20.5	41.5	31.4	99/98	قطاع غزة Gaza Strip
27.4	19.6	40.8	31.4	98/97	
28.8	18.9	39.6	32.2	97/96	
24	23	39	34	96/95	

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1998/1997، رام الله، 1998.

Source: PCBS and Ministry of Education 1998.

جدول 4-4: معدل عدد الطلبة لكل شعبة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المرحلة والمنطقة والجهة المشرفة لعامي 1996/1997 و 1998/1997

Table 4.4: Average Number of Students Per Class in WBGS Schools by Educational Level, Region and Supervisory Authority

Educational Level and Region	Supervisory Authority الجهة المشرفة												المرحلة والمنطقة
	خاصة Private Schools			وكالة UNRWA			حكومية Government			المجموع Total Average			
	/98	98/97	97/96	/98	98/97	97/96	/98	98/97	97/96	/98	98/97	97/96	
Basic education	26.3	26.7	27.0	46.3	46	45	35.6	36	36	37.2	37.3	37.2	المرحلة الأساسية
West Bank	26.3	26.6	26.8	38.3	38	38	33.6	33	34	33.2	33.1	33.4	الضفة الغربية
Gaza Strip	26.1	28.1	30.3	49.6	50	48	42.2	43	43	45.4	46.0	45.3	قطاع غزة
Secondary education	17.4	17.3	17.2	___	___	___	31.7	32	32	30.2	29.9	30.2	المرحلة الثانوية
West Bank	16.9	16.6	16.3	___	___	___	27.0	27	28	25.5	25.5	25.9	الضفة الغربية
Gaza Strip	26.0	29.2	33.7	___	___	___	40.7	40	41	40.4	36.7	40.5	قطاع غزة

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية،الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1996/1997، رام الله، 1997. والكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1998/1997، رام الله، 1998. والكتاب الإحصائي السنوي 1999/1998، رام الله، 1999.

Sources: PCBS and Ministry of Education 1997, 1998, 1999.

جدول 4-5: توزع طلبة كليات المجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والمنطقة للأعوام 97/96 و98/97 و 99/98.

Table 4.5: Community College Students in WBGS by Gender and Region for 1996/1997 and 1997/1998

Governorate	99/98			97/98			96/97			المحافظة
	المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	
West Bank – Center	889	650	239	830	674	156	802	652	150	وسط الضفة
West Bank – North	1994	1089	905	1272	692	580	1726	763	963	شمال الضفة
West Bank – South	1089	563	526	967	504	463	999	539	460	جنوب الضفة
West Bank- Total	3972	2302	1670	3069	1870	1199	3527	1954	1573	الضفة الغربية
Gaza Strip	1461	601	860	1225	480	745	1051	386	665	قطاع غزة
Palestinians from inside the Green Line	3	0	3	5	0	5	3	0	3	فلسطينيو 1948
Palestinians from other areas	0	0	0	0	0	0	18	5	13	أماكن أخرى
Total	3654	2903	2533	4299	2350	1949	4599	2345	2254	المجموع

المصدر: وزارة التعليم العالي الفلسطينية، الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1997/1996)، 1997، ص 153

ـــــــــــــــــ : الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1998/1997)، 1998، ص 155.

Sources: Ministry of Higher Education 1997 p.153, 1998 p.155.

جدول 4-6: توزع طلبة الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس ومنطقة السكن للأعوام 96/97 - 98/99.

Table 4.6: University Students in WBGS Universities by Gender and Governorate, 1996-199 9

Governorate	98/99			97/98			96/97			المحافظة
	المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	
West Bank – Center	7478	4831	9163	6873	3712	3161	6502	3548	2954	وسط الضفة
West Bank – North	14767	6348	8419	12986	5371	7615	11398	4689	6709	شمال الضفة
West Bank – South	8479	4171	4308	7037	3558	3479	6152	3028	3124	جنوب الضفة
West Bank- Total	93319	15350	64316	26896	12641	14255	24052	11265	12787	الضفة الغربية
Gaza Strip	294362	91611	17520	23338	9300	14038	21197	8315	12882	قطاع غزة
Palestinians from inside the Green Line	87	29	58	55	25	30	27	15	12	فلسطينيو 1948
Palestinians from other areas	325	201	124	2138	915	1223	123	82	41	أماكن أخرى
Total	17486	49627	42523	52427	22881	29546	45399	19677	25722	المجموع

المصدر: وزارة التعليم العالي الفلسطينية، الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1997/1996)، 1997.

ـــــــــــ ، الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1998/1997)، 1998.

ـــــــــــ ، الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1999/1998)، 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، الكتاب الإحصائي التربوي (1999/1998)، رام الله.

Sources: Ministry of Higher Education 1997 p.58, 1998 p.58, 1999.

جدول 5-1: الأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية العاملة حسب المحافظة ونوع النشاط - 1998

Table 5-1: Activities in Functioning Cultural Centers by Area and Type, 1998

Area	Activity Type نوع النشاط					عدد المراكز الثقافية No. of Cultural Centers	المنطقة
	المجموع Total	معارض فنية Art Exhibitions	عروض فنية Festivals	دورات عامة General Courses	ندوات ومحاضرات Symposiums & Lectures		
WB- North	590	39	54	349	148	24	شمال الضفة الغربية
WB-Center	382	4	150	142	86	6	وسط الضفة الغربية
WB-South	468	73	54	184	157	29	جنوب الضفة الغربية
West Bank	1,440	116	258	675	391	59	الضفة الغربية
Gaza Strip	763	30	244	174	315	24	قطاع غزة
West Bank & Gaza Strip	2,203	146	502	849	706	83	الضفة الغربية وقطاع غزة

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. إحصاءات الثقافة- 1998، رام الله.

Sources: PCBS 1999c.

جدول 6-1: نسبة المستخدمين الذين يحصلون على امتيازات عمل من بين المستخدمين بأجر في
الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل ونوع الامتياز، 1997

Table 6-1: Percentage of Waged Employees Receiving Work Benefits in WBGS, 1998

Type of Work Benefits	مكان العمل				امتياز العمل
	المجموع Total	إسرائيل والمستوطنات Israel & Settlements	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	
Sick Leave	49.8	20.8	65.5	61.2	إجازات مرضية/ طارئة
Annual Vacation	44.8	17.2	64.5	53.0	إجازات سنوية
Health Insurance	49.9	38.4	61.8	51.1	تأمين صحي
Accident Insurance	48.7	45.0	64.4	42.2	تأمين إصابات عمل
Incentives (Material)	12.0	8.9	13.7	13.3	حوافز مادية
Incentives (Others)	18.7	8.6	17.8	26.6	حوافز معنوية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. مسح ظروف العمل: النتائج الرئيسية (أيار- حزيران 1997)، رام الله، ص 72.
Sources: PCBS 1999k.

جدول 7-3: نسبة معدل إنفاق الفرد الشهري في المحافظات الفلسطينية إلى معدل إنفاق الفرد الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1996- 1998

Table 7-3: Average Personal Consumption in Governorates to Average Personal Consumption in WBGS, 1996-1998 (%)

	1998	1997	1996	المنطقة
West Bank	112.1	112.1	113.5	الضفة الغربية
WB- North	97.5	96.2	106.0	شمال الضفة الغربية
Jenin	92.6	89.7	100.5	جنين
Tulkarem & Qalqilia	98.7	95.2	106.5	طولكرم وقلقيلية
Nablus	100.7	103.1	110.5	نابلس
WB-Center	150.8	156.9	151.3	وسط الضفة الغربية
Ramallah & Al-Bireh Jericho	120.3	140.4	133.0	رام الله وأريحا
Jerusalem	195.7	178.8	180.3	القدس
WB-South	99.9	93.7	93.4	جنوب الضفة الغربية
Bethlehem	114.0	106.4	113.3	بيت لحم
Hebron	95.6	89.5	86.8	الخليل
Gaza Strip	77.9	76.2	73.1	قطاع غزة
Palestinian Territory (JD by 1996 prices)	82.6	84.4	84.1	كافة المناطق (بالدينار الأردني بأسعار 1996)

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة: التقرير النهائي (1996، 1997، 1998). مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، التقرير السنوي (1996- 1997).

Sources: PCBS 1997a, 1998a, 1999d.

جدول 7-4: الأسر حسب مستوى المعيشة وبعض المتغيرات

Table 7-4: Households by Standard of Living and Selected Variables

Selected Variables	Standard of Living* (%)									مستوى المعيشة (%) *	المتغيرات
	(3)مستوى أقل			(2)فئة متوسطة			(1)مستوى أفضل				
	Worse-off			Middle category			Better-off				
	1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996		
Palestinian Territories	37.2	31.3	33.7	43.3	46.3	44.7	19.5	22.5	21.7	**الضفة الغربية وقطاع غزة**	
West Bank	38.5	32.5	36.4	42.1	45.3	42.5	19.4	22.2	21.1	**الضفة الغربية**	
WB- North	38.8	35.4	33.1	43.0	45.4	43.2	18.2	19.2	23.7	شمال الضفة الغربية	
WB-Center	32.7	26.2	38.0	42.2	47.5	43.3	25.1	26.3	18.7	وسط الضفة الغربية	
WB-South	43.7	35.3	39.9	40.6	42.5	40.6	15.7	22.2	19.5	جنوب الضفة الغربية	
Gaza Strip	34.0	28.3	27.5	46.3	48.6	49.4	19.7	23.1	23.1	**قطاع غزة**	

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة: التقرير النهائي (1996، 1997، 1998).

مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، التقرير السنوي (1996، 1997).

- مستوى المعيشة = استهلاك الطعام ÷ الاستهلاك الكلي

(1) مستوى افضل: " حصة الطعام من الاستهلاك الكلي أقل من 30% "

(2) فئة متوسطة: " حصة الطعام من الاستهلاك الكلي من 30-44% "

(3) مستوى أقل: " حصة الطعام من الاستهلاك الكلي من 45-100% "

Sources: PCBS 1997a, 1998a, 1999d.

*Standard of Living = Food consumption ÷ Total consumption

(1) Better-off: Percentage of food consumption to total consumption less than 30%

(2) Middle category: Percentage of food consumption to total consumption between 30-44%

(3) Worse-off: Percentage of food consumption to total consumption between 45-100%

جدول 7-5: بعض المؤشرات الخاصة بتوزع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومعدلات البطالة والعمالة المحدودة، 1998 (%)

Table 7-5: Indicators on Distribution of Palestinian Labor Force by Sector/Occupation in WBGS and Unemployment and Underemployment Rates, 1998 (%)

Indicator	دورة مسح القوى العاملة				المؤشر
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
% of laborers	Quarter I	Quarter II	Quarter III	Quarter IV	نسبة العاملين في
Agriculture	12.5	10.9	13.7	12.0	الزراعة
Construction	23	22.8	21.5	20.5	البناء والتشييد
Industry	15.7	15.9	15.6	16.5	الصناعة
Services	26.2	26.8	27.8	27.8	الخدمات
Primary occupations	30.6	31.3	30.5	30.9	المهن الأولية
Crafts & related trade workers	24.1	24.4	24.9	24.9	المهن والحرف
Workers in Israel and settlements	21.8	22.1	22.3	20.5	إسرائيل والمستوطنات
Unemployment rate					**نسبة البطالة**
WBGS	12.8	16.2	13.6	15.5	الضفة الغربية وقطاع غزة
West Bank	9.4	13.2	10.9	12.9	الضفة الغربية
Gaza Strip	21.1	23.0	19.7	20.8	قطاع غزة
Males	12.7	15.8	13.4	15.8	الذكور
Females	13.3	19	14.5	13.3	الإناث
Underemployment					**نسبة العمالة المحدودة**
WBGS	5.7	6.3	7.2	6.9	الضفة الغربية وقطاع غزة
West Bank	7.1	8.2	9.3	9.0	الضفة الغربية
Gaza Strip	2.4	2.0	2.5	2.6	قطاع غزة
Males	6.2	6.8	7.9	7.5	الذكور
Females	2.8	3.0	3.1	2.7	الإناث
Median daily wage (NIS)	**60.0**	**60.0**	**57.7**	**53.9**	**الأجر اليومي الوسيط (بالشيكل)**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، سلسلة مسح القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة- الدورات 8-11، 1998.

Sources: PCBS 1999e.

جدول 7-6: نسبة أجر المرأة إلى الرجل في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي 1996-1998

Table 7-6: Wages by Economic Activity 1996-1998 (%)

السنة Year	الزراعة Agriculture	التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية Mining, Quarrying & Manufacturing	البناء والتشييد Construction	التجارة والمطاعم والفنادق Commerce, Hotels & Restaurants	النقل والتخزين والاتصالات Transportation, Storage & Communications	الخدمات والفروع الأخرى Services & Other Branches	كافة الفروع Total
الضفة الغربية WB							
1998	55.9	53.7	78.7	90.8	60.9	84.2	74.5
1997	63.9	51.4	57.3	75.6	117.5	80.1	73.8
1996	59.9	50.5	97.2	74.0	122.2	84.2	78.3
في قطاع غزة GS							
1998	—	70.8	64.3	113.6	—	91.6	102.1
1997	—	74.4	120.7	142.3	32.9	90.2	98.9
1996	79.4	53.5	103.4	54.9	70.6	84.4	91.8
إسرائيل والمستوطنات Israel & Settlements							
1998	70.5	67.0	92.4	89.4	—	92.26	74.6
1997	75.5	62.2	94.1	70.4	—	103.6	74.0
1996	—	—	—	—	—	—	—
كافة المناطق WBGS							
1998	67.0	52.2	65.8	81.1	85.1	86.9	66.8
1997	70.5	50.2	74.2	65.6	101.4	84.4	68.0
1996	71.1	50.0	70.1	62.5	102.7	84.9	70.6

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة: التقارير السنوية لسنوات 1996 و 1997 و 1998.

Sources: PCBS Labor Force Surveys 1996, 1997, 1998.

جدول 7-7: معدل الأجر اليومي والأجر اليومي الوسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل، ونسبة تغيرها 1996-1998، بأسعار عام 1996

Table 7-7: Average Daily Wages & Median of Daily Wages in WBGS By Place of Work

إسرائيل Israel		قطاع غزة GS		الضفة الغربية WB		المجموع Total		السنة year
الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	
88.0	88.0	34.7	41.2	44.3	51.0	50.8	60.3	1998
83.6	85.0	35.4	40.1	43.0	48.1	46.5	55.1	1997
80.0	86.0	34.6	42.2	44.7	48.6	46.2	54.3	1996
5.2	3.5	-1.9	2.9	2.9	6.2	9.3	9.4	نسبة التغير بين عامي 98-97 % of change between 97-98
10.0	2.3	0.4	-2.3	-0.9	5.0	9.9	11.0	نسبة التغير بين عامي 98-96 % of change between 96-98

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 1998، رام الله.

Sources: PCBS 1999f.

جدول 8-1: الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الفعل الإجرامي 1998

Table 8- 1: Reported Criminal Offenses in the Palestinian Territories by Type of Offense, 1998

Type of Offense	قطاع غزة		الضفة الغربية		الضفة والقطاع		نوع الفعل الإجرامي
	%	عددها	%	عددها	%	عددها	
Murder / Attempt	0.6	52	1.0	140	0.9	192	قتل/ شروع في قتل
Kidnapping / Attempt	0.2	14	0.3	40	0.2	54	خطف / محاولة خطف
Rape / Attempt	0.3	30	0.6	85	0.5	115	اغتصاب / محاولة اغتصاب
Assault	38.3	3408	23.2	3107	29.2	6515	اعتداء
Offenses against Morality	19.6	1738	23.7	3180	22.1	4918	إيذاء / أخلاقية
Using or Trading Narcotic Drugs	2.7	244	2.9	385	2.8	629	مخدرات
Theft	7.7	688	15.9	2127	12.6	2815	سرقة
Forgery / Fraud	10.3	920	6.7	896	8.1	1816	احتيال / تزوير
Threats / Assault of Official Employees	5.2	463	4.2	566	4.6	1029	تهديد / اعتداء على موظفي القطاع العام
Possessing / Trading Expired Food or Medicine	0.8	75	0.4	54	0.6	129	حيازة / بيع أغذية أو أدوية فاسدة
Arson	0.6	54	0.8	105	0.7	159	حريق جنائي
Unlawful Possession of Firearms	0.0	4	0.2	24	0.1	28	حيازة سلاح بدون ترخيص
Shooting	0.2	20	0.1	19	0.2	39	إطلاق نار
Other	13.3	1179	19.9	2669	17.3	3848	أخرى
Total	100.0	8889	100.0	13397	100.0	22286	المجموع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. إحصاءات الجريمة والضحية: التقرير السنوي 1998، رام الله، ص 33-35.

Sources: PCBS 1999b pp. 33-35.

جدول 8-2: الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية في الأراضي الفلسطينية حسب بعض الخصائص ونوع الفعل الإجرامي والمنطقة 1998

Table 8-2: Juvenile Offenders Detained in the Palestinian Territories by Background Characteristics, Type of Offense and Region, 1998

Background Characteristics and Type of Offense	الأراضي الفلسطينية Palestinian Territories	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	بعض الخصائص ونوع الفعل الإجرامي
Age				**العمر**
Up to 12 years	30	4	26	حتى 12 سنة
13 – 15	209	79	130	15 - 13
16 – 18	547	217	330	18 - 16
Level of Education				**المستوى التعليمي**
Illiterate	270	42	228	امي
Elementary	203	78	125	ابتدائي
Preparatory	187	110	77	اعدادي
Secondary	126	70	56	ثانوي
Type of Offense				**نوع الفعل الاجرامي**
Offenses against Morality	92	31	61	اخلاقية
Murder or Attempted Murder	54	3	51	قتل او شروع في قتل
Assault and Battery	239	114	125	اعتداء ومشاجرة
Burglary and Theft	261	109	152	سطو وسرقة
Other	140	43	97	اخرى
Total	**786**	**300**	**486**	**المجموع**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. إحصاءات الجريمة والضحية: التقرير السنوي 1998، رام الله، ص 70.

Sources: PCBS 1999b, p. 70.

جدول 8-3: قضايا المحاكم النظامية في الأراضي الفلسطينية حسب المرحلة القانونية والمنطقة 1998

Table 8-3: Civil Court Proceedings in the Palestinian Territories by Stage and Region, 1998

Stage of Proceeding	الأراضي الفلسطينية Palestinian Territories	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	المرحلة القانونية
Carried From Last Year	101469	12367	89102	مدور (عدد)
Submitted	169959	61710	108249	وارد (عدد)
Total Court Proceedings	271428	74077	197351	المجموع (عدد)
Decided (%)	55	82	44	مفصول (%)
Pending (%)	45	18	56	معلق (%)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. إحصاءات الجريمة والضحية: التقرير السنوي 1998، رام الله، ص 36.

Sources: PCBS 1999b, p. 36.

جدول 8-4: حوادث الطرق في الأراضي الفلسطينية 1998

Table 8-4: Road Traffic Accidents in the Palestinian Territories, 1998

Governorate	المصابون (%) Casualties (%)	عدد المصابون Casualties	المجموع Total	حوادث مع إصابات Accidents with injury	حوادث تسببت بأضرار مادية Accidents with material loss	المحافظة
Jenin	11	957	698	571	127	جنين
Tulkarem	9	762	428	376	52	طولكرم
Nablus	15	1352	915	891	24	نابلس
Qalqiliya	5	457	355	341	14	قلقيلية
Ramallah and Al-Bireh	11	933	1167	534	633	رام الله والبيرة
Jericho	4	338	360	257	103	اريحا
Bethlehem	7	602	689	399	290	بيت لحم
Hebron	12	1091	995	774	221	الخليل
West Bank	**74**	**6492**	5607	4143	1464	**الضفة الغربية**
Gaza and Gaza North	14	1247	1223	1062	161	غزة وشمال غزة
Deir Al-Balah	5	424	253	223	30	دير البلح
Khan Yunis	5	435	372	348	24	خانيونس
Rafah	2	208	185	169	16	رفح
Gaza Strip	26	**2314**	**2033**	**1802**	**231**	**قطاع غزة**
Palestinian Territories	**100**	**8806**	**7640**	**5945**	**1695**	**الأراضي الفلسطينية**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. إحصاءات الجريمة والضحية: التقرير السنوي 1998، رام الله.

Sources: PCBS 1999b.

جدول رقم 9-1: القوانين التي أصدرها الرئيس قبل اضطلاع المجلس التشريعي بمهمة التشريع حسب موضوعها والسنة

Table 9-1: Laws Ratified by PNA President Prior to Election of PLC by Subject

Subject of Law	المجموع	1996	1995	1994	موضوع القانون
Economic activities	3	1	2	0	تنظم النشاط الاقتصادي
Authority & public institutions	12	3	7	2	تنظم عمل مؤسسات السلطة والمؤسسات العامة
Legislation & elections	5	0	5	0	التشريع وتنظيم الانتخابات
Regulation of professions	1	0	1	0	تنظم بعض المهن
Social & cultural issues	1	0	1	0	تنظم جوانب اجتماعية وثقافية
Other	1	0	1	0	أخرى
Total	**23**	**4**	**17**	**2**	**المجموع**

المصدر: ديوان الفتوى والتشريع، الوقائع الفلسطينية، أعداد مختلفة.

سيسالم، مازن وآخرون (إعداد وتجميع)، 1998. قوانين فلسطين: القوانين والمراسيم الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية والاتفاقيات المعقودة معها (مايو 1994– مايو 1998)، بدون مكان نشر.

Sources: PLC Official Gazette.

جدول رقم 9-2: توزع مشاريع القوانين التي عرضت على المجلس التشريعي الفلسطيني حتى نهاية عام 1998 حسب الجهة المقدمة وموضوعها وسنة تقديمها

Table 9-2: Draft Laws Introduced to PLC Up to End 1998 by Subject & Year

Subject of Law	المجموع Total	اعضاء المجلس التشريعي PLC Members			لجان المجلس التشريعي PLC Committees			مجلس الوزراء Ministerial Council			موضوع القانون/ الجهة المقدمة
		98	67	96	98	67	96	98	67	96	
Basic Law	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	قانون أساسي
Economic Activities	12	0	2	0	2	1	0	3	4	0	تنظم النشاط الاقتصادي
Public Institutions & Authorities	18	0	0	0	1	2	0	3	10	2	تنظم عمل مؤسسات السلطة والسلطة المحلية والمؤسسات العامة
Regulating Professions	2	0	0	0	0	1	0	0	1	0	تنظم بعض المهن
Social Issues	4	1	1	0	0	0	0	1	1	0	تنظم جوانب اجتماعية
Political Issues	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	تنظيم الحياة السياسية
Cultural & Scientific	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	جوانب ثقافية وعلمية
Other Institutions	2	0	1	0	0	1	0	0	0	0	تنظيم عمل مؤسسات أخرى
Other	2	0	1	0	0	0	0	0	1	0	أخرى
Total	43	1	5	0	3	5	0	8	18	3	المجموع

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني، 1999. القوانين: 1996-1999.

Sources: PLC Laws: 1996-1998.

جدول 2-3: عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية حسب عمر الزوج والزوجة (الأراضي الفلسطينية)-1998

Table 2-3: Marriages Registered in Shariah Courts by Age of Groom and Bride, 1998

Age of Groom	Age of Bride					عمر الزوجة									عمر الزوج
	Total المجموع	Not Stated غير مبين	65+	64-60	59-55	54-50	49-45	44-40	39-35	34-30	29-25	24-20	19-15	14	
14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	14
15-19	2629	0	0	0	0	0	0	0	4	4	16	237	2271	97	15-19
20-24	10432	1	0	0	0	0	0	2	6	24	235	2384	7592	188	20-24
25-29	6871	1	0	0	0	0	0	2	13	69	662	2387	3687	50	25-29
30-34	2056	0	0	0	0	1	1	5	30	140	444	858	568	9	30-34
35-39	748	0	0	0	0	0	1	14	44	141	210	247	89	2	35-39
40-44	392	0	0	0	0	1	1	10	49	107	118	85	21	0	40-44
45-49	266	0	0	0	1	4	5	22	52	69	69	37	7	0	45-49
50-54	198	0	0	0	0	3	7	18	52	69	37	9	3	0	50-54
55-59	175	0	0	1	4	3	6	23	45	49	31	10	3	0	55-59
60-64	136	0	0	1	2	1	8	22	34	40	22	3	3	0	60-64
65+	216	0	2	0	5	5	23	54	57	48	18	3	1	0	65+
Not Stated	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	غير مبين
Total	**24119**	**2**	**2**	**2**	**12**	**18**	**52**	**172**	**386**	**760**	**1862**	**6260**	**14245**	**346**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية- 1998، رام الله، ص66.

Sources: PCBS 1999g, p. 66.

جدول 2-4: وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية حسب عمر المطلق والمطلقة (الأراضي الفلسطينية)-1998

Table 2-4: Divorces Registered in Shariah Courts by Age of Divorcees, 1998

Age of Male	Age of Female							عمر المطلقة							عمر المطلق
	المجموع Total	غير مبين Not Stated	65+	64-60	59-55	54-50	49-45	44-40	39-35	34-30	29-25	24-20	19-15	14	
14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	14
15-19	146	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	26	116	0	15-19
20-24	839	2	0	0	0	0	0	1	0	8	52	311	465	0	20-24
25-29	920	8	0	0	0	1	1	0	7	33	172	417	279	2	25-29
30-34	529	1	0	0	0	1	1	3	28	102	176	164	53	0	30-34
35-39	368	15	0	0	0	0	1	17	72	107	89	53	14	0	35-39
40-44	205	1	0	0	0	3	7	34	52	55	26	22	5	0	40-44
45-49	169	1	0	0	2	5	16	34	43	35	20	10	3	0	45-49
50-54	100	1	0	2	3	18	18	14	17	15	10	2	0	0	50-54
55-59	79	1	0	3	11	9	16	15	4	12	6	2	0	0	55-59
60-64	44	0	3	6	5	11	4	4	5	1	3	2	0	0	60-64
65+	53	1	10	1	6	3	10	4	8	6	4	0	0	0	65+
Not Stated	13	13	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	غير مبين
Total	**3465**	**44**	**13**	**12**	**27**	**51**	**74**	**126**	**236**	**376**	**560**	**1009**	**935**	**2**	**المجموع**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية- 1998، رام الله، ص78.

Sources**:** PCBS 1999g, p. 78.

جدول 4-2: توزيع الطلبة حسب المنطقة والجهة المشرفة والجنس

Table 4.2: Distribution of Students by Region, Supervisory Authority and Gender

مدارس خاصة Private Schools			وكالة UNRWA Schools			حكـــومة Government Schools			المجموع العام General Total			السنة Year	المنطقة Region and District
مجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	مجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	مجموع Total	أنثى Female	ذكر Male		
6.47	5.49	7.42	25.93	26.57	25.31	67.60	67.94	67.27	812 722	400 871	411 851	98/99	المجموع العام
6.27	5.29	7.21	26.13	26.90	25.38	67.61	67.81	67.41	763 467	374 959	388508	97/98	General Total
5.45	6.74	6.13	27.16	25.43	26.36	67.61	67.39	67.72	712820	348784	364036	96/97	
9.92	8.49	11.33	10.66	12.14	9.21	79.41	79.36	79.46	485 490	240 518	244 972	98/99	الضفة الغربية
9.55	8.14	10.92	10.78	12.44	9.17	79.66	79.42	79.91	459 081	225 939	233 142	97/98	West Bank-
8.38	10.13	9.29	12.64	9.53	11.08	79.13	80.05	79.77	431565	211545	220020	96/97	
1.34	0.98	1.69	48.58	48.21	48.94	50.07	50.81	49.37	327 232	160 353	166 879	98/99	قطاع عزة
1.31	0.96	1.64	49.27	48.82	49.71	49.42	50.22	48.65	304 386	149 020	155 366	97/98	Gaza Strip
0.94	1.58	1.27	49.59	49.63	49.87	49.83	48.11	49.19	281255	137239	144016	96/67	

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية و وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي التربوي (1997/1996)، 1997.

ـــ ، الكتاب الإحصائي التربوي (1999/1998)، 1999

Source: PCBS and Ministry of Education 1997, 1998.

جدول 4-7: توزع طلبة الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجامعة للأعوام 97/96 - 99/98 (%)

Table 4.7: Distribution of Students at Palestinian Universities by Region and University, 1996/1997 - 1998/1999

Governorate	القدس المفتوحة Al-Quds Open University	قطاع غزة Gaza Strip Universities			جنوب الضفة South			شمال الضفة North	جامعات وسط الضفة West Bank Universities				السنة Year	المحافظة
		كلية التربية/ غزة College of Education - Gaza	الإسلامية Islamic	الأزهر El-Azhar	كلية الهندسة والتكنولوجيا College of Engineering & Technology	الخليل Hebron	بيت لحم Bethlehem	النجاح El-Najah	كلية العلوم التربوية ومجتمع رام الله College of Education & Ramallah College	كلية العلوم التربوية ومجتمع المرأة College of Education & Women's College	القدس Jerusalem	بيرزيت Birzeit		
West Bank	18.5	0.0	0.0	0.0	4.8	2.9	30.3	2.7	24.3	29.1	57.3	63.6	99/98	وسط الضفة
Center	19.3	0.0	0.0	0.0	6.8	2.4	30.7	2.6	23.1	28.0	54.5	62.0	97/98	
	19.7	0.0	0.0	0.0	8.6	2.6	35.1	2.8	23.0	21.9	59.0	59.9	96/97	
North	33.2	0.0	0.0	00	16.6	2.9	3.2	94.0	54.5	41.8	21.1	19.7	99/98	شمال الضفة
	32.0	0.0	0.0	0.0	18.3	2.7	2.6	93.6	49.4	44.0	17.0	20.6	97/98	
	33.5	0.0	0.0	0.0	18.7	1.9	3.0	92.4	42.2	39.0	14.9	20.8	96/97	
South	20.4	0.0	0.0	0.0	78.2	85.2	64.8	2.5	21.2	19.6	20.3	10.2	99/98	جنوب الضفة
	20.4	0.0	0.1	0.0	75.0	90.0	65.7	2.5	25.6	21.2	23.9	10.6	97/98	
	20.9	0.0	0.0	0.0	72.8	91.8	59.9	2.7	24.1	15.8	24.6	10.9	96/97	
Gaza Strip	27.8	100.0	99.2	100.0	0.1	0.1	0.7	0.6	0.0	9.2	1.2	4.4	99/98	غزة
	28.4	100.0	100.0	100.0	0.0	0.0	1.0	1.2	1.9	6.8	0.9	5.3	97/98	
	25.9	100.0	100.0	100.0	0.0	0.3	1.3	1.9	10.7	23.2	0.9	7.1	96/97	
Palestinians from	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	0.2	0.1	0.0	0.0	0.1	0.5	99/98	فلسطينيو 1948
inside the Green	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.4	97/98	
Line	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.2	96/97	
	0.0	0.0	0.7	0.0	0.3	6.9	0.9	0.0	0.0	0.3	0.0	1.6	99/98	أماكن أخرى
Palestinians from	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.3	0.0	0.0	0.0	0.0	3.6	1.1	97/98	

other areas	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.4	0.6	0.0	0.0	0.0	0.7	1.1	96/97	
Total	13285	3000	9272	13204	912	2480	2076	8636	189	316	4102	4276	99/98	المجموع
	10697	2503	7709	11671	651	1956	1929	8442	160	307	2539	3863	97/98	
	8478	2045	6716	9700	525	1555	2071	7602	187	310	2564	3646	96/97	

المصدر: وزارة التعليم العالي الفلسطينية، الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1997/1996)، 1997، ص 58.

ـــــــــــــــــــــــ: الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1998/1997)، 1998، ص 58

.Sources: Ministry of Higher Education 1997, p.58; 1998, p.58.

جدول 7-1:نسبة الإنفاق النقدي على مجموعات مختارة من الإنفاق الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة

Table 7.1: Percentage and Average Monthly Household Consumption in JD by Consumption Group and Region

Commodities and Services	المجموع Total			قطاع غزة Gaza Strip			West Bank الضفة الغربية												مجموعات السلع والخدمات Consumption groups
							الضفة الغربية WB			جنوب South			وسط Middle			شمال North			
	1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996	
Food groups	40.3	38.5	38.7	38.3	37.9	38.6	41.0	38.7	38.7	42.0	39.3	42.8	41.7	37.8	36.8	39.6	39.1	37.7	مجموعات الطعام
Clothing & footwear	8.4	8.6	8.5	7.6	7.9	7.3	8.7	8.6	9.0	9.0	9.4	9.5	8.7	9.0	8.6	8.5	8.8	8.6	الملابس والأحذية
Housing, furniture & utensils	12.7	12.9	13.3	12.6	13.8	12.6	12.8	13.2	13.2	10.9	12.3	13.7	13.9	13.3	14.4	13.1	12.9	12.5	المسكن والأثاث والأعمال واللوازم المنزلية
Medical care	3.9	3.9	3.4	2.9	2.8	3.1	4.3	3.7	4.3	6.6	4.6	5.2	3.0	4.0	3.0	3.8	4.3	3.7	الرعاية الطبية
Transport and communications	10.1	10.7	10.7	9.0	9.4	9.1	10.6	11.1	11.3	10.8	11.5	12.2	9.2	10.5	12.0	11.8	11.4	11.0	وسائل النقل والاتصالات
Education	3.6	3.5	3.4	4.7	2.9	4.5	3.1	3.7	3.2	3.0	3.3	3.9	2.8	3.1	4.4	3.5	3.2	3.0	التعليم
Personal care	2.1	2.1	2.2	2.1	2.0	2.0	2.1	2.1	2.3	2.1	2.0	2.0	2.4	2.2	2.2	1.9	1.9	1.9	العناية الشخصية
Recreation	3.0	2.8	3.1	4.9	5.1	4.0	2.3	2.5	2.3	2.1	3.0	2.0	2.7	2.5	2.3	2.1	1.7	3.1	النشاطات الترفيهية والثقافية
Taxes	0.2	0.4	0.4	0.3	0.4	0.4	0.1	0.3	0.4	0.0	0.2	0.2	0.1	0.6	0.7	0.3	0.2	0.3	ضرائب
Total Expenditure in JD (by 1996 prices)	**586**	**598**	**593**	**517**	**506**	**503**	**617**	**638**	**629**	**629**	**606**	**582**	**736**	**799**	**760**	**527**	**539**	**573**	**متوسط الإنفاق الشهري بالدينار (بأسعار 1996)**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة: التقرير النهائي (1996، 1997، 1998).

_____مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، التقرير السنوي (1996، 1997).

Sources: PCBS 1997a, 1998a, 1999d.

جدول 7-2: متوسط إنفاق الفرد الشهري بالدينار الأردني في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات 1996-1998 (بأسعار عام 1996)

Table 7-2: Average Personal Consumption in JD in WBGS by Region, 1996-1998 (by 1996 prices)

المنطقة Region	السنة Year	كافة المناطق All regions	الضفة الغربية										قطاع غزة GS
			الضفة الغربية WB	شمال الضفة الغربية WB- North			وسط الضفة الغربية WB-Center			جنوب الضفة الغربية WB-South			
				المجموع Total	جنين Jenin	طولكرم وقلقيلية Tulkarem & Qalqilia	نابلس Nablus	المجموع Total	رام الله وأريحا Ramallah & Jericho	القدس Jerusalem	المجموع Total	بيت لحم Bethlehem	الخليل Hebron	
الإنفاق	1998	82.6	92.6	80.5	76.5	81.5	83.1	124.5	99.3	161.5	82.5	94.1	78.9	64.3
	1997	84.4	94.6	81.2	75.7	80.4	87.0	132.4	118.5	150.9	79.1	89.8	75.5	64.3
	1996	84.1	95.4	89.1	84.5	89.5	92.9	127.2	111.8	151.6	78.5	95.2	72.9	61.5
التغير بين 97-98		-2.1	-2.1	-0.9	1.1	1.4	-4.5	-6.0	-16.2	7.0	4.3	4.8	4.5	0.0
التغير بين 96-98		-1.8	`-3.0	-9.7	-9.5	-9.0	-10.5	-2.1	-11.2	6.6	5.0	-1.2	8.3	4.6

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة: التقرير النهائي (1996، 1997، 1998).

_____مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، التقرير السنوي (1996' 1997).

Sources: PCBS 1997a, 1998a, 1999d.